

يقدم هذا التقرير تحليلاً معمقاً للإصلاحات الرئيسية التي أجريت بين عامي 2014 و2018 لتشجيع تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. ويركز التقرير على خمس مجالات استراتيجية لصياغة سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي: التعريف والإحصاءات والمؤسسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ تحسين بيئة العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال؛ تعزيز الوصول إلى التمويل؛ تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ تنمية رأس المال البشري في ريادة الأعمال

يهدف التقرير إلى عرض الممارسات الجيدة والإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود. كما يقدم إرشادات قيمة للحكومات ومنظمات القطاع الخاص والهيئات المتعددة الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة لتكثيف جهودها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كأدوات أساسية لخلق الوظائف ورفع القدرة التنافسية. ويشكل ذلك عاملاً مهماً في منطقة تسعى إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل وإشراك الشباب والنساء في الاقتصاد

إن هذا التقرير تمرة التعاون الوثيق بين الحكومات ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسة التدريب الأوروبية والمفوضية الأوروبية

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة 2018

التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة 2018

يمكن مراجعة هذا المنشور على الإنترنت على الموقع <https://dx.doi.org/10.1787/9789264310032-ar>

التي تتضمن كافة كتب ودوريات وقواعد البيانات الإحصائية لمنظمة (OECD iLibrary) تم نشر هذا التقرير في مكتبة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التعاون والتنمية الاقتصادية

لمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة www.oecd-ilibrary.org



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة 2018

التقييم المرحلي للإصلاحات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة
والمتوسطة الحجم

This work is published under the responsibility of the Secretary-General of the OECD. The opinions expressed and arguments employed herein do not necessarily reflect the official views of the OECD member countries, the European Commission or the European Training Foundation.

This document, as well as any data and any map included herein, are without prejudice to the status of or sovereignty over any territory, to the delimitation of international frontiers and boundaries and to the name of any territory, city or area.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة 2018 : التقييم المرحلي لإصلاحات , OECD/EU/ETF (2018), المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الرئيسية , OECD Publishing, Paris.
<https://doi.org/10.1787/9789264310032-ar>

ISBN 978-92-64-31002-5
ISBN 978-92-64-31003-2

Series: SME Policy Index
ISSN 2413-6875 (print)
ISSN 2413-6883 (online)

European Union: Catalogue number
EZ-01-18-716-EN-C (Print)
EZ-01-18-716-EN-N (PDF)

ISBN 978-92-79-89117-5 (Print)
ISBN 978-92-79-89114-4 (PDF)

The statistical data for Israel are supplied by and under the responsibility of the relevant Israeli authorities. The use of such data by the OECD is without prejudice to the status of the Golan Heights, East Jerusalem and Israeli settlements in the West Bank under the terms of international law.

Cover © Andrew Esson/Baseline Arts Ltd.

Corrigenda to OECD publications may be found on line at: www.oecd.org/publishing/corrigenda.

You can copy, download or print OECD content for your own use, and you can include excerpts from OECD publications, databases and multimedia products in your own documents, presentations, blogs, websites and teaching materials, provided that suitable acknowledgement of OECD as source and copyright owner is given. All requests for public or commercial use and translation rights should be submitted to rights@oecd.org. Requests for permission to photocopy portions of this material for public or commercial use shall be addressed directly to the Copyright Clearance Center (CCC) at info@copyright.com or the Centre français d'exploitation du droit de copie (CFC) at contact@cfcopies.com.

مقدمة

خلال العقود الماضية، قامت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإطلاق عدد من الإجراءات والإصلاحات لتعزيز تنمية القطاع الخاص كمحرك للوظائف والتنمية. وقد اختلفت هذه الإصلاحات من حيث العمق والشكل، وشملت الانفتاح على التجارة والاستثمار وتحسين البيئة التنظيمية للشركات وتعزيز تنمية الأسواق المالية وصدور سياسات تنمية المشاريع. كما نفذت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سياسات لتعزيز تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، وذلك إقراراً بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد.

يشكل هذا التقرير تقييماً مرحلياً لإصلاحات السياسات الرئيسية المتعلقة بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بها الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس (الاقتصادات المتوسطة أو منطقة المتوسط)، منذ نشر "مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة لعام 2014: تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة.

الهدف من التقرير هو إعلام الحكومات ومنظمات القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين ومجموعات المصالح المدنية والمانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات الرئيسية ومستوى التقارب مع قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة (SBA). كما يهدف التقرير إلى الحفاظ على عملية الحوار الإقليمي بين الاقتصادات المتوسطة والتعاون بين المنطقة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يعود الاختصار "PA" (بالإنجليزية) للسلطة الفلسطينية ويعرف إما الأراضي في الضفة الغربية وغزة الخاضعة للسلطة الفلسطينية أو إدارتها، وفقاً للسياق. بالنسبة للمفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي المساهمة في التقرير، يعود الاختصار "PA" لفلسطين ومؤسساتها. لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يمس بالموافق الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

كلمة الشكر

تم تمويل هذا المشروع من قبل المفوضية الأوروبية وبدعم من شبكة الخبراء المعنية بالتعاون الصناعي في الاتحاد من أجل المتوسط. وتم تنفيذه في سياق برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية، المدعوم مالياً من قبل وكالة التنمية الدولية السويدية (SIDA).

قام التقييم الذي أفضى إلى هذا التقرير على عملية تعاونية وتشاورية شملت حكومات البلدان المتوسطة والمؤسسات العامة ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني. ساهم كل من الاقتصادات المتوسطة المشتركة في جمع البيانات والمعلومات حول سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تحت إشراف منسق وطني. كما قدمت وفود الاتحاد الأوروبي في كل اقتصاد متوسطي معلومات هامة.

المنسقون الوطنيون هم: عبد الله تليلية (وزارة التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمار، الجزائر)؛ عمرو طاهة (مركز تحديث الصناعة، مصر)؛ نير بن أهرون (وزارة الاقتصاد إسرائيل)؛ ميرا حسين (المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية)؛ منال ياسين (وزارة الصناعة، لبنان)؛ عبد الرؤوف عيساوي (مغرب المقاولات، المغرب)؛ منال فرحان إبراهيم / شكوكاني وهيثم وحديدي (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية وهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية)؛ والسيد وجدي نفاتي (وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس).

قدمت وفود الاتحاد الأوروبي في الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس تعليقات مفيدة. كما تمت مراجعة التقرير من قبل الأفران وهم: لودوفيك أغرو (الوكالة الإيطالية للتنمية الإقليمية) وصادق باجة (وزارة الصناعة التونسية) في دورهما كرئيسين مشاركين في مجموعة عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، في إطار برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تم إعداد هذا التقرير من قبل قسم الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لأمانة العلاقات الدولية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسة التدريب الأوروبية (ETF). شمل فريق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي شارك في إعداد التقرير: خورخي غالفيز مينديز وبيلا سانشيز بيلا وروجر فورس كاريون وإيليز جيلسما وشيما تريكي ولوسي كيرستين، تحت إشراف كارلوس كوندي، رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا. وضم فريق مؤسسة التدريب الأوروبية الذي عمل على إعداد الأقسام الخاصة بتطوير رأس المال البشري: ماريغيتوريا غارلابي وأنتوني غريين وأولينا بيخ وكريستين فان ديناي وأليس زاناسي. قدم كل من بيل تومسون وأنطونيو فانييلي من أمانة العلاقات العالمية تعليقات هامة حول التقرير. كما قدمت ميريام علام وكينزا كاشاني والزملاء الآخرون في مديرية الحوكمة العامة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعليقات مفيدة.

فهرس

| | |
|----|---|
| 3 |مقدمة |
| 5 |كلمة الشكر |
| 11 |نطاق التقرير |
| 12 | 1. أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات |
| 12 | 2. تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال |
| 12 | 3. تعزيز إمكانية الحصول على التمويل |
| 12 | 4. تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| 13 | 5. تنمية رأس المال البشري لريادة الأعمال |
| 13 |ملاحظات: |
| 23 |ملخص تنفيذي |
| 21 | الجزء الأول - الاتجاهات الإقليمية حسب مجال السياسة |
| 27 | الفصل 1 . أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات |
| 28 |هناك مجال واسع لبلورة تعاريف واضحة ومتسقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المكرسة في التشريعات |
| 31 |الجهود جارية لتطوير إحصائيات شاملة ودقيقة، لكن لا يزال العمل في بدايته. |
| 34 |لا يزال من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لجعل سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال أكثر تماسكاً واستراتيجية. |
| 34 |قد تكون بعض مبادرات الحوار بين القطاعين العام والخاص في المنطقة مصدر إلهام للأقران، ولكن يمكن تعزيز صوت المشاريع |
| 38 |الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال من خلال جمعيات الأعمال. |
| 39 |سبل المضي قدماً |
| 41 |ملاحظات: |
| 41 |فهرس |
| 43 | الفصل 2 . تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال |
| 44 |لقد أحرزت معظم الاقتصادات المتوسطة تقدماً في تنفيذ تحليل الأثر التنظيمي، ولكن يبقى اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في |
| 44 |مراحلها الأولى في أحسن الأحوال. |
| 46 |لقد تم إحراز التقدم في التسجيل عبر الإنترنت وأرقام التعريف الواحدة، لكن شهدت المحطات الواحدة للإجراءات تطوراً خجولاً. |
| 48 |قامت العديد من الاقتصادات المتوسطة بتحديث قوانين الإفلاس الخاصة بها، ولكن سيعتمد تأثيرها على مدى تنفيذها. |
| 49 |سبل المضي قدماً |
| 50 |ملاحظات: |
| 51 |فهرس |
| 53 | الفصل 3 . تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل |
| 55 |قامت معظم الاقتصادات المتوسطة بمبادرات مهمة في السنوات القليلة الماضية لتحسين الإطار التنظيمي للوصول إلى التمويل. |
| 55 |أطلقت عدة مبادرات لزيادة مصادر التمويل الخارجي؛ لكن لا تزال الدولة هي الفاعل الرئيسي، خاصة فيما يتعلق بخطط ضمان الائتمان |
| 58 |وفي الاستثمارات في الأسهم. |
| 60 |سبل المضي قدماً |
| 60 |فهرس |
| 63 | الفصل 4 . تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| 66 |يمكن إعلام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال باتساع وزيادة توافر خدمات تنمية الأعمال بشكل أفضل. |
| 67 |يمكن تعزيز المشتريات الإلكترونية لتسهيل مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيها. |

| | |
|---|-----|
| لقد بُدلت بعض الجهود لتشجيع الصادرات والوصول إلى الأسواق، ولكن الروابط مع سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تظل ضعيفة في معظم الحالات. | 68 |
| سبل المضي قدماً | 69 |
| ملاحظات: | 70 |
| فهرس | 70 |
| الفصل 5 . تنمية رأس المال البشري الريادي | 71 |
| إن بناء ريادة الأعمال كإحدى الكفاءات الرئيسية هو التحدي القادم لصانعي السياسات والمدارس. | 72 |
| ينمو الزخم في ريادة الأعمال لدى النساء ويتطلب ذلك استجابة شاملة على صعيد السياسات. | 73 |
| دفع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نحو الأمام في التجارة الدولية - حالة تحسين التدريب. | 75 |
| سبل المضي قدماً | 76 |
| ملاحظات: | 76 |
| فهرس | 77 |
| الجزء الثاني - الموجزات الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة | 75 |
| الفصل 6 . الجزائر | 81 |
| أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات | 81 |
| تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال | 83 |
| تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل | 84 |
| تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | 85 |
| الاستثمار في رأس المال البشري لريادة الأعمال | 86 |
| سبل المضي قدماً | 86 |
| ملاحظات: | 87 |
| الفصل 7 . مصر | 89 |
| أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات | 89 |
| تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال | 91 |
| تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل | 92 |
| تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | 93 |
| الاستثمار في رأس المال البشري الريادي | 95 |
| سبل المضي قدماً | 96 |
| ملاحظات: | 97 |
| الفصل 8 . إسرائيل | 99 |
| أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات | 99 |
| تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال | 100 |
| تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل | 102 |
| تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | 103 |
| الاستثمار في رأس المال البشري لريادة الأعمال | 104 |
| سبل المضي قدماً | 105 |
| ملاحظات: | 106 |
| الفصل 9 . الأردن | 109 |
| أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات | 109 |
| تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال | 110 |
| تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل | 111 |
| تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | 112 |
| الاستثمار في رأس المال البشري الريادي | 113 |
| سبل المضي قدماً | 114 |
| ملاحظات: | 115 |
| الفصل 10 . لبنان | 117 |
| أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات | 117 |
| تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال | 118 |

| | |
|-----|---|
| 119 | تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل |
| 120 | تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| 121 | الاستثمار في رأس المال البشري الريادي |
| 122 | سبل المضي قدماً |
| 122 | ملاحظات: |
| 125 | الفصل 11 . المغرب |
| 125 | أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات |
| 126 | تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال |
| 127 | تعزيز إمكانية الحصول على التمويل |
| 128 | مراعاة ريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| 129 | الاستثمار في رأس المال البشري الريادي |
| 130 | سبل المضي قدماً |
| 130 | ملاحظات: |
| 133 | الفصل 12 . السلطة الفلسطينية |
| 133 | أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات |
| 134 | تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال |
| 135 | تعزيز إمكانية الحصول على التمويل |
| 135 | مراعاة الشركات الناشئة ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| 136 | الاستثمار في رأس المال البشري الريادي |
| 137 | سبل المضي قدماً |
| 138 | ملاحظات: |
| 139 | الفصل 13 . تونس |
| 139 | أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات |
| 140 | تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال |
| 141 | تعزيز إمكانية الحصول على التمويل |
| 142 | مراعاة ريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| 143 | الاستثمار في رأس المال البشري الريادي |
| 144 | سبل المضي قدماً |
| 144 | ملاحظات: |

الجدول

| | |
|----|--|
| 28 | الجدول 1.1. نظرة عامة حول وجود تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واستخدامها عبر منطقة المتوسط |
| 30 | الجدول 1.2. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| 33 | الجدول 1.3. مؤشرات حول المشاريع وبيئة الأعمال |
| 36 | الجدول 1.4. الأطر المؤسسية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |

المربعات

| | |
|----|---|
| 11 | المربع 1. نظرة عامة على مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطية لعام 2014: تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة |
| 31 | الإطار 1.1. توجيه الاتحاد الأوروبي لتطبيق تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |

Follow OECD Publications on:



http://twitter.com/OECD_Pubs



<http://www.facebook.com/OECDPublications>



<http://www.linkedin.com/groups/OECD-Publications-4645871>



<http://www.youtube.com/oecdilibrary>



<http://www.oecd.org/oecddirect/>

نطاق التقرير

لا يمثل هذا التقييم المرحلي تحديًا كاملاً لمؤشر سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، الذي يتضمن عشرة مجالات للسياسات وأكثر من 100 مؤشر للسياسات (انظر الإطار 1)،¹ بل يشكل نظرة عامة حول التقدم الذي أحرزته الاقتصادات المتوسطة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الرئيسية المحددة في عام 2014.

يغطي التقرير خمسة مجالات للسياسة: (1) أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - التعاريف والإحصاءات والمؤسسات؛ (2) تحسين بيئة العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال؛ (3) تعزيز الوصول إلى التمويل؛ (4) تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (5) تنمية رأس المال البشري لريادة الأعمال. تصف الأجزاء التالية باختصار جوانب السياسات المحددة التي تم تحليلها في هذا التقرير ومبرراتها المنطقية.

المربع 1. نظرة عامة على مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة لعام 2014: تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة

تم تنسيق مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة لعام 2014 من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمفوضية الأوروبية ومؤسسة التدريب الأوروبية، بالتشاور مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB). قام التقييم بقياس التقارب في سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة المتوسط. ويتضمن نظرة عامة حول سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا.

إن مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هو أداة تحليلية طورتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الشركاء الدوليين بما في ذلك المفوضية الأوروبية ومؤسسة التدريب الأوروبية، لتقييم ومقارنة سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف الاقتصادات ومع مرور الوقت. تم تطويره في إطار البرامج الإقليمية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الاقتصادات الناشئة غير الأعضاء. وتم تطبيقه في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وغرب البلقان وتركيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

تم تعديل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمنطقة المتوسط بناء على قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة،¹ وهو إطار عمل لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اعتمده الاتحاد الأوروبي في عام 2008 وأصبح المرجع للتعاون الأورومتوسطي لتطوير المشاريع. تم تطبيقه لأول مرة في 2007-2008، ما أدى إلى نشر تقرير بعنوان "Report on the Implementation of the Euro-Mediterranean Charter for Enterprise".² وقد قام التقييم لعام 2014 بتحديث التدريب السابق للفترة 2007-2008 لإظهار التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة.

تم تنظيم التمرين حول مبادئ السياسة العشرة لقانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة وهي:

(أ) التعليم والتدريب على ريادة الأعمال، بما في ذلك ريادة المشاريع لدى النساء.

(ب) إجراءات الإفلاس الفعالة وإعطاء فرصة ثانية لرواد الأعمال.

(ج) الإطار المؤسسي والتنظيمي لصياغة سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(د) بيئة تشغيلية لإنشاء الشركات.

(هـ) خدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشتريات العامة.

(و) حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.

(ز) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستفادة من الشبكات والشراكات الأورومتوسطية.

(ح) المهارات المتعلقة بالمشاريع والابتكار.

(ط) المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الأخضر.

(ي) تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/small-business-act_en_1.

<http://www.oecd.org/global-relations/41779100.pdf.2>.

1. أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات

تشمل سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال مجموعة واسعة من المؤسسات والجهات الفاعلة. إن إنشاء آليات التنسيق والتشاور الصحيحة أمر ضروري لتنفيذ السياسات بشكل فعال². يحلل هذا التقييم المرحلي التقدم المحرز في الاقتصادات المتوسطة في المجالات التالية:

1. وجود تعاريف رسمية وإحصاءات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
2. الإطار المؤسسي لسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (البعد الفرعي 3.1 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014)، لا سيما وضع وتنفيذ استراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين التنسيق بين المؤسسات أو أصحاب المصلحة المتعددين؛ و
3. مشاورات بين القطاعين العام والخاص (البعد الفرعي 3.3 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014). يقيم هذا المجال ما إذا تم إنشاء لجان (عامة وخاصة) لأصحاب المصلحة المتعددين أو تحسين اللجان الموجودة.

2. تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

يمكن لبيئة الأعمال أن تؤثر بشكل كبير على أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال. تقوم معظم اقتصادات الشرق الأوسط بتطبيق الإجراءات المتخذة لتعزيز بيئات أعمالها. يسعى هذا التقييم المرحلي إلى تقييم جهود الإصلاح هذه بالتركيز على:

1. تحسين التشريعات والتبسيط الإداري (البعد الفرعي 3.2 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014)، ولا سيما إدخال / تحسين تحليل الأثر التنظيمي (RIA) وتنفيذ مبدأ "التفكير بالمشاريع الصغيرة أولاً"؛ لقانون المصالح الصغيرة
2. البيئة التشغيلية لإنشاء المشاريع (البعد 4 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014)، من خلال تقييم الإصلاحات المتعلقة بسهولة تسجيل المشاريع والإخطار والامتثال (مثل التقدم المحرز في تنفيذ نظام أرقام التعريف الواحدة للشركات والتسجيل عبر الإنترنت والمحطات الواحدة للإجراءات)³؛
3. وإجراءات الإفلاس (البعد الفرعي 2.1 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014)، التي تشير إلى الإصلاحات وتنفيذ قوانين الإفلاس⁴.

3. تعزيز إمكانية الحصول على التمويل

يعتبر تعزيز إمكانية الحصول على التمويل أحد أهم العوامل لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال⁵. ينظر التقييم المرحلي في:

1. البيئة القانونية والتنظيمية للحصول على التمويل (البعد الفرعي 6.2 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014)، ولا سيما تحليل التقدم المحرز في تنفيذ أنظمة المعلومات الائتمانية وسجلات الأصول المنقولة؛
2. ومصادر التمويل الخارجي (البعد الفرعي 6.1 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014)، مع التركيز على التقدم المحرز في الحصول على الائتمان ومصادر التمويل الأخرى.

4. تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

إلى جانب التدابير الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم احتياجات محددة، وبالتالي تتطلب سياسات مصممة خصيصاً لدعم تأسيسها وتطورها⁶. يحدد التقييم المرحلي التقدم المحرز في المجالات التالية:

1. توافر خدمات دعم الأعمال التجارية، بما في ذلك حاضنات الأعمال وسهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات (الأبعاد الفرعية 5.1 و 5.2 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014)؛

2. تدابير لتشجيع وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة (البعد الفرعي 5.3 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 2014)، لا سيما سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بفرص الشراء والشراء الإلكتروني؛
3. تدابير لزيادة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التجارة الدولية (البعد الفرعي 10.2 في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 2014).

5. تنمية رأس المال البشري لريادة الأعمال

- يتضمن أيضاً هذا التقرير تقييماً لمبادرات تنمية رأس المال البشري لريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.⁷ تم إجراء هذا التقييم من قبل مؤسسة التدريب الأوروبية وينظر في:
1. تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي (العام والمهني على حد سواء)، مع التطرق للسياسات والممارسات - وإيلاء اهتمام خاص لريادة الأعمال ككفاءة رئيسية ومهارة ريادية؛
 2. ريادة المرأة للأعمال، لا سيما كيفية التطرق للسياسات والتدريب لدعم ريادة الأعمال لدى النساء؛
 3. والمهارات المتصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة التدريب لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانفتاح على الأسواق العالمية.
- تم تنفيذ التقرير بشكل مشترك من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي ركزت على مجالات السياسة 1 إلى 4، ومؤسسة التدريب الأوروبية، التي غطت مجال السياسة 5. تم جمع المعلومات الخاصة بمجالات السياسة 1 إلى 4 من خلال استبيانات أكملها مختلف أصحاب المصلحة بالتعاون مع المنسقين الوطنيين. كما تمت مناقشة المعلومات الواردة في الاستبيانات خلال بعثات تقصي الحقائق ومجموعات التركيز في كل من الاقتصادات المتوسطة. وفرت هذه الاجتماعات الفرصة للحصول على مزيد من المعلومات حول الجهود المبذولة لإصلاح السياسات.
- تم تقييم بعد رأس المال البشري (مجال السياسة 5) من قبل مؤسسة التدريب الأوروبية من خلال مجموعات التركيز المتألفة من أصحاب المصلحة المتعددين في كل اقتصاد متوسطي. هذا يشمل ثلاثة مؤشرات للسياسة:
- يقيّم المؤشر 1 إلى أي مدى يقوم التعليم الثانوي العالي بالتشجيع على ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية وعلى المهارات اللازمة لريادة الأعمال من قبل الشباب.
 - يقيّم المؤشر 2 إلى أي مدى يتم دعم تدريب المرأة على ريادة الأعمال من خلال السياسات والتدابير المتأخرة.
 - يقيّم المؤشر 3 مدى تمتع الاقتصادات بأحكام تتعلق بالتدريب حول تجارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو المشاريع التي تتمتع بإمكانية تجارية، استناداً للمعايير الدولية والأسواق.

ملاحظات:

- 1 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المفوضية الأوروبية، مؤسسة التدريب الأوروبية. 2014. مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة لعام 2014: تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة (باريس: نشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).
- http://www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/SME_Policy_Index_MENA_2014.
- 2 تتطابق مجالات السياسة هذه مع المبدأ الثالث من قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة وهو: "تصميم القواعد وفقاً لمبدأ التفكير بالمشاريع الصغيرة أولاً"، والذي يتطلب من السلطات العامة مراعاة اهتمامات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة مبكرة من عملية وضع السياسات. للاطلاع على المبادئ العشرة، انظر- http://publications.europa.eu/resource/cellar/4a5a13ba-4411-4602-a903-6d3b85005624.0005.02/DOC_5.
- 3 يتوافق هذا المجال مع المبدأ الرابع من قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة وهو "حث الإدارات العامة على الاستجابة لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة".
- 4 يتوافق هذا المجال مع المبدأ الثاني من قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة وهو "التأكد من إعطاء رواد الأعمال النزيهين الذين تعرضوا للإفلاس فرصة ثانية".
- 5 تتوافق مجالات السياسة هذه مع المبدأ 6 من قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة وهو "تسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل وتطوير بيئة قانونية وتجارية داعمة للمدفعات في الوقت المناسب والمعاملات التجارية".

6 تتوافق مجالات السياسة هذه مع المبدأ 5 من قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة ("تكييف أدوات السياسة العامة مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم") والمبدأ 10 ("تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستفادة من نمو الأسواق").

7 يغطي هذا القسم المبدأ 1 من قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة ("خلق بيئة يمكن لرواد الأعمال والشركات العائلية أن تزدهر فيها وحيث تُكافأ ريادة الأعمال") والمبدأ 8 ("تعزيز رفع مستوى المهارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وجميع أشكال الابتكار").

| | EN | AR |
|--------|--|---|
| AfDB | African Development Bank | بنك التنمية الإفريقي |
| ALGEX | Algerian Agency for the Promotion of Foreign Trade | الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية |
| AMDIE | Agency for the Development of Investment and Exports (Morocco) | الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (المغرب) |
| ANDI | National Agency for Investment Development (Algeria) | الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الجزائر) |
| ANDPME | National Agency for SME Development (Algeria) | الوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الجزائر) |
| ANGEM | National Microcredit Agency (Algeria) | الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (الجزائر) |
| ANSEJ | National Agency for the Support of Youth Employment (Algeria) | الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الجزائر) |
| APII | Agency for the Promotion of Industry and Innovation (Tunisia) | وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (تونس) |
| BAM | Bank Al-Maghrib (the Moroccan Central Bank) | بنك المغرب (البنك المركزي المغربي) |
| BDC | Business Development Centre (Jordan) | مركز تطوير الأعمال (الأردن) |
| BDL | Central Bank of Lebanon | المصرف المركزي اللبناني |
| BDS | business development services | خدمات تنمية الأعمال |
| BFPME | Tunisian SME Bank | بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة |
| CACI | Chamber of Commerce and Industry (Algeria) | الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (الجزائر) |
| CAGEX | Company of Export Guarantees (Algeria) | الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (الجزائر) |
| CAPMAS | Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (Egypt) | الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر) |

| | | |
|---|---|--|
| CASNOS | Institute for Social Security for the Self-Employed and Independent Professionals (Algeria) | معهد الضمان الاجتماعي لأصحاب المهن الحرة والمهنيين المستقلين (الجزائر) |
| CAWTAR | Centre of Arab Women for Training and Research | مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) |
| CBE | Central Bank of Egypt | المصرف المركزي المصري |
| CCG (Morocco) | Credit Guarantee Agency | وكالة قرض رأسمال ضمان (سي سي جي المغرب) |
| CGC (Egypt) | Credit Guarantee Company | شركة ضمان مخاطر الائتمان (مصر) |
| CGEM | National Confederation of Moroccan Enterprises | الاتحاد العام لمقاولات المغرب |
| CGGI | Fund of Guarantees for Credit Investment (Algeria) | صندوق ضمان قرض الاستثمار |
| CIP Programme (Lebanon) | Capital Investment | برنامج الاستثمار الرأسمالي (لبنان) |
| CNAS Institute (Algeria) | National Social Security | الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (الجزائر) |
| CNC Council for SME Development (Algeria) | National Consultation | المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر) |
| CNRC Commercial Register (Algeria) | National Centre of the | المركز الوطني للسجل التجاري (الجزائر) |
| CNEA Business Climate (Morocco) | National Committee of the | اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (المغرب) |
| CREOL Enterprise Creation (Morocco) | Online System for | إنشاء المقاوله عبر الإنترنت (المغرب) |
| DGI Taxes (Morocco) | General Directorate for | المديرية العامة للضرائب (المغرب) |
| DGPME SMEs (Tunisia) | General Directorate for | المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تونس) |

| | | |
|--|---|---|
| DGRA | General Directorate for Reform and Administrative Outlook (Tunisia) | الإدارة العامة للإصلاحات والتوقعات الإدارية (تونس) |
| DOS (Jordan) | Department of Statistics | دائرة الإحصاءات العامة (الأردن) |
| EASME & Medium Enterprises (EU) | Executive Agency for Small | الوكالة التنفيذية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الاتحاد الأوروبي) |
| EBESM | Enhancement of the Business Environment in the Southern Mediterranean Project | مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط |
| EBI | Egyptian Banking Institute | المعهد المصرفي المصري |
| EBRD | European Bank for Reconstruction and Development | البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير |
| EEN Network | European Enterprise | شبكة المشاريع الأوروبية |
| EEWC Women Centre Israel | Economic Empowerment of | مركز التمكين الاقتصادي للمرأة في إسرائيل |
| EFSA | Egyptian Financial Supervisory Authority | الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر) |
| EIB | European Investment Bank | بنك الاستثمار الأوروبي |
| EIP Programme (OECD-Eurostat) | Entrepreneurship Indicators | برنامج مؤشرات تنظيم المشاريع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي الأوروبي |
| ELCIM | Euro-Lebanese Centre for Industrial Modernisation | المركز الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي |
| ENTRECOMP | European Entrepreneurship Key Competence Framework | الإطار العام الأوروبي لمهارات ريادة الأعمال |
| EPCGF | European-Palestinian Credit Guarantee Fund | صندوق ضمان الائتمان الأوروبي الفلسطيني |
| ERRADA | Egyptian Regulatory Reform and Development Activity | المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال |

| | | |
|---|--|---|
| ETF Foundation | European Training | مؤسسة التدريب الأوروبية |
| EU | European Union | الاتحاد الأوروبي |
| FGAR Fund for SMEs | Algerian Credit Guarantee | صندوق ضمان القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر) |
| FICC Chambers of Commerce | Federation of Israeli | اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية |
| FTA Administration (Israel) | Foreign Trade | دائرة التجارة الخارجية (إسرائيل) |
| GAFI Investment and Free Zones (Egypt) | General Authority for | الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة |
| GDF Fund (Jordan) | Governorate Development | صندوق تنمية المحافظات (الأردن) |
| GEM Monitor | Global Entrepreneurship | المراقب العالمي لريادة الأعمال |
| GIZ agency | German development | معهد التنمية الألماني |
| GPA Authority (Israel) | General Procurement | الهيئة العامة للمشتريات (إسرائيل) |
| HCP (Morocco) | National Statistics Office | مكتب الإحصاء (المنشورية السامية للتخطيط - المغرب) |
| IBEL Environment in Lebanon | Improving the Business | تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان |
| ICE (Morocco) | single identification number | رقم التعريف الواحد (المغرب) |
| ICRAM | Concerted Initiative for Strengthening Moroccan Achievements (<i>Initiative Concerée pour le renforcement des Acquis des Marocaines</i>) | إتقائية الكل للرفق بأوضاع المغريبات |
| IDA Authority (Egypt) | Industrial Development | الهيئة العامة للتنمية الصناعية (مصر) |
| IDAL Agency (Lebanon) | Investment Development | وكالة تنمية الاستثمار (لبنان) |

| | | |
|---|----------------------------|---|
| IEICI International Co-operation Institute | Israel Export and | المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي |
| IFC Corporation | International Finance | مؤسسة التمويل الدولية |
| ILO Organization | International Labour | منظمة العمل الدولية |
| IMC Centre (Egypt) | Industrial Modernisation | مركز تحديث الصناعة (مصر) |
| IMF Fund | International Monetary | صندوق النقد الدولي |
| ISO for Standards | International Organisation | المنظمة الدولية للمعايير |
| ITC (Egypt chapter only) | Industrial Training Centre | مجلس التدريب الصناعي (الفصل حول مصر فقط) |
| ITC | International Trade Centre | مركز التجارة الدولية |
| JEDCO Development Corporation | Jordan Enterprise | المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو) |
| JEGP Plan for 2018-2022 | Jordan Economic Growth | خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2022-2018 |
| JLGC Corporation | Jordan Loan Guarantee | الشركة الأردنية لضمان القروض |
| LENS Project Jordan | Local Enterprise Support | مشروع مساندة الأعمال المحلية الأردني |
| LLWB Women in Business | Lebanese League for | الرابطة اللبنانية لسيدات العمل |
| MAOF Development Centres (Israel) | Small Business | مراكز تطوير الأعمال الصغيرة (إسرائيل) |
| MED and North Africa | Mediterranean Middle East | بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة |
| MSME sized enterprises | micro, small and medium- | المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم |
| MSMEDA Agency (Egypt) | MSME Development | جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر |

| | | |
|------------------------|---|---|
| M&E | monitoring and evaluation | الرصد والتقييم |
| NBA (Tunisia) | National Business Agenda | جدول الأعمال الوطني (تونس) |
| NCLW Lebanese Women | National Commission for | الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية |
| NEET | not in education, employment or training | خارج حلقة التعليم أو التوظيف أو التدريب |
| OECD | Organisation for Economic Co-operation and Development | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية |
| OMPIC | National Office for Intellectual and Commercial Property (Morocco) | المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية |
| OMSAR | Office of the Minister of State for Administrative Reform (Lebanon) | مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري (لبنان) |
| ONS (Algeria) | National Statistics Office | الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر) |
| P2P | peer-to-peer (lending) | الإقراض بين النظراء |
| PAD-PME | Project for the Support of SME Development (Algeria) | مشروع دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الجزائر) |
| PIPA | Palestinian Investment Promotion Agency | هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية |
| PMA Authority | Palestinian Monetary | سلطة النقد الفلسطينية |
| PPD | public-private dialogue | الحوار بين القطاعين العام والخاص |
| PROMEX | Office of Promotion of Foreign Trade (Algeria) | المكتب الجزائري لترويج التجارة الخارجية (الجزائر) |
| RIA | regulatory impact analysis | تحليل الأثر التنظيمي |
| SBA | Small Business Act for Europe | قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة |
| SFD | Social Fund for Development (Egypt) | الصندوق الاجتماعي للتنمية (مصر) |
| SMBA | Small and Medium | وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة |

| | | |
|--|--|--|
| Business Agency (Israel) | | (إسرائيل) |
| SMBF Small and Medium Business Fund (Israel) | | صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة (إسرائيل) |
| SMEs micro, small and medium- sized enterprises | | المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
| TAIEX Technical Assistance and Information Exchange instrument (European Union) | | أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات (الاتحاد الأوروبي) |
| TVET technical and vocational education and training | | التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين |
| UGTA General Union of Algerian Workers | | لاتحاد العام للعمال الجزائريين |
| UNCITRAL United Nations Commission on International Trade Law | | لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي |
| UNIDO United Nations Industrial Development Organisation | | مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية |
| USAID United States Agency for International Development | | الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية |
| UTICA Union of Industry, Commerce and Crafts (Tunisia) | | الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية |
| VC venture capital | | صناديق رأس المال الاستثماري |
| VET vocational education and training | | التعليم والتدريب المهنيين |
| WB World Bank | | البنك الدولي |
| WTO World Trade Organisation | | منظمة التجارة العالمية |

ملخص تنفيذي

إن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في غاية التنوع، فهي تتراوح من الحرفيين التقليديين وتجار التجزئة من دون موظفين أو مع عدد قليل منهم، إلى شركات التصنيع المتوسطة الحجم والشركات ذات النمو المرتفع التي تقدم سلع أو خدمات أو نماذج أعمال مبتكرة. ولدى رواد الأعمال أيضاً دوافع مختلفة، تتراوح من أولئك الذين يهدفون إلى اغتنام الفرص إلى أولئك الذين يفتقرون إلى البدائل لكسب الدخل.

تعترف الاقتصادات المتوسطة بشكل متزايد بالدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال وتتخذ إجراءات لدعمها. قام مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للمنطقة المتوسطة بتوثيق هذه الإجراءات في عامي 2008 و2014. يشكل هذا التقييم المرحلي تحديثاً للإصلاحات الرئيسية التي تم تنفيذها بين عامي 2014 و2018 ويحدد مجالات العمل قيد الانتظار. تهدف استنتاجاته إلى إعلام الحكومات المتوسطة وشركائها بالأولويات المستقبلية. يهدف التقرير أيضاً إلى مواصلة وتعزيز التعاون بين الشركاء المتوسطين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي.

ترد أهم المقترحات من هذا التقرير المتناسبة مع مجالات السياسة العامة التي تمت تغطيتها على الشكل التالي:

1. توصل الاقتصادات المتوسطة ببناء الركائز الأساسية لسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال (التعاريف والإحصاءات والمؤسسات)، على الرغم من تفاوت مستويات التقدم المحرز. فمثلاً بلور المغرب، منذ سنوات عديدة، إطاراً قانونياً واستراتيجياً لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإذ تمتع بنظام فعال نسبياً لآليات التشاور والتنسيق. أما تونس، فتقوم ببناء مثل هذا النظام القائم على روح الحوار الوثيق الذي تمت بلورته خلال السنوات القليلة الماضية من خلال تحولها السياسي والاقتصادي.

أ. يمكن أن تبذل الاقتصادات المتوسطة المزيد من الجهود بشكل عام لرفع فعالية الموارد المخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال إلى أقصى حد، من خلال تعزيز التنسيق بين العديد من الجهات الفاعلة في مجال السياسات. وقد يشمل ذلك آليات معينة مثل التنسيق على أعلى مستوى سياسي والتعاون التقني بين الوكالات الوطنية والمحلية ومناير للحوار الشامل بين القطاعين العام والخاص التي تمثل تنوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال.

ب. كما يمكن للاقتصادات المتوسطة أن تحسن تعاريف وإحصاءات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تبني الممارسات الدولية (مثل التعاريف المعترف بها رسمياً والمستخدمه بشكل موحد) وزيادة الجهود لنشر البيانات والمعلومات. وتمثل مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يتم إنشاؤها في جميع أنحاء المنطقة جهداً أولياً مفيداً في هذا الصدد.

2. في حين أن معظم الاقتصادات المتوسطة قد بذلت جهوداً لتحسين بيئة الأعمال التجارية من خلال تبسيط إجراءات بدء الأعمال وإجراءات الإفلاس، يمكن البذل المزيد من الجهود لتبسيط البيئة التنظيمية.

أ. يمكن العثور على تحليل للأثر التنظيمي، بدرجات متفاوتة، في مصر وإسرائيل والأردن وتونس. لكن لا يطبق بعد أي اقتصاد "اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة" (وهو نظام لتقييم أثر القوانين والأنظمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم). لذا يظل إدخال تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاقهما أولوية.

ب. كما تُبذل جهوداً متفاوتة لتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع، لا سيما من خلال إدخال أرقام التعريف الواحدة والتسجيل عبر الإنترنت في خمسة اقتصادات متوسطة (الجزائر ومصر وإسرائيل والمغرب وتونس). لكن من الضروري متابعة العمل لإنشاء وتوسيع نطاق المحطات الواحدة للإجراءات لإنشاء الأعمال التجارية.

ت. اعتمدت مصر والأردن وإسرائيل والمغرب وتونس قوانين جديدة للإفلاس. ومع ذلك، تدل مؤشرات *Doing Business* بشأن حل حالات الإعسار إلى أن هذه المسألة من أصعب المجالات في بيئة الأعمال التجارية في المنطقة. لذا سيكون التنفيذ الكامل للأطر التنظيمية الجديدة أمراً حاسماً.

3. تم تطبيق إصلاحات رئيسية لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل في معظم الاقتصادات المتوسطة. وأبرز مثال على ذلك هو الإصلاحات الأخيرة التي أجرتها السلطة الفلسطينية، التي أنشأت سجلاً للأصول المنقولة وأقرت قانون المعاملات المضمونة. فضلاً لهذه الإصلاحات، تتحلى السلطة الفلسطينية بمستوى

أعلى من نظرائها الإقليميين في هذا المجال حسب تقرير *Doing Business*. علاوة على ذلك، تم طرح مبادرات لزيادة توفر التمويل بالأسهم، خاصة في لبنان والسلطة الفلسطينية.

أ. في هذا المجال، يمكن أن تتابع المنطقة سد الثغرات في المعلومات من خلال إنشاء وتوسيع مكاتب الائتمان وسجلات الأصول المنقولة حتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال من الوصول إلى الائتمان بسهولة أكبر.

ب. يمكن أن تعمل الاقتصادات المتوسطة أيضاً على تحقيق تنوع أكبر في مصادر التمويل المختلفة (الائتمان والأسهم والأدوات الهجينة) ورفع إمكانية الوصول إليها. قد يشمل ذلك تشجيع المشاركين من القطاع الخاص على لعب دور أكبر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال. وبالفعل، لا تزال الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بمخططات ضمان الائتمان وأيضاً في الاستثمارات في الأسهم.

4. تم إطلاق عدد من التدابير لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال وتشمل توسيع خدمات تنمية الأعمال في لبنان والسلطة الفلسطينية وإدخال برنامج شامل لريادة الأعمال في المغرب. كما تتضمن العديد من الإجراءات في كافة الاقتصادات المتوسطة تقريباً لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة ولتعزيز الصادرات.

أ. يمكن أن تزيد الاقتصادات المتوسطة من سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع خدمات وبرامج الدعم عن طريق توحيد تلك المعلومات وتعميمها. ويمكن القيام بذلك عبر سبل مختلفة بما في ذلك المنشورات وإنشاء البوابات الإلكترونية الموحدة. يمكن لمراصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد.

ب. كما يمكن القيام بالمزيد من أجل تطبيق نظم الشراء الإلكتروني ورصد إلى أي مدى كانت التدابير المحددة مفيدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. قد تكون مراصد المشتريات أداة مفيدة لتقييم فعالية هذه التدابير.

5. أحرزت كافة الاقتصادات المتوسطة تقدماً في تطوير أطر السياسات لتطوير رأس المال البشري لريادة الأعمال. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك (1) تنفيذ السياسات من خلال الشراكات التي تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين و(2) جمع البيانات وتحليلها بشأن توفير التدريب وفعاليتها.

أ. إن بناء ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية هو التحدي القادم لصانعي السياسات والمدارس. يتعلق الأمر بتربية حس ريادة الأعمال الذي يتميز بالمبادرة والقدرة على التصرف والاستباقية في تحقيق المشاريع. على الاقتصادات المتوسطة أيضاً الانتقال من المبادرات القائمة على المشاريع إلى نهج نظامي عن طريق إدخال تعليم ريادة الأعمال في المناهج الوطنية على جميع مستويات التعليم.

ب. ينمو الزخم في مجال ريادة الأعمال لدى النساء. إن الاقتصادات المتوسطة بحاجة إلى تطوير استجابات شاملة على صعيد السياسات في المجال الاقتصادي (بما يتجاوز جدول الأعمال الاجتماعي والمساواة بين الجنسين) وتخطي الإجراءات والتدابير السياسية الفردية. وينبغي أن تتجاوز تدابير تنمية المهارات والكفاءات الدورات التدريبية العامة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشمل الإرشاد والتدريب والدعم الشبكي - وإنشاء نظم تمكينية لريادة الأعمال لدى النساء، ما يعزز نمو وإبداع المشاريع التي تملكها وتديرها النساء.

ت. ومن الضروري توفر بيانات أكثر تطوراً بشأن تدريب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما فيما يتعلق بإمكانيات التصدير، في جميع البلدان. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مواءمة سياسات التجارة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للتأكد من أن التدريب يعود بالفائدة على التجارة الخارجية، ولإدخال واجهة تتلاءم بشكل أكبر مع بيئة التدريب المهني، وخاصة لمعالجة موضوع تحسين الجودة في القطاعات ذات إمكانات تصدير مرتفعة.

الجزء الأول. الاتجاهات الإقليمية حسب مجال السياسة

الفصل 1. أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات

يحلل هذا الفصل الإصلاحات الرئيسية التي اتخذتها الاقتصادات المتوسطة منذ عام 2014 من حيث الركائز الأساسية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: اعتماد التعاريف الرسمية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وجمع ونشر إحصاءات الشركات؛ وإنشاء آليات فعالة للتنسيق المؤسسي والحوار بين القطاعين العام والخاص.

بشكل عام، توصل التقييم إلى أن الاقتصادات المتوسطة تكثف جهودها في هذه المجالات. لكن يمكن القيام بالمزيد من أجل:

1. اعتماد التعاريف الرسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تجمع بين مختلف المعايير - ولا سيما العمالة والمبيعات والاعتبارات المتعلقة بالميزانية العمومية. من شأن ذلك أن يساعد على إظهار الطبيعة المتنوعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في قطاعات مختلفة وعلى مستويات إنتاجية مختلفة. كما قد تتمتع التعاريف الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوضع قانوني أو رسمي واضح - مثلاً في قوانين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
2. جمع بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المصادر الإدارية للمعلومات (مثل سجلات الأعمال وإدارات الضرائب وإدارات الضمان الاجتماعي) ومن مؤسسات الأعمال. وبصرف النظر عن تخفيض العبء الإداري على المشاريع، يمكن أن يساعد ذلك في خفض تكاليف جمع البيانات وزيادة توافر الإحصاءات.
3. تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (العامة والخاصة)، بما في ذلك على أعلى المستويات (المستوى الوزاري مثلاً) والمستوى التقني (الوكالة مثلاً) والمستوى دون الوطني. ويمكن أن يسترشد هذا التنسيق بتنفيذ الاستراتيجيات المتعددة السنوات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال وتعيين أمانة متخصصة (مثل وكالة أو وحدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) لتنفيذ الاستراتيجية.
4. إنشاء منصات للحوار بين القطاعين العام والخاص تمثل مختلف أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال العاملين في كل بلد وفي الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

يتم توفير البيانات الإحصائية لإسرائيل من قبل السلطات الإسرائيلية ذات الصلة وتحت مسؤوليتها. إن استخدام مثل هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يخل بمكانة مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب أحكام القانون الدولي.

إن تشجيع ريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هو مسعى معقد نظراً لعدد روافع السياسات والجهات الفاعلة من جهة، وتنوع المشاريع من جهة أخرى. يتم تحديد أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال مجموعة واسعة من أبعاد السياسة، بما في ذلك البعد الأفقي (مثل البنية التحتية والحوكمة العامة وجودة الإطار القانوني) والبعد المتعلق بالعوامل المستهدفة (مثل مخططات ضمان الائتمان للنساء والشباب والمنح لأنشطة البحث والتطوير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة). لذا لتكون فعالة، تتطلب سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إطاراً مؤسسياً منظماً بشكل جيد وآليات صلبة لتنسيق السياسات والتشاور.

كما رأينا في الإصدارات السابقة لمؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي هذا التقييم المرحلي، يميل مستوى التطوير المؤسسي في المنطقة إلى تحقيق النتائج عبر عدد من أبعاد سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز ريادة الأعمال وتقديم الخدمات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والحصول على التمويل وتحسين ترخيص الأعمال والأنظمة. وبالتالي تحقق الاقتصادات المتوسطة التي تتمتع بالأطر المؤسسية الأكثر تطوراً أداءً أكثر اتساقاً في السياسات بمختلف أبعادها، مقارنةً بالاقتصادات التي تتمتع بأطر أقل تطوراً أو أكثر تجزئة.

منذ مؤشر سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، يركز هذا الفصل على الإصلاحات والإجراءات الرئيسية مثل تبني تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين إحصاءات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنسيق بين الحكومات فيما يتعلق بسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإطار الاستراتيجي لهذه المشاريع وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص.

هناك مجال واسع لبلورة تعاريف واضحة ومتسقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المكرسة في التشريعات

إن وجود تعريف واضح للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم أمر مهم عند تحديد الشركات المؤهلة لبرامج الدعم المستهدفة ولجمع البيانات حول المشاريع، والحصول على معايير واضحة لرصد السياسات وتقييمها. تعتبر التعاريف الرسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مهمة أيضاً لتنسيق سياسات هذه المشاريع ولحوكمة السياسات المتعددة المستويات.

ينبغي استخدام، بشكلٍ مثالي، تعريف واحد للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر مختلف مجالات السياسات والأنظمة من أجل تحسين اتساق وفعالية تدابير دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن الضروري التمييز بين مختلف أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تمييزاً واضحاً (مثلاً المشاريع المتناهية الصغر والمشاريع المتوسطة الحجم) وذلك لتكثيف تدابير السياسة لكلٍ منها. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي اعتبار تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ثابتةً وبالتالي ينبغي مراجعتها كل بضع سنوات لضمان اتصالها بالسباق الاقتصادي.

التقدم المحرز منذ عام 2014

تم إحراز تقدم محدود على المستوى الإقليمي فيما يتعلق باعتماد التعاريف الرسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (1) المنصوص عليها في التشريعات؛ و(2) المستخدمة باستمرار في مختلف مجالات السياسة، وبالتالي المعترف بها من قبل المؤسسات؛ و(3) التي تجمع بين معايير التوظيف والمبيعات والأصول. يلخص الجدول 1.1 نتائج التقييم المرحلي في هذا المجال. يتضمن الجدول 1.2 ملخصاً عن كافة التعاريف في منطقة المتوسط.

الجدول 0.1. نظرة عامة حول وجود تعاريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واستخدامها عبر منطقة المتوسط

| المعايير | الجزائر | مصر | إسرائيل | الأردن | لبنان | المغرب | السلطة الفلسطينية | تونس |
|---|----------|-----|---------|--------|-------|---------------------------|-------------------|------------------|
| هل هو مكرس في التشريع؟ | نعم | لا | لا | لا | لا | لا | نعم | نعم ² |
| هل يُستخدم باستمرار عبر المؤسسات ومجالات السياسة؟ | غير واضح | لا | لا | لا | لا | غير واضح | لا | لا |
| هل يجمع بين معايير مختلفة؟ | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | لا توجد أي معايير للتوظيف | نعم | نعم |

1. هناك مبادرات جارية في مصر والأردن لتكريس تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القانون.
2. إن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تونس مكرس في قانون الاستثمار وليس في قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

في مجال اعتماد التعريف الرسمي المنصوص عليه في القانون:

- قامت الجزائر، في قانونها الجديد رقم 1702 لعام 2017، بتعديل تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو الآن قريب إلى التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي من حيث معايير التوظيف. لكن ليس من الواضح ما إذا كان هذا التعريف يستخدم باستمرار في مختلف المؤسسات.
- اعتمدت تونس تعريفاً جديداً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق قانون الاستثمار الجديد، ولكنه يستند بشكل أساسي إلى معايير مالية من دون التمييز بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII) - وهي إحدى المؤسسات المسؤولة عن سياسة المشاريع) تستخدم هذا التعريف لتحديد مجال عملها، تعتمد جهات فاعلة أخرى (مثل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإحصائيات تونس) تعاريف متنوعة.
- وأفادت ثلاثة اقتصادات متوسطة أخرى أنها تعمل على اعتماد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم تكريسه في القوانين واستخدامه من قبل جميع الأطراف. إن هذه الاقتصادات هي مصر التي تعيد تصميم كامل سياستها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبلورة قانون خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ والأردن ولبنان اللذان يعملان على تبني استراتيجيات وقوانين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكن من غير الواضح متى سيتم إقرار هذه الاستراتيجيات والقوانين رسمياً؛ فمثلاً في الأردن، كان من المقرر اعتماد استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منذ عام 2015.

وقامت اقتصادات أخرى بإجراء تعديلات على التعاريف الموجودة:

- تتمتع إسرائيل بتعريفين، أحدهما منصوص عليه في قرار الحكومة رقم 2190 والآخر يستخدم من قبل وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMBA). تم تعديل تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية للوكالة. لكن ما من نية لتوحيد كلا التعريفين.
- أشار تقرير 2014 إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب¹ قد وضعت تعريفاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تم تنقيح هذا التعريف في عام 2015 في سياق "الإطار التعاقدية" بين الدولة و"مغرب المقاولات" للفترة 2015-2020. لكن يشير التعريف فقط إلى المعايير المالية ولا يحتوي على معيار لعدد الموظفين.
- في حالة السلطة الفلسطينية، يوجد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار مجلس الوزراء منذ إطلاق مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. ولم يتغير هذا التعريف منذ ذلك الحين، ولا تطبقه باستمرار الوكالات المختلفة الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الجدول 1.2. تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| الاقتصاد | المعيار | متناهي الصغر | صغير | متوسط | الملاحظات والمصدر |
|-------------------|---------------|--|---|--|--|
| الاتحاد الأوروبي | التوظيف | 9-1 موظف | 49-10 موظف | 249-50 موظف | توصية الاتحاد الأوروبي 361/2003. |
| الاتحاد الأوروبي | الجانب المالي | المردود السنوي أو الميزانية العمومية السنوية ≥ 2 مليون يورو | المردود السنوي أو الميزانية العمومية السنوية ≥ 10 مليون يورو | المردود السنوي ≥ 50 مليون يورو أو الميزانية العمومية السنوية ≥ 43 مليون يورو | |
| الجزائر | التوظيف | 9-1 موظف | 49-10 موظف | 250-50 موظف | قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم رقم 1702 لعام 2017. |
| الجزائر | الجانب المالي | المردود السنوي > 40 مليون دينار جزائري | المردود السنوي > 400 مليون دينار جزائري | المردود السنوي > 4 مليار دينار جزائري | بيان نهاية السنة > 20 مليون دينار جزائري |
| مصر | التوظيف | > 10 | > 200 | لا شيء | تعريف البنك المركزي الصادر في 17 كانون الأول / ديسمبر 2015. تعمل وزارة التجارة والصناعة على تطوير تعريف جديد ليُعمد في عام 2018. |
| مصر | الجانب المالي | المردود السنوي للشركات القائمة: > 1 مليون جنيه مصري | المردود السنوي للشركات القائمة: $1-50$ مليون جنيه مصري | المردود السنوي للشركات القائمة: $50-200$ مليون جنيه مصري | رأس المال المدفوع للشركات الجديدة $> 50,000$ جنيه مصري |
| إسرائيل | التوظيف | ≥ 4 موظف | ≥ 20 موظف | ≥ 100 موظف | تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMBA). كما هناك تعريف صادر في القرار الحكومي رقم 2190. |
| إسرائيل | الجانب المالي | المردود السنوي ≥ 2 مليون شيكل جديد | المردود السنوي ≥ 20 مليون شيكل جديد | المردود السنوي ≥ 100 مليون شيكل جديد | |
| الأردن | التوظيف | 4-1 موظف | 19-5 موظف | 99-20 موظف | لم يتم اعتماد التعريف في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد. |
| الأردن | الجانب المالي | المردود السنوي $\geq 100,000$ دينار أردني | المردود السنوي ≥ 1 مليون دينار أردني | المردود السنوي ≥ 5 مليون دينار أردني | |
| لبنان | التوظيف | > 10 موظف | > 50 موظف | > 100 موظف | تم اعتماد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة. |
| لبنان | الجانب المالي | المردود السنوي > 500 مليون ليرة لبنانية | المردود السنوي > 5 مليار ليرة لبنانية | المردود السنوي > 25 مليار ليرة لبنانية | |
| المغرب | التوظيف | لا شيء | لا شيء | لا شيء | الإطار التعاقد بين الدولة ومغرب المقاولات للفترة 2015-2020. |
| المغرب | الجانب المالي | المردود السنوي ≥ 10 مليون درهم مغربي | المردود السنوي ≥ 200 مليون درهم مغربي | | |
| السلطة الفلسطينية | التوظيف | 4-1 موظف | 9-5 موظف | 19-10 موظف | تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطة الفلسطينية. |
| السلطة الفلسطينية | الجانب المالي | المردود السنوي $\geq 20,000$ دولار أمريكي | المردود السنوي $\geq 200,000$ دولار أمريكي | المردود السنوي $\geq 500,000$ دولار أمريكي | رأس المال المدفوع $\geq 100,000$ دولار أمريكي |
| تونس | التوظيف | > 6 موظف | > 49 موظف | > 199 موظف | يرد التعريف الإحصائي لمعايير التوظيف من قبل المعهد الوطني للإحصاء؛ والتعريف المالي في قانون الاستثمار الجديد. |
| تونس | الجانب المالي | رأس المال المدفوع > 15 مليون دينار تونسي | | | |

ملاحظات: تظهر الأرقام باليورو في الفصول التي تتناول الاقتصاد المتوسطي. بالنسبة لتونس، وضع المعهد الوطني للإحصاء تعريفاً إحصائياً ويرد تعريف منفصل في قانون الاستثمار الجديد يتعلق بالحوافز المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع باستثمار إجمالي أقل من 15 مليون دينار تونسي، دون أي تمييز بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

1. يشير إلى الشركات الصناعية فقط.
2. تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فئة واحدة من الشركات؛ لكن يميز المغرب بوضوح نظام "المقاول الذاتي" (auto-entrepreneur) أو "العامل الحر" (self-employed) كفئة منفصلة من الوحدة الاقتصادية.

تجمع معظم تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم معايير مختلفة، لكن يتضمن عدد قليل منها المعايير المالية:

- تميّز فقط الجزائر والسلطة الفلسطينية² بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال مجموعة من المعايير كالعالة والمردود السنوي والميزانية العمومية على غرار تعريف الاتحاد الأوروبي (انظر الإطار 1.1). لكن من غير الواضح ما إذا كانت تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تُطبق باستمرار في مختلف المؤسسات والبرامج في هذه الاقتصادات.

الإطار 1.1. توجيه الاتحاد الأوروبي لتطبيق تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

نشرت المفوضية الأوروبية دليلاً لمستخدمي تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (*User Guide to the SME Definition*) يهدف إلى مساعدة رواد الأعمال ومدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمسؤولين الحكوميين (على مستوى الاتحاد الأوروبي والمستويين الوطني والمحلي) على فهم المعايير والحالات التي تعتبر فيها شركة ما من بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والحالات التي تؤهلها لتلقي الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مثلاً. يغطي دليل المستخدم بالتفاصيل كيفية تطبيق عدد الموظفين والمردود والمعايير المالية مع إعطاء أمثلة واضحة ومحددة. كما يشرح الدليل بالتفصيل عوامل مهمة أخرى مثل:

1. الكيان الذي يُعتبر كمشروع، أي الكيان الذي يتمتع بنشاط اقتصادي، بغض النظر عن صيغته القانونية (على سبيل المثال: صاحب العمل الحر أو شركة عائلية أو مسؤولية محدودة).
2. مستوى استقلالية مشروع ما (على سبيل المثال ما إذا كانت شركة قائمة بذاتها أو تابعة لشركة أخرى أو مجموعة شركات أخرى أو تملكها، جزئياً أو كلياً).
3. الحالات التي تعتبر فيها شركة ما قد انتقلت من حجم إلى آخر (من متناهية الصغر إلى صغيرة، من صغيرة إلى متوسطة، من متوسطة إلى صغيرة، إلخ).

1. الاتحاد الأوروبي (2015)، *User guide to the SME Definition*، متوفر على الموقع https://ec.europa.eu/growth/content/revise-user-guide-sme-definition-0_en.

الاتخاذ المزيد من الإجراءات

بشكل عام، يظهر التقييم المرحلي أن المنطقة المتوسطية تتمتع بمجال واسع لاعتماد تعاريف قانونية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم المقبولة رسمياً من قبل مختلف الوكالات المسؤولة عن مجالات السياسة. ويُلاحظ أيضاً أنه بالمقارنة مع المناطق الأخرى التي تغطيها سياسة الجوار الأوروبية (الدول الشريكة الشرقية وغرب البلقان وتركيا)، تغيب الجهود الواضحة لتحقيق تقارب مع تعريف الاتحاد الأوروبي.

الجهود جارية لتطوير إحصائيات شاملة ودقيقة، لكن لا يزال العمل في بدايته.

تعتبر إحصاءات الشركات الهيكلية والديموغرافية ضرورية لتحليل هيكل ودينامية أي اقتصاد. تشمل هذه الإحصاءات مؤشرات مثل عدد الشركات ونسبة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها ومساهمتها في الاقتصاد (التوظيف والقيمة المضافة والواردات والصادرات والإنتاجية، إلخ). كما تتضمن مؤشرات حول ديناميكيات الأعمال وخلق الوظائف بما في ذلك ظهور المشاريع التجارية ونموها واختفائها والمشاريع ذات النمو المرتفع. وتبحث مؤشرات أخرى عن خصائص رواد الأعمال وشركاتهم من حيث الجنس والعمر والتعليم والتحفيز، إلخ.

وتقيس مؤشرات أخرى جوانب بيئة الأعمال مثل العبء التنظيمي والوصول إلى الموارد مثل المهارات والتمويل والابتكار، إلخ. وتتضمن مصادر هذه البيانات التعدادات والمسوحات الاقتصادية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية؛ والمصادر الإدارية، مثل سجلات المنشآت التجارية والسلطات الضريبية ومعاهد الضمان الاجتماعي؛ وغيرها من الدراسات الاستقصائية والبحوث من قبل الأكاديميين ومراكز الفكر والمنظمات الدولية.

التقدم المحرز منذ عام 2014

على الرغم من افتقار المنطقة للإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الشاملة والقابلة للمقارنة دولياً، لقد تم إحراز تقدم في هذا المجال على مدى السنوات القليلة الماضية. يشمل ذلك إنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لنشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بهذه المشاريع.

- قام الأردن بإطلاق مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تديره وحدة تابعة للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، وهي الوكالة المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهدفه هو تعزيز جمع البيانات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحليلها ونشرها. وقد قام مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنشر تقارير إحصائية شاملة تستند إلى البيانات الرسمية والمصادر الأخرى مثل المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM).³ كما يخطط لإطلاق بوابة إلكترونية لنشر معلوماته على نطاق واسع.
- يعد قيام المغرب بإنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال مكافئ لإنتاج ونشر معلومات وإفارة من أهم المبادرات على مدار السنوات القليلة الماضية ويقوم على نهج تعاوني بين إحدى عشر وكالة مؤسسة.⁴ لقد بدأ مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالعمل وبإصدار اتفاقات تعاون مع وكالات أخرى لوضع إطار مؤسسي وقانوني لتوحيد المعلومات حول المشاريع الخاصة.
- بالإضافة إلى ذلك، لدى جميع الاقتصادات المتوسطة، باستثناء لبنان، بيانات رسمية من المكاتب الإحصائية أو غيرها من المصادر الإدارية، مع إحصاءات وصفية هيكلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعلومات عن مساهمتها في الاقتصاد (انظر الجدول 1.3).
- في الجزائر تقوم وزارة الصناعة والمناجم بجمع ونشر نشرات إحصائية موسعة ومنظمة مع معلومات مفصلة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى التعاريف الرسمية.⁵ يوكل قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2017 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) بتشغيل نظام معلومات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ليكون بمثابة أداة للتخطيط واتخاذ القرار، بما يعادل مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.⁶ ويتم تطوير النظام في إطار مشروع دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (PAD-PMME) مع بنك التنمية الأفريقي (AfDB).
- في مصر، يعتبر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) المصدر الرئيسي لإحصائيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعداد المشاريع الذي يتم كل بضع سنوات. تم نشر نتائج الإصدار الأخير (2017) في كانون الأول/ديسمبر 2017. قام المعهد المصرفي المصري (EBI)، وهو الداعم المالي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) بإجراء مسح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2011. وقد وفر المعهد المصرفي المصري الوصول إلى قاعدة البيانات الكاملة للقطاع المصرفي والوكالات الحكومية المعنية. وستشارك مصر، لأول مرة، في لوحة نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال (OECD Scoreboard on Financing SMEs and Entrepreneurs، في طبعة 2019).
- تستمر إسرائيل في المشاركة في الأدوات الإحصائية الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بمؤشرات الأعمال: برنامج مؤشرات تنظيم المشاريع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي الأوروبي (EIP) ولوحة نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. يوفر برنامج مؤشرات تنظيم المشاريع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي الأوروبي إحصائيات شاملة قابلة للمقارنة دولياً حول أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال بناءً على المصادر الرسمية.⁷ تشمل لوحة نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال مجموعة هامة من المؤشرات المتعلقة بالدين والأسهم والتمويل القائم على الأصول والشروط الإطارية للحصول على التمويل.
- في تونس، ينشر المعهد الوطني للإحصاء تقريراً سنوياً حول الإحصائيات من السجل الإحصائي للمؤسسات. يشمل ذلك المؤشرات الهيكلية والديمغرافية والديناميكية للأعمال (دخول وخروج المشاريع).

الجدول 1.3. مؤشرات حول المشاريع وبيئة الأعمال

| الاقتصاد | المصادر الوطنية للبيانات حول المشاريع | المشاركة في مصادر البيانات الدولية والمؤشرات | المبادرات الجديدة منذ عام 2014 | مصادر وروابط البيانات الوطنية |
|-------------------|---|--|---|---|
| الجزائر | التعداد الاقتصادي لعام 2011 والنشرات المنتظمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (الأخير في عام 2017) | Doing Business المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2013. | ينص قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2017 على إنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | http://www.ons.dz www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique |
| مصر | تعداد المنشآت لعام 2017 ومسح المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2011 | Doing Business استطلاعات المشاريع (2016) المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2017 | جدول نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال (2019) | http://www.capmas.gov.eg/ http://sme.ebi.gov.eg/Pages/smedb.aspx |
| إسرائيل | يتضمن الملخص الإحصائي السنوي الإسرائيلي الخاص بالمكتب المركزي للإحصاء بيانات حول حجم المشاريع | OECD-Eurostat EIP Doing Business استطلاعات المشاريع (2013) المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2017 | لا شيء | http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm |
| الأردن | تعداد المنشآت (الأخير في عام 2011، تصدر الطبعة الجديدة في النصف الأول من عام 2018) | Doing Business استطلاعات المشاريع (2013) المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2016 | مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ينشر البيانات ولكنه لم ينشئ موقع إلكتروني بعد) | http://dosweb.dos.gov.jo/census/economic-establishments-census/ |
| لبنان | تعداد المباني والمسكن والمنشآت (2004) | Doing Business استطلاعات المشاريع (2013) المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2016 | التخطيط لإنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | http://www.cas.gov.lb/index.php/census-of-building-cbde-en |
| المغرب | المنودية السامية للتخطيط | Doing Business استطلاعات المشاريع (2013) الاتحاد العام لمقاولات المغرب (2017) | مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (يعمل للتوصل إلى نظام لجمع البيانات الإدارية) | https://www.hcp.ma/Enquet-es_r10.html |
| السلطة الفلسطينية | تعداد السكان والمسكن والمنشآت لعام 2017 | Doing Business المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM) 2012 | تعداد السكان والمسكن والمنشآت | http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2364-1.pdf |
| تونس | سجل الأعمال التونسي (سنوياً) | Doing Business استطلاعات المشاريع (2013) | لا شيء | http://www.ins.tn/en/themes/entreprises#sub-318 |

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

تجري في المنطقة عملية واسعة لجمع البيانات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال من مصادر رسمية. كما تغطي أجهزة تقييم بيئة الأعمال التجارية الدولية وريادة الأعمال، مثل مؤشرات Doing Business ومسوحات البنك الدولي للمشاريع (Enterprise Surveys World Bank) والمرصد العالمي لتنظيم المشاريع (Global Entrepreneurship Monitor)، كافة الاقتصادات المتوسطة. ويمكن للاقتصادات المتوسطة أن تضاعف جهودها لتنسيق البيانات الدولية ونشرها من خلال المشاركة في برنامج مؤشرات تنظيم المشاريع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي الأوروبي (EIP) ولوحة نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. إذ يتيح ذلك مقارنة أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي. إن بعض البيانات المطلوبة متوفرة من خلال مصادر رسمية مثل الإحصاءات الاقتصادية أو تعدادات المشاريع. وقد يمثل ذلك أيضاً حافزاً لجمع البيانات الناقصة في المنطقة (مثل المؤشرات الموقوتة حول دخول المشاريع وخروجها ونموها).

كما يمكن للاقتصادات المتوسطة أن تعمل على تطوير آليات مؤسسية وقانونية وتقنية للاستفادة من المصادر الإدارية للمعلومات حول المشاريع مثل سجلات الأعمال ومكاتب الضرائب والضمان الاجتماعي، إلخ. وقد تكمل مصادر المعلومات هذه الإحصاءات التي تم الحصول عليها من التعدادات الاقتصادية أو تعدادات المشاريع التي تجرى كل بضع سنوات، ما قد يوفر إحصاءات دقيقة وفي الوقت المناسب حول الشركات. علاوة على ذلك، يمكن لمثل هذه المبادرات المتعلقة بتبادل البيانات والمعلومات أن تقلل روتين الشركات لأنها لن تحتاج إلى تقديم نفس المعلومات إلى وكالات مختلفة. لكن يجب معالجة قضايا الخصوصية والسرية ليكون هذا النظام قابلاً للتطبيق.

لا يزال من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لجعل سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال أكثر تماسكاً واستراتيجية.

هناك خمسة عناصر مهمة ينبغي مراعاتها عند وضع وتنفيذ جدول أعمال فعال لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. الأول هو النظر فيما إذا كان البلد يتمتع باستراتيجية أو أجندة تنمية اقتصادية أوسع نطاقاً، وكيف تتوافق سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة معها. قد تتضمن أهداف السياسة تعزيز التنوع الاقتصادي أو الحد من البطالة أو تعزيز تطوير أنشطة أو قطاعات اقتصادية محددة.

العنصر الثاني هو بلورة إطار استراتيجي متوسط الأجل (أي استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) يحدد أولويات السياسة وأهدافها ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة. تعكس هذه الاستراتيجيات الأولويات والنهج الاقتصادية في كل اقتصاد. فمثلاً يمكن للاقتصادات الموجهة نحو "عدم التدخل" إعطاء الأولوية لإزالة الحواجز أمام ممارسة الأعمال التجارية، في حين يمكن أن تركز الاقتصادات الأخرى على توفير المزيد من الحوافز المباشرة للمؤسسات في بعض الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر أولوية.

قد يؤدي تطوير الاستراتيجيات إلى تسهيل التنسيق بين السلطات العامة وتوفير منبر للحوار مع القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالتالي، ينبغي أن تستند استراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تشخيص واضح للقيود الرئيسية التي تواجهها والمرسخة في الإطار الاستراتيجي الاجتماعي-الاقتصادي أو الإنمائي الأوسع للبلد. كما ينبغي أن تشمل الإصلاحات والمبادرات ذات الأولوية والمتسلسلة، والمسؤوليات المقسمة بوضوح، والأهداف ومؤشرات الأداء لرصد التقدم وتقييم النتائج النهائية. ويستلزم تنفيذها بخطط العمل العادية.

تعتبر استراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال مفيدة بشكل خاص في الاقتصادات التي لديها قطاع خاص ناشط أو انتقالي، حيث لا يزال التنسيق والتواصل بين الجهات الفاعلة حديثاً. وقد أدخلت عدة اقتصادات أو تعمل على إدخال قوانين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تتيح اعتماد سياسة رسمية لهذه المشاريع عن طريق إضفاء طابع قانوني على تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعبر آليات التنسيق ومسؤوليات السياسة والقيادة والأموال المخصصة لتنفيذ السياسة، من بين أمور أخرى.

العنصر الثالث هو إنشاء آلية تنسيق حكومية دولية مصممة تصميمياً جيداً. إن هذا العنصر ضروري نظراً للطبيعة الشاملة لسياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاركة العديد من الوزارات والوكالات والإدارات الحكومية. لذا على الحكومات إدخال آليات تنسيق رسمية لتجنب تجزئة السياسات مع ضمان التواصل والتعاون الفعالين عبر المؤسسات. يمكن تحقيق ذلك عبر لجان أو مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات أو من خلال إدارة متخصصة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (عادة في وزارة الاقتصاد أو الصناعة) مع ولاية تنسيق.

العنصر الرابع هو وجود وكالة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو إدارة متخصصة داخل وزارة مناسبة (مثل وزارة الاقتصاد أو الصناعة)، والتي تكون بمثابة أمانة أو هيئة تنسيق فنية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي. لذا من الضروري توفير دعم سياسي قوي وموارد بشرية وتقنية ومالية كافية لكي ينجح هذا الكيان ولايته. في بعض البلدان، تقدم وكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الخدمات، بينما تعمل في بعض البلدان الأخرى على مستوى السياسات، لضمان الاتساق بين مبادرات الدعم التي تنفذها جهات أخرى. المهم هنا هو وجود كيان مسؤول عن التنسيق، بغض النظر عما إذا كانت وكالة مستقلة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو وحدة داخل وزارة، وما إذا كانت تقدم خدمات أم لا.

العنصر الخامس هو وجود آليات للرصد والتقييم لتقييم فعالية تنفيذ التدابير الفردية المحددة في خطط العمل الخاصة باستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فضلاً عن الأثر العام للاستراتيجية. هنا يمكن أن تلعب وكالة أو وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً مهماً في التنسيق والتنفيذ.

التقدم المحرز منذ عام 2014

أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى عدم وجود مقاربات متماسكة في صنع سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة المتوسط. وقد وضعت إسرائيل والمغرب فقط الركائز الأساسية لإطار سياسة شاملة ومتسقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما حقق الأردن تقدماً من خلال تطوير استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لم يكن لدى الاقتصادات المتوسطة الأخرى آليات تنسيق مؤسسية رسمية وفعالة تحكمها استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أوصت الدراسة ثلاثة إجراءات: (1) وضع استراتيجية شاملة متوسطة الأجل من خلال عملية تشاركية في الاقتصادات التي لم يكن لديها استراتيجية؛ (2) توضيح الولايات المتعلقة بالسياسات وتحديد أدوار المؤسسات المسؤولة عن وضع السياسات وتنفيذها بوضوح؛ (3) إدخال آليات منتظمة للرصد والتقييم لتقييم فعالية سياسات وبرامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بدقة. منذ إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 2014، تم إحراز تقدم طفيف في هذا المجال (انظر الجدول 1.4).

- لا يزال المغرب يتمتع بإطار مؤسسي جيد للتنظيم نسبياً لسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال. تتولى وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي الإشراف على سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الصناعية، ألا وهي مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020.

اعتمدت مغرب المقاولات "إطار تعاقدى" جديد للفترة 2015-2020، يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز ريادة الأعمال، بما في ذلك لرواد الأعمال ذات التأثير الكبير. وقامت بلدان أخرى في السنوات الأخيرة بإصلاحات رئيسية لتحسين إطار السياسة:

- تواصل الجزائر بوضع التنويع الاقتصادي واستبدال الواردات في صدارة جدول أعمال السياسة العامة. وبالتالي، توجه سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نحو التنمية الصناعية، لا سيما من حيث "التعاقد من الباطن" أو العثور على موردين محليين للسلع المستوردة. كانت الموافقة على قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم رقم 1702 لعام 2017 من بين التطورات الهامة التي (1) تحدد الأساس لتنسيق السياسات وبلورة استراتيجية (2) إنشاء آلية تمويل: الصندوق الوطني لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية.
- يحدد القانون الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) كالهئية الرائدة في تنفيذ "استراتيجية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم"، والتي سيتم تطويرها. سيدعم مشروع دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (PAD-PME) التابع لبنك التنمية الأفريقي بلورة استراتيجية وإعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينص قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضاً على إنشاء هيئة استشارية للقطاعين العام والخاص، وهي المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC)، الذي من المفترض أن يتألف من المنظمات والرابطات المهنية التي تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 1.4. الأطر المؤسسية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| الرجد والتقييم | وكالة / وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة | الإطار القانوني والاستراتيجي لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | الأجندة الاقتصادية الوطنية | |
|---|---|---|---|-------------------|
| لا دليل | الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تحت وزارة الصناعة) | تم إصدار قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2017 ولكن ما من إطار استراتيجي | خطة التنمية الاقتصادية الخمسية | الجزائر |
| إطار قياس الأداء (PMF) قيد الإنهاء من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لكن لم يتم تطبيقه بعد | جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (منظمة مستقلة غير ربحية) | قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قيد موافقة البرلمان واستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قيد الإعداد | رؤية مصر 2030 والإصلاحات الهيكلية تحت مرفق الصندوق الموسع لصندوق النقد الدولي | مصر |
| يتم تقييم خدمات التطوير التي تقدمها وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMBAs) ولكن لا توجد آلية شاملة لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (تحت وزارة الاقتصاد) لكن مسؤولة بشكل رئيسي عن تنسيق مراكز تطوير الأعمال | مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة قيد الموافقة؛ ما من استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | ما من أجندة اقتصادية وطنية | إسرائيل |
| واردة في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لكن لم تنفذ بعد | المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (تحت وزارة الصناعة) | تمت صياغة استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن لم تنفذ بعد | ميثاق الأردن، الأردن 2025 | الأردن |
| لا دليل | وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (تحت وزارة الاقتصاد) | تمت صياغة استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن لم تنفذ بعد | رؤية لتحقيق الاستقرار والنمو والتوظيف | لبنان |
| للهيكل المختلفة آليات المراقبة الخاصة بها (اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، برامج مغرب المقاولات، نظام "المقاول الذاتي" auto-entrepreneur/) | مغرب المقاولات | ميثاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2002 | مخطط تسريع التنمية الصناعية | المغرب |
| لا دليل | ما من وحدة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | ما من إطار عمل خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | أجندة السياسة الوطنية 2017-2022. الاستراتيجية الصناعية في انتظار الموافقة | السلطة الفلسطينية |
| لا دليل | المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DGPME) ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII) | ما من إطار عمل خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | مخطط التنمية الوطني 2016-2020 | تونس |

ملاحظات: ترد التفاصيل المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادية الوطنية في الجزء الثاني من هذا التقرير.

- تتخذ مصر خطوات مهمة لمعالجة تشتت إطار سياستها الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.⁸ في نيسان/أبريل 2017، صدر مرسوم عن رئيس الوزراء لإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA) بتوجيه من وزير التجارة والصناعة. لقد استوعب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مسؤوليات الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) ومركز التدريب الصناعي (ITC)، فضلا عن المسؤوليات المتعلقة بريادة الأعمال ودعم أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل مركز تحديث الصناعة (IMC). يتولى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مسؤولية التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ وتنسيق ومراقبة مبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والحصول على التمويل اللازم للمشاريع. سيسترشد عمله باستراتيجية مؤسسية يجري تطويرها بدعم من مشروع الاتحاد الأوروبي "دعم تنفيذ استراتيجيات لتعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر" (MiSMESIS)؛ الاستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال (وهي أيضا قيد التطوير)؛ والاستراتيجية الوطنية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية 2016-2020.

حدث تغيير طفيف في عدد قليل من الاقتصادات المتوسطة:

- في إسرائيل، تواصل وزارة الاقتصاد الإشراف على سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنفيذها من خلال وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMBAs). خلال السنوات القليلة الماضية، قامت الوكالة بزيادة وتحسين تقديم خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إعادة تشكيل شبكة مراكز تطوير الأعمال وتوسيعها. لكن على الرغم من أن الوكالة هي الجهة المسؤولة عن تنسيق سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ما من آليات رسمية لهذا الغرض (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016). بالإضافة إلى ذلك، ما من لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ولا توجد جهات تنسيق في الوزارات والوكالات الحكومية.
- علاوة على ذلك، فإن مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي تتم مناقشته منذ عام 2014 والذي يهدف إلى تعزيز دور تنسيق وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لم يوافق عليه بعد الكنيست (البرلمان). وأخيراً، لا توجد وثيقة سياسات متكاملة تحدد إطار سياسة إستراتيجية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016).
- في الأردن، لم يتغير الإطار المؤسسي كثيراً خلال العقد الماضي. لا تزال وزارة الصناعة والتجارة مسؤولة عن تطوير سياسات الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدعم من جدكو باعتبارها الوكالة الرئيسية المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا تزال وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية التنمية القطرية الأوسع نطاقاً وحشد الدعم من المانحين، في حين يتم تفويض تنفيذ سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعدد من الوكالات المتخصصة.
- تم إنهاء استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال 2013-2020 في عام 2014، ولكن لم يتم اعتمادها بعد، ويبدو أنه هناك صعوبات تتعلق بتمويل خطة العمل الخاصة بها. تعمل جدكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حالياً على تفعيل آليات الحوكمة الواردة في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حتى لو كانت الوثيقة بانتظار الموافقة النهائية.⁹ يشير هذا التأخير في الموافقة على استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن إلى محدودية التنسيق المؤسسي وإلى عدم تحلي جدكو بالقدرة التي من المفترض أن تتحلى بها. علاوة على ذلك، أدى تدفق اللاجئين الكبير إلى الأردن والضغط الكبير على المالية العامة وأولويات الجهات المانحة إلى خفض ميزانيات دعم سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض الأحيان. وفي هذا السياق، شهدت جدكو خفض ميزانياتها وتراجع مجالات تدخل السياسة.
- في تونس، لا يزال، كما في عام 2014، إطار سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنسيق المؤسسي مشتتتين. إن وزارة الصناعة هي السلطة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، لا سيما من خلال المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DGPME) ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد (API). تمت الموافقة على قانون جديد للاستثمار في أيلول/سبتمبر 2016 ويتضمن بعض الأحكام التي تطال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. على الرغم من أن قانون الاستثمار قد أوجد هيكل للحوكمة محدد لنظام الاستثمار، إلا أنه ليس أداة أو استراتيجية محددة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لذا هناك مشكلة لم يتم حلها فيما يتعلق بتنسيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تتمتع كل وزارة أو مؤسسة ببعض التفويض للعمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، عادة حسب القطاع؛ فمثلاً تدعم وزارة الزراعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الزراعية وتركز وكالة النهوض بالصناعة والتجديد على القطاع الصناعي. لكن تغيب آلية تنسيق قوية في هذا المجال.
- لم تسجل السلطة الفلسطينية ولا لبنان تغييرات منذ مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. في السلطة الفلسطينية، لا تزال وزارة الاقتصاد الوطني مسؤولة عن تطوير القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال. في لبنان، لا تزال سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مجزأة: فعلى الرغم من أن وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة تشرفان على أنشطة دعم مختلفة، فهناك وكالات أخرى تشارك في العملية. طورت الحكومة إستراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 2020 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكن مستوى التنفيذ غير واضح. إن وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد هي المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهناك خطط لتطوير قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أساس الاستراتيجية، لكن لا توجد تفاصيل محددة أو مؤشرات حول ما هي هذه الخطط.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

بشكل عام، أحرزت منطقة المتوسط تقدماً قليلاً في هذا المجال منذ تقييم 2014. فلم تُنشأ منصات جديدة لتحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. إن الاستراتيجية الأردنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - التي توفر آلية تنسيق كاملة، بما في ذلك على المستوى السياسي الأعلى وعلى المستوى دون الوطني - لم يتم اعتمادها بعد. لقد بدأت مصر في تحسين تنسيق سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقوم بفتح وكالة جديدة تُعنى بهذه المشاريع.

لكن يمكن أن تحقق الاقتصادات المتوسطة تقدماً أكبر لتحسين فعالية سياساتها الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. هناك بالفعل العديد من الجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال - العامة والخاصة وغير الحكومية والمناحة وغيرها من المنظمات - التي تستهدف أنواع مختلفة من الشركات ورواد الأعمال (وكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووزارات الاقتصاد والمالية والصناعة ومزودي ضمان الائتمان، إلخ). وهناك أيضاً العديد من الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل على تحسين بيئة الأعمال التجارية والتي يمكن أن يكون لإجراءاتها آثار مباشرة أو غير مباشرة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (البنوك المركزية وهيئات الترخيص التجارية وهيئات التنظيمية والسلطات الضريبية، إلخ).

إن بروز قيادة سياسية أقوى أمرٌ ضروري لإنشاء لجان مشتركة بين الوزارات ولجان فنية في وكالات متعددة، بما في ذلك على المستوى دون الوطني. علاوة على ذلك، يمكن أن يوفر تطوير استراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنفيذها الفعال إطار عمل ملموس لتشغيل هذه اللجان الفنية والرفيعة المستوى، بما في ذلك من خلال تحديد الأهداف والغايات والإجراءات والأطراف المسؤولة المحددة. تفتقر كافة الاقتصادات المتوسطة تقريباً إلى استراتيجيات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة أو التنفيذية، على الرغم من أن العديد من هذه الاقتصادات تعمل على تطويرها.

وأخيراً، إن وجود وكالة أو وحدة متخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل وزارة معينة (مثل وزارة الاقتصاد أو وزارة الصناعة)، مع تفويض واضح وقوي وبموارد مالية وبشرية وتقنية كافية، قد يسهل تنسيق السياسات وفعاليتها إلى حد كبير. ويمكن تعزيز هذه المخططات من خلال التشريعات ذات الصلة مثل قوانين الشركات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تحتوي على أحكام قانونية تراعي أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها في كافة مجالات صنع السياسات. وسيكون مبدأ "التفكير بالمشاريع الصغيرة أولاً" مفيداً في هذا الصدد.

قد تكون بعض مبادرات الحوار بين القطاعين العام والخاص في المنطقة مصدر إلهام للأقران، ولكن يمكن تعزيز صوت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال من خلال جمعيات الأعمال.

يعتبر الحوار بين القطاعين العام والخاص عنصراً أساسياً لبلورة سياسة واضحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً للطبيعة غير المتجانسة للمشاريع والعدد الكبير من مجالات السياسات التي تؤثر على أدائها. من الضروري إجراء مشاورات مع منظمات القطاع الخاص التي تمثل فعلياً مختلف أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم طوال دورة السياسة، بما في ذلك تحليل الاحتياجات والتصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم. ويجب أن يتبع الحوار بين القطاعين العام والخاص هيكلاً رسمياً وشفافاً (مثل الاجتماعات الدورية والمشاورات الإلكترونية). ينبغي أن يفهم المشاركون بوضوح الآثار المترتبة على السياسات أو نتائج المشاورات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على منظمات القطاع الخاص أن تعمم المعلومات حول الحوار بين القطاعين العام والخاص على شركائها بفعالية.

التقدم المحرز منذ عام 2014

يبين هذا التقييم المرحلي أنه على الرغم من أن الحوار بين القطاعين العام والخاص هو ممارسة شائعة في جميع الاقتصادات المتوسطة، يختلف شكل وانتظام المشاورات من مكان إلى آخر. علاوة على ذلك، ليس من الواضح كيف يتم تمثيل أنواع مختلفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في صنع السياسات.

يتمتع المغرب وإسرائيل بأليات قوية للحوار بين القطاعين العام والخاص، وتم تحقيق بعض التقدم في السنوات الأربع الماضية:

- لا يزال المغرب يتمتع بألية قوية للحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، التي توفر منصة رسمية لمختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، لتحديد وتصميم وتنفيذ الإجراءات لتحسين بيئة الأعمال. وأهم مؤسسة من القطاع الخاص هي الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، إذ يضم حوالي 88 ألف عضو يمثلون مختلف القطاعات والمناطق. يتألف الاتحاد العام لمقاولات المغرب من "لجان"، واحدة منها مكرسة لتمثيل مصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة. منذ إنشائها في عام 2009، ساهمت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال في المغرب في إحراز تقدم كبير في مناخ الأعمال في المغرب، كما هو مبين في تصنيف Doing Business ومؤشر القدرة التنافسية العالمية.

- لا تزال إسرائيل تتمتع بنظام متطور للحوار بين القطاعين العام والخاص، خاصة حول الإصلاح التنظيمي. تعقد وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة اجتماعات ربع سنوية مع دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكانت منظمات مثل جمعية الأعمال المستقلة (LAHAV)، واتحاد غرف التجارة الإسرائيلية (FICC)، واتحاد المصنعين في إسرائيل وشركاء شبكة أوروبا التجارية نشطين للغاية في عمليات الحوار بين القطاعين العام والخاص.

تم إنشاء منصات جديدة للحوار بين القطاعين العام والخاص في الجزائر وتونس، لكن لا تزال في مرحلة مبكرة:

- تضمنت عملية الانتقال في تونس عملية معقدة من الحوار السياسي والاقتصادي بين العديد من الجهات الفاعلة في السنوات الأخيرة. لقد انعكس ذلك في الإنجازات الهامة مثل اعتماد دستور جديد في عام 2014 وإصلاحات اقتصادية مثل اعتماد قانون الاستثمار الجديد. في عام 2014، وبناءً على عملية التبادل السياسي والاقتصادي للأفكار بين الأطراف المتعددة، أطلقت تونس أجندة الأعمال الوطنية (NBA) لإنشاء منصة حوار بين القطاعين العام والخاص

للنهوض بإصلاحات مناخ الأعمال. تشمل أجندة الأعمال الوطنية الحكومة والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (UTAP) والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE).

• في الجزائر، لا يزال يتم تناول القضايا الاقتصادية العامة من قبل مجلس ثلاثي (*la Tripartite*) يضم الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) والعديد من جمعيات القطاع الخاص. وفي الأونة الأخيرة، تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC) على النحو المنصوص عليه في قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2017.

تم إحراز تقدم أقل في معظم الاقتصادات المتوسطة الأخرى التي تمت تغطيتها، على الرغم من وجود مناقشات مستمرة لاتخاذ بعض الإجراءات:

• لا تزال مصر تواجه تجزأه كبيرة بين منظمات الأعمال التي تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.¹⁰ تنتظر منظمات القطاع الخاص في إنشاء إدارات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في حين يتوقع أن يعزز جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الحوار بين القطاعين العام والخاص. من بين مجالس الإدارة الثلاثة في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - المجلس الاستشاري ومجلس الإدارة ومجلس الأمناء - يتضمن أولهما ممثلين عن القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية.

• كانت المشاورات بين القطاعين العام والخاص ممارسة شائعة في الأردن. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو القناة الرئيسية للمشاورات بين القطاعين العام والخاص، ويجتمع مرتين في السنة على الأقل. شمل إعداد الاستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في 2013-2014 مشاورات مكثفة مع مختلف المشاركين. لكن التنفيذ المعلق لاستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعني أن الآليات المتوقعة للحوار بين القطاعين العام والخاص في تلك الوثيقة، لا سيما إنشاء لجنة استشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتألف من القطاع الخاص ومنظمات غير الحكومية، لا تعمل. تعمل جدكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تحقيق مثل هذه الآليات.

• في عام 2014، كانت المبادرة الرئيسية لتشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص في لبنان هي المنصة المتعددة الأطراف "تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان" (IBEL). لكن لم تعد هذه المنصة قيد التشغيل. تقوم وزارة الصناعة حالياً بوضع خطة عمل لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين القطاعين العام والخاص في عملية بلورة السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال مرسوم وزارى.¹¹ تشمل استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2020 وخطة عملها أحكاماً لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال اجتماعات مائدة مستديرة منتظمة، وإنشاء بوابة على شبكة الويب وتطبيق للهاتف المحمول لإشراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنتدى سنوي صغير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لجمع أصحاب المصلحة.

• كان الحوار بين القطاعين العام والخاص ممارسة شائعة في السلطة الفلسطينية. ولا يزال منتدى الحوار بين القطاعين العام والخاص الرئيسي هو مجلس تنسيق القطاع الخاص، لكنه لم يعد يجري مشاورات منتظمة. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يتم تهميش المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث لا تلعب الجمعيات التي تُعنى بها دوراً مهماً. تم إنشاء المجلس الفلسطيني للصادرات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير ويعمل كمجلس استشاري مع القطاع الخاص. كما تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتنفيذ مشروع تطوير التكتلات لتعزيز خمسة جمعيات للأعمال: الجلود والأحذية، النخيل والتمور، الحجر والرخام، السياحة، والأثاث. يبني المشروع على آلية قوية بين القطاعين العام والخاص تمثل المئات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

يعد الحوار بين القطاعين العام والخاص ممارسة شائعة في منطقة المتوسط. لكن تتوفر معلومات قليلة أو غير واضحة حول هذا الحوار: كيف هي المنصات الرسمية للحوار بين القطاعين العام والخاص؛ كم مرة تعقد المشاورات؛ ومدى رضا أنواع مختلفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال عن تمثيلهم في الحوار.

لذا يبرز في المنطقة مجالاً واسعاً لتحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص خلال دورة السياسة الكاملة ولتعزيز تمثيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا الحوار، بما في ذلك على المستويات دون الوطنية والقطاعية.

سبل المضي قدماً

بشكل عام، تستمر الاقتصادات المتوسطة في وضع وتعزيز الركائز الأساسية الخاصة بسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال: بلورة تعريف رسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وجمع ونشر إحصاءات حول هذه المشاريع وزيادة الأعمال، وتعزيز النهج المؤسسي والتنسيق المتناسك في جميع مجالات السياسة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإشراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل إضافي في الحوار بين القطاعين العام والخاص. يقدم هذا التقييم المرحلي الإجراءات الإضافية التالية للاقتصادات المتوسطة:

- يمكن تعديل تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشمل مجموعة من المعايير، لا سيما فيما يتعلق بالتوظيف والمبيعات والميزانية العمومية. لا تتضمن بعض التعاريف معايير التوظيف ولا يميز بعضها الآخر بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، لا يبدو أن أي تعريف يعالج صراحة استقلالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (أي ما إذا كانت مؤهلة للحصول على دعم حكومي عندما تكون ملكاً لشركة أخرى أو شركات أخرى أو تملكها). ومن شأن ذلك أن يساعد على إظهار الطبيعة المتنوعة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في قطاعات مختلفة وعلى مستويات إنتاجية مختلفة. كما قد تتمتع التعاريف الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوضع قانوني أو رسمي واضح - مثلاً في قوانين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. هذا من شأنه أن يساعد في توحيد العديد من التعاريف المستخدمة من قبل المؤسسات المختلفة.
- إن اعتماد التعاريف الرسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما تلك التي تتضمن معايير للتوظيف، أمر مهم لجمع المزيد من الإحصاءات الرسمية الأكثر دقة بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. يمكن أن تستخدم التعدادات الاقتصادية وتعدادات المشاريع هذه التعريفات لجمع البيانات ونشر المؤشرات. قد تؤدي الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المصادر الرسمية (مثل سجلات الأعمال وإدارات الضرائب وإدارات الضمان الاجتماعي) ورباطات الأعمال التجارية إلى تخفيف العبء عن المشاريع وتقليل تكاليف جمع البيانات إذ تبطل الحاجة إلى إجراء تعدادات مكلفة كل بضع سنوات. كما يمكن أن تكون البيانات التي تُجمع مباشرة من هذه المصادر الإدارية مفيدة لجس نبض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال من خلال إصدار مؤشرات في الوقت المناسب حول دخول المشاريع وخروجها ونموها وخلق الوظائف والخسائر. في الاقتصادات التي تكون فيها القطاعات غير الرسمية كبيرة، يمكن استكمال البيانات من خلال استطلاعات تغطي العمالة غير الرسمية.
- يمكن أن تبذل الاقتصادات المتوسطة المزيد من الجهود لرفع فعالية الموارد المخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال إلى أقصى حد، من خلال تعزيز التنسيق بين العديد من الجهات الفاعلة في مجال السياسات. ويوفر التنسيق الرفيع المستوى والقيادة الاتساق الاستراتيجي على المستوى الوطني وقد يمثلان مصدراً هاماً للدعوة في مجال السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويساهم التعاون على المستوى الفني والتنسيق دون الوطني في تجنب التداخل بين السياسات ومعالجة الفجوات فيها، بما في ذلك في المناطق الداخلية الأقل نمواً. يمكن الاسترشاد عند التنسيق بالتنسيق الفعال للاستراتيجيات متعددة السنوات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال التي تحدد الأهداف الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية والأطراف المسؤولة والميزانيات التي ينبغي حشدتها. وقد يكون تعيين وكالة أو وحدة صغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كأمينة لتنفيذ الاستراتيجية وتنسيقها ذات قيمة كبيرة، طالما تتمتع هذه الوكالة بالتفويض السياسي المناسب والموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة.
- تعتبر المنصات الشاملة للحوار بين القطاعين العام والخاص التي تشارك فيها رابطات القطاع الخاص والأطراف الفاعلة غير الحكومية وعند الاقتضاء، الوكالات المانحة، مهمة أيضاً لضمان الترابط بين تنسيق وتنفيذ الاستراتيجيات. ولتكون منصات الحوار بين القطاعين العام والخاص فعالة، يجب أن تمثل مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال في كافة أنحاء البلد وفي مجالات اقتصادية مختلفة.

ملاحظات:

- 1 كانت تُسمى مغرب المقاولات في عام 2014 "الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة".
- 2 بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يعود الاختصار "PA" (بالإنجليزية) للسلطة الفلسطينية ويعرّف إما الأراضي في الضفة الغربية وغزة تحت السلطة الفلسطينية أو إدارتها، وفقاً للسياق. بالنسبة للمفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي المساهمة في التقرير، يعود الاختصار "PA" لفلسطين ومؤسساتها. لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يمس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.
- 3 <http://www.gemconsortium.org/>.
- 4 تشمل مغرب المقاولات والبنك المركزي المغربي (BAM) ووزارة الصناعة والاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) ووكالة قرض رأسمال ضمان (CCG) ودائرة الإحصاءات العامة (HCP).
- 5 تشمل النشرات إجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة واختفائها والعمالة والصادرات والواردات. كما تتضمن أيضاً معلومات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي. يمكن الحصول على البيانات من مصادر رسمية مثل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعملاء الأجراء (CNAS) وما يوازيها للعاملين على حسابهم الخاص والمستقلين (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء - CASNOS).
- 6 تشارك المؤسسات التالية: الديوان الوطني للإحصاءات ((ONS، وسجل الأعمال والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعملاء الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وإدارة الضرائب وإدارة الجمارك وغرفة التجارة والصناعة واتحاد المصارف المغربية والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية (ABEF).
- 7 يتضمن ذلك معلومات موسعة عن هيكل وأداء المشاريع (الخصائص الديمغرافية والقيمة المضافة والتوظيف، إلخ) والإنتاجية وديناميكيات الأعمال (الدخول والخروج من السوق والشركات ذات النمو المرتفع، إلخ) وخلق فرص العمل والتجارة الدولية وغيرها من المؤشرات.
- 8 أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى فصل غير واضح بين بلورة السياسات وتنفيذها. تم تقسيم مسؤوليات بلورة السياسة بين مختلف الوزارات: التجارة والصناعة، والاستثمار، والمالية، والتخطيط. فيما يتعلق بالتنفيذ، كان الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) مسؤولاً عن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، في حين ركزت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الإمكانيات العالية للنمو. قامت وزارة التجارة والصناعة، من خلال مركز تحديث الصناعة (IMC) ومنظمات أخرى تابعة له، بدعم المشاريع من الصغيرة إلى الكبيرة العاملة في القطاعات الصناعية.
- 9 تتضمن إستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إطار عمل كامل للسياسات يغطي ستة أركان استراتيجية وهيكل للحكومة يشمل: (1) لجنة رفيعة المستوى (تتشكل من الوزراء المعنيين وحاكم البنك المركزي ومنظمات القطاع الخاص)؛ (2) لجنة على المستوى الفني تتألف من مراكز تنسيق في مؤسسات القطاع العام المعنية؛ (3) لجنة استشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مؤلفة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (النشطة في تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال في الأردن)؛ (4) اللجان الإقليمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كل محافظة. كما تنص استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تعيين جدكو كوكالة تنسيق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكأمانة للجنة رفيعة المستوى.
- 10 من أهم منظمات القطاع الخاص: الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد الصناعات المصرية وجمعية رجال الأعمال المصريين والجمعية المصرية لشباب الأعمال والاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين وجمعية رجال أعمال إسكندرية وجمعية سيدات الأعمال المصرية.
- 11 تعمل الحكومة بالتعاون مع الخبراء الوطنيين والدوليين وتتلقى الدعم في إطار مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط (EBESM).

فهرس

الاتحاد الأوروبي (2015)، https://ec.europa.eu/growth/content/revised-user-guide-sme-definition-0_en, *User guide to the SME Definition*.

OECD (forthcoming), *SME and Entrepreneurship Outlook 2018*.

OECD (2016), *SME and Entrepreneurship Policy in Israel 2016*, OECD Publishing, Paris,
<http://dx.doi.org/10.1787/9789264262324-en>.

الفصل 2. تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

يجب أن تخدم قوانين وأنظمة الأعمال المصلحة العامة دون إضفاء أعباء غير ضرورية على الشركات الخاصة. يركز هذا الفصل على الإصلاحات والإجراءات الرئيسية منذ عام 2014، المرتبطة بالإصلاح الإداري والتبسيط، والبيئة التشغيلية لإنشاء الأعمال التجارية، وقوانين وإجراءات الإفلاس.

يتوصل التقييم المرحلي إلى أن العديد من الاقتصادات المتوسطة تعمل على إنشاء آليات رسمية لتحليل الأثر التنظيمي - وإن لم يكن ذلك بعد من خلال تنفيذ اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يشير التقييم المرحلي إلى زيادة الجهود المبذولة لتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع، ولا سيما من خلال إدخال أرقام التعريف الفردية والتسجيل عبر الإنترنت، بدرجات مختلفة.

التوصيات الرئيسية من الفصل هي كما يلي:

1. يمكن للاقتصادات المتوسطة أن تضاعف جهودها لإدخال تحليل الأثر التنظيمي المسبق واللاحق - خاصة تلك التي لم تنشأ بعد لجنة شاملة واستراتيجية لتحسين بيئة الأعمال. يمكن للحكومات أيضاً إدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي لا يزال غائباً في المنطقة.
2. هناك جهود جديرة بالثناء لتسهيل إنشاء شركات جديدة عن طريق إطلاق البوابات على شبكة الإنترنت وأرقام تعريف واحدة عند التعامل مع مختلف المنظمات. لكن يمكن القيام بخطوات إضافية من خلال تعزيز الدور الذي تلعبه المحطات الواحدة للإجراءات في تسهيل تسجيل الشركات.
3. يمكن للاقتصادات التي أصلحت القوانين المتعلقة بالإفلاس أن تدعم مرحلة التنفيذ عن كثب، لا سيما من خلال برامج التدريب التي تدعم المهنيين العاملين في القضاء والمهن ذات الصلة.

تتوفر البيانات الإحصائية لإسرائيل من قبل السلطات الإسرائيلية ذات الصلة وتحت مسؤوليتها. إن استخدام مثل هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يخل بمكانة مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب أحكام القانون الدولي.

تتفاعل المشاريع باستمرار مع الإدارة العامة طوال دورات حياتها. يبدأ هذا التفاعل مع إجراءات التسجيل، بما في ذلك طلبات الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لبدء النشاط التجاري. على المشاريع أن تلتزم بمجموعة كبيرة من الأنظمة (الأفقية أو الخاصة بالقطاع) المتعلقة بالضرائب وعوامل الإنتاج (مثل العمالة والطاقة) وحماية المستهلكين والبيئة والإشراف على نشاط السوق وتقييد الممارسات المناهضة للمنافسة. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من المشاريع تقديم تقارير منتظمة حول أنشطتها والرد على طلبات البيانات والمعلومات من الهيئات العامة. علاوة على ذلك، يجب على الشركات الالتزام بالمتطلبات التي حددتها المستويات المختلفة للحكومة: الوطنية والإقليمية والمحلية.

إن لم يكن منظماً بكفاءة، قد يؤدي هذا التفاعل مع الإدارة العامة إلى عبء إداري لا لزوم له وقد يؤثر سلباً على موارد الشركة، خاصة في المشاريع الصغرى. في حالة المشاريع المتناهية الصغر، غالباً ما يقوم صاحب المشروع بتأدية المتطلبات الإدارية، ما يؤدي إلى تخصيص الوقت والموارد لهذا الغرض على حساب النشاط التجاري الأساسي. لذا توفر الإدارة العامة الأكثر استجابة، والتي تتمتع بالقدرة على التفاعل بكفاءة مع جميع فئات المشاريع، بيئة أفضل للإنتاجية والنمو في قطاع المشاريع.

يركز هذا الفصل على الإصلاحات والإجراءات الرئيسية المنفذة منذ عام 2014، المرتبطة بالإصلاح الإداري والتبسيط، والبيئة التشغيلية لإنشاء الأعمال التجارية، وقوانين وإجراءات الإفلاس. يبين التقييم المرحلي التقدم المحرز في جميع الاقتصادات والمجالات السياسية تقريباً، وتم تلخيصه في الجدول 2.1.

الجدول 2.1. نظرة عامة حول تطور بيئة العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

| قانون جديد للإفلاس | نظام دعم العمليات لإنشاء المشاريع | التسجيل عبر الإنترنت | رقم تعريف واحد | تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة | الجزائر |
|--------------------|-----------------------------------|--|----------------|---|-------------------|
| لا | لا | نعم، من خلال كاتب عدل على الموقع www.jecreemonentreprise.dz . التنفيذ محدود بسبب عدم الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني والدفع الإلكتروني. | لا | لا | مصر |
| نعم | نعم | نعم، على الرغم من أنه يجب توقيع المستندات شخصياً. | لا | نعم، في إطار المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال، ولكن لمراجعة بعض القوانين. ما من اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة | إسرائيل |
| نعم | نعم | نعم، ما من داع لمشاركة محام أو كاتب عدل إذا كانت الشركة تتمتع بشهادة إلكترونية. | نعم | نعم، بموجب قرار الحكومة 2118. ما من اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة | الأردن |
| نعم | لا | لا، ولكن هناك مشروع للحكومة الإلكترونية للأنظمة التجارية لدى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. | لا | نعم، في إطار مشروع الإصلاح التشريعي للقوانين الاقتصادية 2016-2018 التابع لصندوق دعم التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ما من اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة | لبنان |
| نعم | نعم | إن التسجيل عبر الإنترنت (GREOL) قيد التطوير؛ المرحلة التجريبية قد اكتملت. | نعم | ما من تحليل للأثر التنظيمي تعمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال على بلورة اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. | المغرب |
| لا | لا | لا | لا | لا | السلطة الفلسطينية |
| لا | نعم | نعم | نعم | توجد مقلصة تشريعية. ما من اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة | تونس |

لقد أحرزت معظم الاقتصادات المتوسطة تقدماً في تنفيذ تحليل الأثر التنظيمي، ولكن يبقى اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مراحله الأولى في أحسن الأحوال.

إن تحليل الأثر التنظيمي هو منهج نظامي لإجراء تقييم نقدي للأثار الإيجابية والسلبية للأنظمة الحالية والمقترحة والبدائل غير التنظيمية. بمعنى آخر، يساعد تحليل الأثر التنظيمي على التأكد من إصدار الأنظمة بكفاءة وفعالية وأن القرارات التنظيمية قد نظرت في قضايا مثل التكاليف والفوائد والآثار التوزيعية والمتطلبات الإدارية.¹ يمكن لآليات تحليل الأثر التنظيمي أن تساعد بشكل منهجي على تحسين أنظمة الأعمال الحالية (من خلال التقييم / الجرد اللاحق للأنظمة) من خلال مراجعة أو إلغاء الإجراءات والقواعد المتكررة أو المرهقة أو القديمة، أو من خلال تكييف الأنظمة القائمة للتغيرات في الاقتصاد والمجتمع. كما قد يحسن تحليل الأثر التنظيمي الأنظمة المستقبلية (بشكل مسبق) من خلال توفير آليات لتقييم مزايا وتكاليف وفوائد الإجراءات والقواعد الجديدة.

بالإضافة إلى تحليل التأثير على الأعمال، يمكن لآليات تحليل الأثر التنظيمي أن تنظر بشكل صريح في أثر تشريعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إدخال "اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، وهو جزء أساسي من مبدأ "التفكير بالمشاريع الصغيرة أولاً".² قد يؤدي اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى استبعاد بعض المشاريع (غالباً تلك المتناهية الصغر) من نطاق الأنظمة أو إلى إدخال الإعفاءات أو الفترات الانتقالية أو الأحكام المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التقدم المحرز منذ عام 2014

دَلَّ مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، على الوعي المتزايد في الاقتصادات المتوسطة حول أهمية تحسين جودة البيئة التنظيمية وإطلاق برامج للتبسيط التشريعي والإصلاح التنظيمي. لكن من بين الاقتصادات الثمانية، قام المغرب ومصر فقط بتنفيذ برامج إصلاح تنظيمي منتظمة، منسقة من قبل هيئة مشتركة بين الوزارات ومتمحورة حول استراتيجية متعددة السنوات تكملها خطط عمل قصيرة الأجل. علاوة على ذلك، لم تطبق أي من الاقتصادات المتوسطة تحليل الأثر التنظيمي بشكل رسمي ومستمر، باستثناء المشاريع التجريبية في مصر وإسرائيل والأردن.

يسجل هذا التقييم المرحلي تقدماً في تحليل الأثر التنظيمي في الاقتصادات التالية:

- في إسرائيل، يتضمن القرار رقم 2118 الصادر في تشرين الأول / أكتوبر 2014 أحكاماً خاصة بتحليل الأثر التنظيمي المسبق واللاحق (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015). يتم تطبيق القرار من قبل وحدة خاصة في مكتب رئيس الوزراء، بالتعاون مع نقاط الاتصال في كل وزارة أو وكالة حكومية معنية بالمسائل المتعلقة بالأنظمة. إن تنفيذ القرار 2118 قد بدأ في كانون الثاني / يناير 2017 لكن تم نُشر حتى الآن أي نتائج. في إطار الجهود الأوسع لتحليل الأثر التنظيمي، نشرت وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة توجيهات لتنفيذ اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ ومع ذلك، لم يرد التوجيه بعد في عملية تحليل الأثر التنظيمي.
- في الأردن، تمت متابعة مقلصة تشريعية تجريبية أطلقت في عام 2014 وتم توسيعها بـ"قانون" في إطار مشروع صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " Jordan Economic Legislation Reform (2016-2018) Project" يقوم المشروع بتطوير خارطة طريق للإصلاح التنظيمي وبناء القدرة على التنفيذ. ويتمثل هدفه النهائي في إنشاء آلية لتحليل الأثر التنظيمي لضمان جودة القوانين والأنظمة الجديدة وجودة تسليم التنظيمات. لكن ما من إشارة إلى تطوير اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- في تونس، تواصل الإدارة العامة للإصلاحات والتوقعات الإدارية (DGRA)، داخل مكتب رئيس الحكومة، تنسيق عملية تنفيذ المقلصة التشريعية. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مبادرة جديدة اسمها "SOS Ijraat" في عام 2016 لتلقي المعلومات من الشركات بشأن الصعوبات المتعلقة بالمسائل الإدارية. تمت صياغة المبادرة من خلال منصة تشاور بين القطاعين العام والخاص تسمى أجندة الأعمال الوطنية (NBA). لكن ما من إشارة إلى تطوير اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما يشير التقييم إلى الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال في الاقتصادات التالية:

- في مصر، أعيد تشغيل المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (ERRADA) وتشارك حالياً في مراجعة عدد من القوانين وتنفيذ قائمة شاملة لأنظمة الأعمال (يتم نشرها في سجل إلكتروني يمكن للجمهور الاطلاع عليه). إن المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال هي واحدة من أكثر المبادرات تقدماً في هذا المجال في المنطقة. لكن ما من دليل على تطبيق تحليل الأثر التنظيمي على أنظمة الأعمال بشكل مستمر. من المتوقع أن تعكس إستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قيد الإعداد اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبدأ "التفكير بالمشاريع الصغيرة أولاً".
- لا تزال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA) هي المحرك الرئيسي للإصلاح التنظيمي والتبسيط الإداري في المغرب، لكنها ليست مبادرة لتحليل الأثر التنظيمي. إن تحليل الأثر التنظيمي شرط في قانون تسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها. ووفقاً لهذه الضرورة، ينبغي أن يقترن كل اقتراح قانون جديد بتقييم للأثر. امتثالاً لذلك، يدرس الأمين العام للحكومة (SGG) ومغرب المقاولات إمكانية إدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

سُجِّل تقدماً طفيفاً في الاقتصادات المتوسطة الأخرى:

- ما من دليل على أي جهود ملموسة في الجزائر أو لبنان لتطوير وتطبيق تحليل الأثر التنظيمي وإدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- في السلطة الفلسطينية لم تُسجَل أي ممارسة لتحليل الأثر التنظيمي أو اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما من خطط تدل على ذلك. يتطلب جمع الأدلة من أجل تحليل الأثر التنظيمي آليات تشاور ضرورية لملء الفراغ الديمقراطي الناجم عن عدم عمل البرلمان الفلسطيني. فلا تتم المصادقة على القوانين من قبل البرلمان بل يصدرها الرئيس بموجب حالة الطوارئ. يمكن أن يوفر الحوار القوي بين القطاعين العام والخاص منبرا لآليات التشاور هذه.

تجدر الإشارة إلى أن الأردن والمغرب وتونس تنتشر بانتظام مشاريع القوانين عبر الإنترنت على المستوى المركزي للاطلاع والتشاور. في الأردن وتونس، يشكل الاطلاع والتشاور عبر الإنترنت جزءاً من التزامات الحكومة المفتوحة⁴.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

يسجل هذا التقييم المرهلي بعض التقدم في تنفيذ تحليل الأثر التنظيمي، لا سيما من خلال إنشاء آليات رسمية في إسرائيل وتونس واستمرار المشاريع التجريبية في الأردن. كما يلحظ استمرار الجهود المبذولة لتحسين بيئات العمل من خلال مبادرات شاملة (على الرغم من عدم تحقيق ذلك عبر تحليل الأثر التنظيمي) في مصر والمغرب. لا تطبق أي من الاقتصادات المتوسطة اختيار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من الجهود المستمرة في هذا الاتجاه في إسرائيل والمغرب بدعم تقني من مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط (EBESM) التابع للاتحاد الأوروبي.

لدى كافة الاقتصادات المتوسطة برامج للحوار بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تدعو إلى تطبيق آليات رسمية لتحليل الأثر التنظيمي المسبقة واللاحقة وإدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تتجاوز هذه الجهود استهداف الجوانب التنظيمية المحددة (مثل تلك الواردة في تقرير *Doing Business*) وتشمل تحسين بيئة الأعمال التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بطريقة منهجية وشاملة.

لقد تم إحراز التقدم في التسجيل عبر الإنترنت وأرقام التعريف الواحدة، لكن شهدت المحطات الواحدة للإجراءات تطوراً خجولاً.

يجب أن تلتزم الشركات بمجموعة كبيرة من القوانين والأنظمة طوال دورات حياتها. يركز هذا القسم على إجراء غير متكرر وهو: تسجيل الشركة. للمتطلبات القانونية والإجراءات الإدارية الأخرى تأثير كبير على أداء المشاريع، ككل ما يتعلق بالضرائب والعمالة. لكن يمكن النظر إلى تسجيل الشركة كبديل لمعرفة مستوى كفاءة الإدارة العامة. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يقوم صاحب المشروع بتأدية المتطلبات الإدارية، ما يؤدي إلى تخصيص الوقت والموارد لهذا الغرض على حساب النشاط التجاري الأساسي. هذا هو الحال غالباً في الشركات الناشئة.

عادةً ما يكون مستوى نشاط ريادة الأعمال ومعدل الشركات التجارية الرسمية الناشئة في منطقة المتوسط أقل من غيرها في الأسواق الناشئة الأخرى. قد تساهم إجراءات التسجيل الأكثر فعالية في الحد من العوائق التي تحول دون تأسيس الأعمال التجارية وتوفير حافز للتسجيل الرسمي. يعد تسجيل المنشآت غير الفعال وإجراءات طلب الترخيص المرهقة أحد العوامل العديدة التي تدفع عدداً كبيراً من المشاريع الخاصة إلى العمل بشكل غير رسمي.

ينظر هذا التقييم المرهلي في ثلاث قضايا محددة تتعلق بإجراءات إنشاء المشاريع:

- توافر أرقام تعريف واحدة تستخدمها الإدارات المختلفة التي تلعب دوراً في تسجيل الشركات (سجل المنشآت، الضمان الاجتماعي، إدارة الضرائب، جمعيات الأعمال، إلخ). تساعد أرقام التعريف الواحدة على تقليل تكاليف التسجيل والوقت الذي يتطلبه من خلال تسهيل عملية مشاركة الوكالات المختلفة للمعلومات الإدارية المتعلقة بشركة معينة. كما يمكنها توفير مصدر هام للمعلومات الإدارية لتطوير إحصاءات أكثر شمولية ودقة في الوقت المناسب.
- القدرة على تسجيل شركة من خلال منصات على الإنترنت. يؤدي ذلك إلى تسجيل أسرع وأكثر سلاسة لرواد الأعمال.
- توافر المحطات الواحدة للإجراءات التي تسمح للشركات ورواد الأعمال بالتعامل مع الإدارات المختلفة في مكان واحد.

التقدم المحرز منذ عام 2014

وردت في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 بعض الجهود التي تبذلها الاقتصادات المتوسطة لتسهيل إنشاء المشاريع من خلال إعطاء أرقام تعريف واحدة والتسجيل عبر الإنترنت والمحطات الواحدة للإجراءات. ووسعت الجزائر شبكتها من المحطات الواحدة للإجراءات لتسهيل تسجيل الشركات وأقامت مصر ثلاث شبكات من هذه المحطات. أما الأردن وتونس فأطلقا تطبيق نظام أرقام التعريف الواحدة، وقام المغرب بإلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال. كانت عمليات تسجيل الشركات في إسرائيل ولبنان لا تزال مكلفة نسبياً، بينما كانت العملية في السلطة الفلسطينية طويلة جداً. كما ظل توفير خدمات الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك التسجيل عبر الإنترنت، محدوداً.

يتوصل هذا التقييم المرهلي إلى أن الاقتصادات المتوسطة قد أحرزت تقدماً بشكل عام في مجالات السياسة هذه. لكن تكشف مؤشرات *Doing Business* بعنوان "Starting a business" (إطلاق عمل تجاري) أنه أمام المنطقة مجالاً واسعاً للتحسن - باستثناء إسرائيل والمغرب، إذ يسجلان أداءً جيداً نسبياً في هذا المجال (انظر الجدول 2.2).

الجدول 2.2. مؤشرات *Doing Business* لإطلاق عمل تجاري

| الاقتصاد | إنشاء الأعمال - الحد الأعلى للأداء ¹ | ترتيب إطلاق العمل التجاري | الإجراء - رجال (العدد) | الوقت - رجال (الأيام) | الكلفة - رجال (نسبة الدخل للفرد) | الإجراء - نساء (العدد) | الوقت - نساء (الأيام) | الكلفة - نساء (نسبة الدخل للفرد) | الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (نسبة الدخل للفرد) |
|----------------------------------|---|---------------------------|------------------------|-----------------------|----------------------------------|------------------------|-----------------------|----------------------------------|---|
| الجزائر | 77.54 | 145 | 12 | 20 | 11.1 | 12 | 20 | 11.1 | 0 |
| مصر | 84.53 | 103 | 8 | 14 | 7.4 | 9 | 15 | 7.4 | 0 |
| إسرائيل | 92.3 | 37 | 4 | 12 | 3.2 | 4 | 12 | 3.2 | 0 |
| الأردن | 84.4 | 105 | 7 | 12 | 24.2 | 8 | 13 | 24.2 | 0.1 |
| لبنان | 78.17 | 143 | 8 | 15 | 42 | 8 | 15 | 42 | 42.3 |
| المغرب | 92.46 | 35 | 4 | 9 | 8 | 4 | 9 | 8 | 0 |
| تونس | 85.02 | 100 | 9 | 11 | 4.6 | 9 | 11 | 4.6 | 0 |
| السلطة الفلسطينية | 69.59 | 169 | 10 | 43 | 45.1 | 11 | 44 | 45.1 | 0 |
| منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 91.35 | 47 | 4.9 | 8.5 | 3.1 | 4.9 | 8.5 | 3.1 | 8.7 |

1 يمكن تقييم المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. تساعد المسافة من الحد الأعلى للأداء على تقييم المستوى المطلق للأداء التنظيمي مع مرور الوقت. فهي تقيس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى"، الذي يمثل أفضل أداء لوحظ في كل مؤشر من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة *Doing Business* منذ عام 2005.

المصدر: البنك الدولي (2018)، *Doing Business*.

يتمتع عدد قليل من الاقتصادات بالعناصر الثلاثة المتعلقة بإجراءات إنشاء المشاريع التي تم تحليلها في هذا القسم (أي أرقام التعريف الواحدة والتسجيل عبر الإنترنت والمحطات الواحدة للإجراءات).

- في مصر، يمكن الآن بدء تسجيل الشركة عبر الإنترنت وإنهاء التسجيل في المحطة الواحدة للإجراءات وإجراء خطوة في مرافق الهيئة العامة للاستثمار (GAFI). وفقاً لما ورد في *Doing Business*، قامت مصر في عام 2016 بتحسين المحطات الواحدة للإجراءات لتسجيل الشركات من خلال إطلاق وحدة للتنسيق بين السلطات الضريبية وسلطات العمل من جهة، والشركة من جهة أخرى.⁵ لكن ما من دليل على تطبيق نظام رقم التعريف الواحد للشركات، على الرغم من أن قانون الاستثمار الجديد لعام 2017 ينص على ذلك.

- في إسرائيل، أصبح تسجيل الشركات أكثر سهولة من خلال (1) اعتماد رقم تعريف واحد للتعامل مع مختلف الوكالات الحكومية و(2) إنشاء منصة تسجيل عبر الإنترنت التي تعالج، وفقاً للتقارير، 75٪ من جميع الطلبات وتنتهي التسجيل بين يومين وأربعة أيام.

- في إطار إصلاحات *Doing Business* التي تديرها اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، قام المغرب بتبسيط عملية تأسيس الشركات من خلال إلغاء الحد الأدنى لرأس المال وخفض تكاليف التسجيل وتبسيط الوثائق المطلوبة وإطلاق منصة عبر الإنترنت لحجز اسم الشركة. كما يقوم المغرب بتجديد مشروع لإنشاء نظام إلكتروني لإنشاء المشاريع، وقد أطلق نظام رقم التعريف الواحد (ICE أو *identifiant commun de l'entreprise*) للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للتسجيل بسهولة أكبر.

حققت الاقتصادات الأخرى درجات تقدم مختلفة في هذا الاتجاه:

- في أيار / مايو 2017، أطلقت الجزائر بوابة إلكترونية جديدة لتسجيل المشاريع توفر معلومات مفيدة حول المتطلبات المختلفة لإنشاء شركة. لكن يجب أن يتابع هذا الإجراء كاتب عدل مسجل لدى المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC). يكون كاتب العدل مسؤولاً عن نقل المعلومات والوثائق اللازمة للوكالات المعنية بهذا الإجراء. وقد سجلت البوابة 80 مشروع جديد وتم تدريب حوالي 276 كاتب عدل على استخدام المنصة.

- في الأردن، تم إنشاء مشروع مساندة الأعمال المحلية (LENS) من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، من بين مبادرات أخرى، لتحسين تسجيل الأعمال من خلال تعزيز قدرة تكنولوجيا المعلومات في سجل الأعمال (دائرة مراقبة الشركات) وتطوير دليل حول تسجيل الأعمال لمساعدة رواد الأعمال في عملية تسجيل أنواع مختلفة من الشركات. على الرغم من ذلك، ما من دليل على تحقيق نتائج ملموسة لهذه المبادرات في تسجيل

المشاريع الجديدة - وما من دليل على إحراز تقدم فيما يتعلق بخدمات التسجيل عبر الإنترنت وبمحطات الإجراءات الواحدة لتسجيل الشركات.

يمكن للبنان والسلطة الفلسطينية تحقيق تقدماً أكبر:

- أطلق لبنان مبادرة الحكومة الإلكترونية تحت قيادة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (OM SAR) وبالتعاون مع الوزارات المعنية بأنظمة الأعمال. لكن ما من دليل حتى الآن حول تحسين الأنظمة والإجراءات لإنشاء المشاريع.
- في السلطة الفلسطينية، يشير تقرير *Doing Business* إلى إلغاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء نشاط تجاري. لكن لم تسجل المشاورات في إطار هذا التقييم المرحلي أي إصلاحات مهمة أخرى لتسهيل إنشاء المشاريع.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

حققت جميع الاقتصادات المتوسطة، باستثناء لبنان والسلطة الفلسطينية، تقدماً في إدخال أرقام التعريف الواحدة لتسجيل الشركات وفي التسجيل عبر الإنترنت. لكن لا يزال الطريق طويلاً فيما يتعلق بمحطات الإجراءات الواحدة، التي لم تتوسع على مدى السنوات القليلة الماضية.

قامت العديد من الاقتصادات المتوسطة بتحديث قوانين الإفلاس الخاصة بها، ولكن سيعتمد تأثيرها على مدى تنفيذها.

تسمح إجراءات الإفلاس الفعالة بإعادة تنظيم الشركات المتعثرة لكن السليمة وتصفية الشركات غير السليمة بطريقة سريعة وغير مكلفة. بتوفير إطار عمل عادل ويمكن التنبؤ به، فإنها تعزز أيضاً حوض رواد الأعمال والممولين المجازفات. يحلل هذا القسم موضوعين: "إجراءات الإفلاس"، التي تشمل القوانين والإجراءات المتعلقة بالشركات المتعثرة والحراسة القضائية والإفلاس؛ و "حل الإعسار"، الذي ينظر في المؤشرات ذات الصلة في *Doing Business*.

التقدم المحرز منذ عام 2014

يبين مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 وهذا التقييم المرحلي أن كافة الاقتصادات المتوسطة تتمتع بقوانين وإجراءات للتعامل مع إفلاس الشركات والإعسار. في السنوات الأخيرة، قامت مصر وإسرائيل والأردن والمغرب وتونس بتحديث قوانين الإفلاس الخاصة بها على النحو التالي:

- في مصر، وافق البرلمان على قانون جديد في 28 كانون الثاني / يناير 2018. يفرض القانون عدم تجريم الإفلاس من خلال إلغاء السجن ويعطي الشركات المزيد من الوقت والخيارات لإعادة الهيكلة عن طريق إدخال آليات للمساعدة في تسوية النزاعات التجارية خارج قاعة المحكمة وتبسيط إجراءات الإفلاس.
- في إسرائيل، تمت الموافقة على قانون الإعسار المالي وإعادة التأهيل الاقتصادي من قبل الكنيست (الهيئة التشريعية الوطنية) في آذار / مارس 2018. أفادت التقارير أن هذا القانون شامل ويغطي جميع الإجراءات الخاصة بالأفراد (الإفلاس) وبالشركات (التصفية والحراسة القضائية ووقف الإجراءات وإعادة الهيكلة). الهدف منه هو النهوض بإعادة التأهيل المالي للمدين؛ رفع المردود للدائنين بأقصى قدر ممكن؛ زيادة اليقين واستقرار القانون؛ تقصير الإجراءات؛ والحد من العبء البيروقراطي.
- وافق الأردن في نيسان / أبريل 2018 على قانون جديد لإعادة تنظيم وإفلاس وتصفية الشركات ينشئ إطاراً قانونياً للشركات المتعثرة.
- اعتمد المغرب قانوناً جديداً بشأن الإعسار في نيسان / أبريل 2018. تتعكس أهداف القانون الجديد، بشكل واضح، في اقتراح تغيير الاسم من "صعوبات المقاول" إلى "مساخر الوقاية وإنقاذ ومعالجة صعوبات المقاول".
- في تونس، تم سن قانون إجراءات الإعسار الجماعي (القانون رقم 2016-36 بتاريخ 29 نيسان / أبريل 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية) في نيسان / أبريل 2016. يرى بعض المراقبون أن القانون يهتم بتصفية الشركات أكثر من إعادة الهيكلة لتصحيح الوضع. ويشير آخرون إلى جوانبه الإيجابية مثل: (1) أنظمة الإنذار لمراجعي حسابات المشاريع التي تواجه صعوبات أو (2) قواعد السلوك الجديدة التي يجب مراعاتها من قبل المحاكم والخبراء القضائيين والشركاء المختلفين خلال مراحل التسوية الودية والتسوية القضائية وفي نهاية المطاف، الإفلاس.

وتتمتع بقية الاقتصادات المتوسطة بمبادرات أقل شمولاً فيما يتعلق بتحسين الإطار القانوني:

- يحدد قانون التجارة الجزائري (الأمر 75-79) لعام 1975 إجراءات الإفلاس. يشير هذا التقييم المرحلي إلى أنه على الرغم من تدريب الجزائر للقضاة في هذا المجال، لا يتم تتبع نتائج هذا البرنامج - مثلاً ما إذا كان التدريب قد أدى إلى عدد أقل من عمليات التصفية وتسكير الأعمال والمزيد من عمليات إعادة هيكلة الأعمال.

- في عام 2014، قامت الحكومة اللبنانية بمراجعة الإطار القانوني للإعسار وصياغة قانون الإفلاس الحديث من خلال مبادرة "تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان" (IBEL). ولم تتم منذ ذلك الحين، أي تغييرات.
- في حالة السلطة الفلسطينية، ورد أن مجلس الوزراء يعمل على قانون الشركات الذي سيحدث قوانين الإفلاس القديمة.

توفر مؤشرات *Doing Business* الصادرة عن البنك الدولي لمحة عن تكلفة حالات الإعسار ومدة حلها ومعدلات استرداد الدائنين من الشركات المتعثرة. تُظهر هذه المؤشرات أن إسرائيل وتونس فقط تمتلكان آليات إفلاس فعالة نسبياً حسب المعايير الإقليمية (الجدول 2.3). من حيث التغييرات مع مرور الوقت، لا تسجل مؤشرات *Doing Business* أي إصلاحات رئيسية. لا يزال من غير الواضح ما سيكون تأثير الإصلاحات القانونية الأخيرة في الإصدارات المستقبلية؛ إذ سيتطلب قياس التأثير على مؤشرات الأداء (الوقت والتكلفة ومعدل الاسترداد) بعض الوقت.

الجدول 2.3. مؤشرات *Doing Business* لحل مشكلة الإعسار

| الاقتصاد | حل الإعسار - الحد الأعلى للأداء ¹ | مرتبة حل الإعسار | معدل الاسترداد (سنتاً لكل الدولار) | الوقت (سنوات) | التكلفة (% من الأملاك العقارية) |
|--|--|------------------|------------------------------------|---------------|---------------------------------|
| الجزائر | 49.24 | 71 | 50.8 | 1.3 | 7 |
| مصر | 38.89 | 115 | 25.8 | 2.5 | 22 |
| إسرائيل | 72.74 | 29 | 62.6 | 2 | 23 |
| الأردن | 30.53 | 146 | 27.7 | 3 | 20 |
| لبنان | 29.42 | 147 | 31.4 | 3 | 15 |
| المغرب | 34.03 | 134 | 28.4 | 3.5 | 18 |
| تونس | 54.53 | 63 | 52 | 1.3 | 7 |
| الضفة الغربية و غزة | 0 | 168 | 0 | ما من ممارسة | ما من ممارسة |
| الدخل المرتفع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | 76.12 | 24 | 71.2 | 1.7 | 9.1 |

1 يمكن تقييم المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. تساعد المسافة من الحد الأعلى للأداء على تقييم المستوى المطلق للأداء التنظيمي مع مرور الوقت. فهي تقيس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى"، الذي يمثل أفضل أداء لوحظ في كل مؤشر من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة *Doing Business* منذ عام 2005. المصدر: البنك الدولي (2018). *Doing Business*.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

كما في عام 2014، يشير هذا التقييم المرحلي إلى أنه على الرغم من أن الاقتصادات المتوسطة قد وضعت قوانين وإجراءات للتعامل مع الإعسار والإفلاس، لا تزال الأدلة حول مستويات التنفيذ نادرة. وعلى غرار عام 2014، قد يشير هذا إلى اللجوء إلى آليات خارج المحاكم، وإلى ارتفاع مستويات الطابع غير الرسمي، وإلى غياب نظام لمتابعة فعالية آليات الإعسار. وبالتالي يمكن للاقتصادات المتوسطة أن تعزز رصدها لحالات الإعسار والإفلاس من أجل تقييم كفاءة الإطار القانوني والإجرائي بشكل أفضل.

يشير هذا التقييم المرحلي أيضاً إلى الإصلاحات القانونية الأخيرة في العديد من الاقتصادات المتوسطة خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن مراقبة هذه الإصلاحات ببرامج تدريبية تدعم المهنيين العاملين في القضاء والمهن ذات الصلة.

سبل المضي قدماً

يجب أن تخدم قوانين وأنظمة الأعمال المصلحة العامة دون إضفاء أعباء غير ضرورية على الشركات الخاصة. بمعنى آخر، يجب أن تكون فعالة. يشير هذا التقييم المرحلي إلى أن الاقتصادات المتوسطة تبذل جهوداً إضافية لتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال تحليل الأثر التنظيمي، وحتى لو لم يكن ذلك من خلال تنفيذ اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد.

كما يشير التقييم المرحلي إلى زيادة الجهود المبذولة لتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع، لا سيما من خلال تطبيق نظام أرقام التعريف الواحدة، في أربعة بلدان متوسطة على الأقل من أصل ثمانية؛ وإطلاق التسجيل عبر الإنترنت في أربعة اقتصادات بدرجات متفاوتة. يشكل ذلك أمراً هاماً لأن إجراءات البدء السهلة وغير المكلفة تسهل ريادة الأعمال وتيسر توسع الاقتصاد الرسمي.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الإفلاس الفعال إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل، ويسهل على الشركات إعادة التنظيم أو الإغلاق. إن التقدم المحرز في هذا المجال أقل وضوحاً بكثير، ويشير التقييم المرحلي إلى أن هذه النقطة لا تزال، منذ عام 2014، تشكل مشكلة بتعين معالجتها في معظم الاقتصادات المتوسطة لا سيما في الأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية. من ناحية أخرى، يشير التقييم أيضاً إلى الإصلاحات القانونية الأخيرة في مصر وإسرائيل والأردن والمغرب وتونس.

يسلط هذا التقييم الضوء على الإجراءات الإضافية التالية للاقتصادات المتوسطة:

- يمكن بذل المزيد من الجهود لإطلاق تحليل الأثر التنظيمي المسبق واللاحق، خاصة في بلدان المتوسط التي لم تنشأ بعد لجنة واستراتيجية شاملة لتحسين بيئة الأعمال (الجزائر ولبنان والسلطة الفلسطينية). يمكن إدراج هذا المسعى في جدول أعمال منصات الحوار بين القطاعين العام والخاص المتواجدة في كافة أنحاء المنطقة.
- يمكن للحكومات إدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي لا يزال غائباً في المنطقة.
- لقد بُذلت الجهود الجديرة بالثناء لتسهيل إنشاء شركات جديدة من خلال إطلاق بوابات على الإنترنت وأرقام تعريف واحدة عند التعامل مع مختلف المنظمات (في جميع البلدان باستثناء لبنان والسلطة الفلسطينية). لكن يمكن القيام بخطوات إضافية من خلال تعزيز الدور الذي تلعبه المحطات الواحدة للإجراءات في تسهيل تسجيل الشركات.
- يمكن للاقتصادات التي أصلحت القوانين المتعلقة بالإعسار أن تدعم مرحلة التنفيذ بشكل إضافي، لا سيما من خلال برامج التدريب التي تستهدف المهنيين العاملين في القضاء والمهنيين ذات الصلة.

ملاحظات:

¹ <http://dx.doi.org/10.1787/9789264209022-en> انظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2012)، توصيات المجلس بشأن السياسة التنظيمية والحوكمة الرشيدة، نشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس، <http://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/35220214.pdf> و <http://dx.doi.org/10.1787/9789264209022-en> The OECD Reference Checklist for Regulatory-Decision Making.

² http://europa.eu/rapid/press-release_IP-08-1003_en.htm.

³ بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يعود الاختصار "PA" (بالإنجليزية) للسلطة الفلسطينية ويعرّف إما الأراضي في الضفة الغربية وغزة تحت السلطة الفلسطينية أو إدارتها، وفقاً للسياق. بالنسبة للمفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي المساهمة في التقرير، يعود الاختصار "PA" لفلسطين ومؤسساتها. لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يمس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

⁴ إن التشاور بشأن مشاريع القوانين هو مبدأ أساسي في توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن السياسات التنظيمية والحكومة المفتوحة. انظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2013)، *Regulatory Reform in the Middle East and North Africa: Implementing Regulatory Policy Principles to Foster Inclusive Growth*, OECD Reviews of Regulatory Reform, OECD Publishing, Paris، <http://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/mena-2013-report.htm> و <http://dx.doi.org/10.1787/9789264204553-en>

⁵ البنك الدولي، *Doing Business* (2018)، "Business Reforms in Egypt, Arab Rep."، <http://www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/egypt>.

OECD (2015), *OECD Regulatory Policy Outlook 2015*, OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264238770-en>.

OECD (2013), *Regulatory Reform in the Middle East and North Africa: Implementing Regulatory Policy Principles to Foster Inclusive Growth*, OECD Reviews of Regulatory Reform, OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264204553-en>.

OECD (2012), *Recommendation of the Council on Regulatory Policy and Governance*, OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264209022-en>.

World Bank (2018), *Doing Business 2018: Reforming to Create Jobs*. World Bank, Washington, DC, <http://www.doingbusiness.org/~media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/English/DB2018-Full-Report.pdf>.

الفصل 3. تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

إن الوصول إلى التمويل هو مجالاً حققت فيه منطقة المتوسط تقدماً كبيراً على مدار السنوات القليلة الماضية. هذا هو الحال بشكل خاص في مجال الإطار القانوني والتنظيمي الذي يتيح الوصول إلى التمويل، حيث تم إنشاء عدد من مكاتب الائتمان وسجلات الأصول المنقولة، وحيث تم إقرار قوانين المعاملات المضمونة أو يتم إقرارها.

كما تم إحراز تقدماً في توسيع مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، لكنه من غير الواضح كيف أدى ذلك إلى زيادة التمويل وما إذا كانت ستلعب الجهات الفاعلة الخاصة دوراً أكبر في المستقبل - وخاصة خطط ضمان الائتمان التابعة للقطاع الخاص واستثمارات رعاة الأعمال ووسائل الأسهم الخاصة.

يقدم هذا التقييم المرحلي الإجراءات التالية للاقتصادات المتوسطة:

1. الاستمرار في سد تباين المعلومات من خلال إنشاء سجلات الائتمان وتوسيعها، ولا سيما مكاتب الائتمان. تعتبر مكاتب الائتمان مفيدة بشكل خاص لأنها (1) تدار من قبل جهات خاصة و(2) تعتمد على مصادر معلومات أكثر تنوعاً من السجلات الائتمانية (المرافق، الائتمان الاستهلاكي، مؤسسات التمويل البالغة الصغر، إلخ).
2. زيادة الجهود لإنشاء سجلات للأصول المنقولة. إن هذه العملية مهمة لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تفتقر للعقارات التي تتعهد بها كضمان، وخاصة المشاريع المبتكرة التي قد تعتمد على الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والملكية الفكرية.
3. الاستمرار في تنوع وتوسيع مصادر التمويل المختلفة (الائتمان، الأسهم، الأدوات الهيئية) واعتماد استراتيجيات لتطوير أسواق تنافسية في هذا المجال لتسدي الدولة المجال أمام الجهات الفاعلة الخاصة.
4. تحسين مراقبة وتقييم أثر الإصلاحات المتعلقة بالوصول إلى التمويل. يشكل الانضمام إلى جدول نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال، الذي يساهم في سد الفجوة المعرفية في اتجاهات وظروف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، خطوة هامة في هذا الاتجاه.

تتوفر البيانات الإحصائية لإسرائيل من قبل السلطات الإسرائيلية ذات الصلة وتحت مسؤوليتها. إن استخدام مثل هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يخل بمكانة مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب أحكام القانون الدولي.

يعتبر الحصول على التمويل أحد الأركان الأساسية للسياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال. فمن خلال تسهيل الوصول إلى التمويل الخارجي، يمكن للحكومات مساعدة الشركات على تلبية احتياجاتها من رأس المال، والتعامل مع دورات التدفق النقدي، وتوسيع قدراتها التجارية، ومعالجة العديد من الاحتياجات الأخرى.

كما هو الحال في المناطق الأخرى من العالم، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتوسطة عقيات أكبر من تلك التي تواجهها الشركات الكبيرة في الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية. ترتبط بعض هذه العقيات بالمشاكل الهيكلية المتعلقة بالقدرات الإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل التخطيط غير الواضح للأعمال التجارية، والممارسات المحاسبية ومسك الدفاتر غير الكافية، وتدني مستوى التثقيف المالي، والاندماج المنخفض في الاقتصاد الرسمي. وتنبع عقيات أخرى من عدم التماثل في المعلومات بين مقدمي الائتمان والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى المخاطر المعنوية وارتفاع تكاليف المعاملات. كما أن الأطر التنظيمية والقانونية الناقصة والأنظمة المالية والمصرفية غير المتطورة بما فيه الكفاية تحد من عروض الائتمان.

في الاقتصادات المتوسطة، إن الإقراض المصرفي، وهو المصدر الرئيسي للتمويل الرسمي، مقيد بسبب نوعية البيئة القانونية والتنظيمية المتدهورة، وعمق الأسواق المالية المحدود، ونقص المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمالية. ولا تزال المصادر البديلة للتمويل، مثل التأجير التمويلي أو التخصيم (factoring) أو التمويل متوسط المخاطر (mezzanine) أو توفير رأس المال السهمي، غير متطورة بما فيه الكفاية.

يتطلب تيسير الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد يجمع بين جهود السلطات العامة والمؤسسات المالية المحلية والدولية والمصارف والشركات الخاصة. لذا قد تزيد معالجة أوجه القصور في الأسواق المالية من إمكانية إنشاء الشركات وتنميتها ومتابعة عملها. يركز هذا الفصل على الإصلاحات والإجراءات الرئيسية التي تم اتخاذها منذ مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 من حيث الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل، ولا سيما وجود أداتين لمعالجة تباين المعلومات في الوصول إلى الائتمان المصرفي: نظم المعلومات الائتمانية (سجلات الائتمان العامة أو مكاتب الائتمان الخاصة) وسجلات الأصول المنقولة. كما ينظر هذا الفصل في مدى توافر مصادر التمويل الخارجي، لا سيما الائتمان ولكن أيضاً الاستثمارات في الأسهم.

يلخص الجدول 3.1 المعلومات الواردة في هذا الفصل، التي تمثل إجمالاً تطورات إيجابية أو إيجابية جداً من حيث الوصول إلى التمويل في جميع الاقتصادات المتوسطة.

الجدول 3.1. لمحة عامة حول تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

| نظم المعلومات الائتمانية (سجلات ومكاتب الائتمان) | سجلات الأصول المنقولة | تدابير أخرى لتحسين الوصول إلى الائتمان | الإصلاحات لتسهيل الوصول إلى الأسهم وغيرها من مصادر التمويل |
|--|--|---|---|
| الجزائر | توسع نسبي لسجل الائتمان وغياب مكتب ائتمان | لا | لا يزال صندوق استثماري في الولاية قيد العمل |
| مصر | سجل الائتمان ومكتب الائتمان قيد العمل | مبادرة جديدة لإنشاء سجل للأصول المنقولة، بناء على قانون تنظيم الضمانات المنقولة لعام 2015 | العمل على إنشاء رأس مال استثماري للشركات في مراحلها الأولى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتعثرة لكن السليمة. |
| إسرائيل | سجل الائتمان ومكاتب الائتمان | سجل للأصول المنقولة قيد العمل | العديد من الإصلاحات حول العروض العامة الأولية، والإقراض بين الأقران وإنشاء صندوقي أسهم جديدين للمشاريع المتوسطة الحجم |
| الأردن | سجل الائتمان ومكتب جديد للائتمان | تم تأسيس سجل مؤخراً لكن لا يعمل بالكامل بعد | بعض الإصلاحات مستمرة ولكن بانتظار الموافقة على قانون الشركات لضمان القروض |
| لبنان | سجل الائتمان لكن ما من مكتب للائتمان | ما من سجلات للأصول المنقولة | عدة مبادرات جديدة تركز على الشركات الناشئة والشركات المبتكرة لا دليل |
| المغرب | توسيع خدمات مكتب الائتمان وفتح مكتب ائتمان جديد | مشروع مقترح لإصلاح قانون الأصول المنقولة | اتخذت عدة تدابير من قبل البنوك والحكومة |
| السلطة الفلسطينية | سجل الائتمان يعمل بشكل كامل لكن ما من مكتب للائتمان | سجل للأصول المنقولة قيد العمل | إدخال قانون المعاملات المضمونة |
| تونس | سجل ائتمان جديد للتمويل بالغ الصغر؛ من المتوقع إنشاء مكتب ائتمان | الإصلاح الجاري لسجل الأصول المنقولة | تعليمات إدارية لتطوير نظام تصنيف الائتمان |
| | | | صناديق جديدة لرأس المال الاستثماري، على الرغم من عدم وجود إطار قانوني رسمي |
| | | | قانون الاستثمار الجماعي في انتظار الموافقة |

قامت معظم الاقتصادات المتوسطة بمبادرات مهمة في السنوات القليلة الماضية لتحسين الإطار التنظيمي للوصول إلى التمويل.

يلعب الإطار التنظيمي للوصول إلى التمويل دوراً حاسماً في تشجيع المقرضين والمستثمرين على توفير رأس المال الذي تحتاج إليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال لإطلاق أعمالهم التجارية وتوسيعها. يستلزم ذلك (1) تطوير أنظمة مناسبة تسهل تدفق المعلومات بين المقرضين والمقترضين وتدعم التعهد بضمانات تختلف عن الأصول غير المنقولة مثل المباني والأراضي؛ (2) وجود قوانين تحدد حقوق والتزامات المقرضين والمقترضين والمستثمرين والجهات المتلقية للاستثمار وتطبيقها.

يمكن لنظم المعلومات الائتمانية أن تساعد في معالجة تباين المعلومات المهمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال. يمكن تقسيم أنظمة المعلومات المتعلقة بالائتمان إلى فئتين عامتين:

- سجلات الائتمان، التي يتم الاحتفاظ بها في المصارف المركزية والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في تتبع صحة النظام المالي، والتي يمكن أن تكون مفيدة أيضاً لتقديم معلومات عن القروض الفردية والمقترضين، بما في ذلك الأسر والأفراد والشركات.
- مكاتب الائتمان، التي تتعامل معها الشركات الخاصة والتي يمكنها أن توفر معلومات مفصلة عن القروض والمقترضين (بالإضافة إلى الأسر والأفراد والشركات). يمكن لمكاتب الائتمان الحصول على معلوماتها من مصادر متنوعة، بما في ذلك البنوك ومؤسسات الائتمان البالغة الصغر وشركات الائتمان الاستهلاكية والمرافق ومقدمي الخدمات، إلخ. كما يمكنها تقديم خدمات إضافية استناداً إلى المعلومات بحوزتها، مثل درجات الائتمان أو التصنيفات الائتمانية.

قد يكون استخدام الأصول المنقولة كضمان مهماً بشكل خاص للأشخاص والشركات التي لا تمتلك عقارات - مثل الشباب أو النساء أو الشركات المبتكرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على الأعمال غير الملموسة. يمكن للأصول المنقولة أن تكون براءات اختراع وعلامات تجارية وبضائع وحسابات قبض، إلخ. تسمح سجلات الأصول المنقولة للشركات ورواد

الأعمال بتوسيع تنوع الضمانات التي يمكن التعهد بها للحصول على قروض. ومن الضروري أيضاً وجود تشريعات ملائمة للمعاملات المضمونة تسمح باستخدام هذا النوع من الأصول كضمان مع توفير الضمانات والوضوح الكافيين.

وأخيراً، من الضروري وجود إطار تنظيمي لرعاية الأعمال ورأس المال الاستثماري والتمويل الجماعي والتأجير التمويلي وغيرها حتى يتسنى لهذه الأسواق أن تتطور.

التقدم المحرز منذ عام 2014

يخلص هذا التقييم المرحلي إلى تطورات إيجابية للغاية في هذا المجال، لا سيما من حيث إنشاء أو توسيع مكاتب الائتمان والسجلات الخاصة بالأصول المنقولة. ومع ذلك، لا تزال الاقتصادات المتوسطة لا تؤدي أداءً جيداً على المستوى العالمي، باستثناء السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وفقاً لمؤشرات *Doing Business* بعنوان "Getting credit" (الحصول على الائتمان) (الجدول 3.2).

الجدول 3.2. مؤشرات *Doing Business* للحصول على الائتمان

| الاقْتِصاد | الحصول على الائتمان - الحد الأعلى للأداء ¹ | تصنيف الحصول على الائتمان | قوة مؤشر الحقوق القانونية (0-12) | عمق مؤشرات المعلومات الائتمانية (0-8) | تغطية سجل الائتمان (%) (البالغين) | تغطية مكتب الائتمان (%) (البالغين) |
|----------------------------------|---|---------------------------|----------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------------|------------------------------------|
| الجزائر | 10 | 177 | 2 | 0 | 2.9 | 0 |
| مصر | 50 | 90 | 2 | 8 | 7.8 | 25.3 |
| إسرائيل | 65 | 55 | 6 | 7 | 0 | 71.4 |
| الأردن | 25 | 159 | 0 | 5 | 2.2 | 15.3 |
| لبنان | 40 | 122 | 2 | 6 | 22.9 | 0 |
| المغرب | 45 | 105 | 2 | 7 | 0 | 25 |
| تونس | 45 | 105 | 3 | 6 | 26.9 | 0 |
| السلطة الفلسطينية | 80 | 20 | 8 | 8 | 19 | 0 |
| منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 63.03 | 62 | 6 | 6.6 | 18.3 | 63.7 |

¹ المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF): يمكن تقييم المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. تساعد المسافة من الحد الأعلى للأداء على تقييم المستوى المطلق للأداء التنظيمي مع مرور الوقت. فهي تقيس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى"، الذي يمثل أفضل أداء لوحظ في كل مؤشر من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة *Doing Business* منذ عام 2005. المصدر: البنك الدولي (2018)، *Doing Business*.

لقد حسنت السلطة الفلسطينية إطارها التنظيمي للحصول على الائتمان بشكل جذري من خلال إجراء إصلاحات رئيسية مثل الموافقة على قانون جديد للمعاملات المضمونة وإنشاء سجل للضمانات عبر الإنترنت وتحسين سجل الائتمان الخاص بها. وقام الأردن بإجراء تحسينات بفضل إنشاء أول مكتب ائتمان:

- لا تزال السلطة الفلسطينية تحقق مستوى أداء أعلى من المعدل الإقليمي في هذا المجال. خلص مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن سلطة النقد الفلسطينية هي من بين سجلات الائتمان الأكثر فعالية في المنطقة، وتشمل جميع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مثل مؤسسات التمويل البالغة الصغر. وعلى الرغم من عدم إنشاء مكتب ائتمان خلال السنوات القليلة الماضية، فقد توسعت تغطية سجلات الائتمان وخدماتها. وفقاً لـ *Doing Business*، بدأ سجل الائتمان بتوزيع بيانات الائتمان من تجار التجزئة وشركات المرافق، ما أدى إلى وفرة المعلومات وبالتالي تقديم تقارير أكثر اكتمالاً.

- في حزيران / يونيو 2017 تم إحراز تقدماً هاماً من خلال إطلاق سجل ضمانات عبر الإنترنت للأصول المنقولة التي تستضيفها وزارة الاقتصاد. وفقاً لـ *Doing Business*، إن سجل الضمانات قيد العمل، وهو موحد جغرافياً، يمكن البحث فيه عن طريق المعرف الفريد للمدين، كما أنه حديث وقائم على الإشعار. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار

قانون المعاملات المضمونة في نهاية عام 2016، وفقاً لـ *Doing Business*، يطبق القانون الجديد نظاماً عملياً للمعاملات المضمونة من خلال وصف الفئات الفردية للأصول بشكل عام ووصف الديون والالتزامات بشكل عام. ويعطي القانون الجديد الأولوية للدائنين المضمونين خارج إجراءات الإعسار ويتيح الإنفاذ خارج المحاكم، ما يعالج بصورة غير مباشرة بعض أوجه القصور في نظام الإفلاس.

- في الأردن، كان من بين أهم التطورات إنشاء أول مكتب ائتمان في البلاد في كانون الأول / ديسمبر 2015. يهدف مكتب الائتمان الجديد إلى تركيز وتجميع المعلومات الائتمانية حول الأفراد والشركات، التي ستقدمها المؤسسات المالية ومنظمات التمويل البالغة الصغر وشركات التأمين والوكالات العامة، مثل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو). كما أنشأ الأردن سجل ضمانات للأصول المنقولة وبعد التركيز على عقود التأجير التمويلي خلال المرحلة الأولى، تتم حالياً معالجة السجل ليصبح سجل ضمان شامل.
 - من حيث القوانين والأنظمة المتعلقة برأس المال الاستثماري والأسهم الخاصة، تم تطوير مشروع قانون ولكن تم تجاهله من قبل الحكومة. وبدلاً من ذلك، أقرت الحكومة قانون الشركات الجديد الذي يتضمن أحكاماً بشأن رأس المال الاستثماري، لكن يجب سنه من قبل البرلمان.
- في مصر والمغرب وتونس هناك إصلاحات مستمرة على المستويين المؤسسي والتنظيمي:

- حققت مصر في عام 2014 أداءً جيداً في هذا المجال، بعد أن قامت بإنشاء سجل ائتمان ومكتب ائتمان. تصدر الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score تقارير ائتمانية على أساس البيانات المقدمة من البنوك وسجل الائتمان للبنك المركزي. زادت I-Score تغطية السكان البالغين منذ التقييم الأخير من 19.6٪ إلى 25.3٪. وأدخلت نظاماً لتصنيف الائتمان. في أيلول / سبتمبر 2017، منحت الهيئة العامة للرقابة المالية (EFSA) شركة I-Score عقداً لإنشاء سجل للأصول المنقولة.

- اتخذت الحكومة المغربية عدة إجراءات لزيادة الوصول إلى المعلومات وشفافية الائتمان. في عام 2016، وسّع مكتب الائتمان خدماته لتشمل توفير نقاط للجدارة الائتمانية ورصد الحوافظ وأنظمة الإنذار. أدى انفتاح السوق لمكاتب الائتمان الخاصة في عام 2016 إلى افتتاح مكتب ثان. هناك خطط إضافية لتوسيع مصادر المعلومات المقدمة إلى مكاتب الائتمان لتشمل المرافق وموردي الخدمات الآخرين.

- أما فيما يتعلق بنظام التسجيل للأصول المنقولة، وهو مجال يتخلف فيه المغرب عن باقي المنطقة، هناك مشروع مقترح لإصلاح قانون الأصول المنقولة. ينبثق هذا الاقتراح عن عدد من المشاورات التي تجري منذ 2015 ويتم تقديمه كأولوية عالية من قبل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، إلى جانب إصلاح الكتاب الخامس من قانون التجارة (الإفلاس). ويسعى الاقتراح إلى توسيع مجموعة السلع التي يمكن التعهد بها عند الحصول على الائتمان.

- في تونس، طُوّر سجل الائتمان خدماته من خلال إتاحة المعلومات السابقة حول لأفراد، في حين كان يقتصر ذلك على المشاريع فقط. كما تم إنشاء سجل ائتماني للتمويل بالغ الصغر في عام 2016 لتسهيل التقييمات الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بوضع قانون جديد لمكاتب الائتمان الخاصة وعرضته على المجلس الوطني. يسعى القانون إلى وضع إطار قانوني يسمح بتقاسم المعلومات السلبية والإيجابية عن الائتمان؛ تحديد حقوق والتزامات جميع الأطراف المعنية (مكتب الائتمان والمستخدمين والمستهلكون، إلخ)؛ وحماية حق المستخدمين والمشاريع في سرية معلوماتهم. من المتوقع أن يمهد إقرار القانون الطريق لإنشاء أول مكتب ائتماني (خاص) في تونس.

- فضلاً عن ذلك، يجري إصلاح سجل الأصول المنقولة حالياً من أجل توسيع مجموعة الأصول التي يجرى التعهد بها كضمان، وذلك لإتاحة الضمان غير الحيادي على الأصول المنقولة والحقوق، وإنشاء سجل عام للأصول المنقولة. وأخيراً، تمت بلورة مشروع قانون لهيئات الاستثمار الجماعية لتحسين الإطار التنظيمي لرأس المال الاستثماري وتشجيع مصادر التمويل هذه (ينظر حالياً البرلمان في مشروع القانون هذا).

أحرزت الاقتصادات المتوسطة الأخرى تقدماً أقل، ولكن تتراوح الجهود من الجزائر، التي تفتقر إلى مؤسسات أساسية تختص بالمعلومات الائتمانية وإطار تنظيمي للمعاملات المضمونة، إلى إسرائيل التي لديها بالفعل نظام متطور:

- حققت الجزائر تقدماً محدوداً مقارنةً ببقية دول المنطقة. وكان هذا التقدم الرئيسي هو تحديث سجل الائتمان (Centrale de risques) في أيلول / سبتمبر 2015 ليشمل معلومات عن الأسر المعيشية والائتمان الاستهلاكي. لكن لا تزال الجزائر تتمتع بأضعف أداء إقليمي من حيث مؤشرات *Doing Business* بعنوان "getting credit" (الحصول على الائتمان).

- ما زالت إسرائيل تملك سجلاً ائتمانياً ومكاتب ائتمان وسجل للأصول المنقولة. وتعمل السلطات على تعزيز المنافسة المصرفية، التي تعتبر واحدة من العقبات الرئيسية للوصول إلى التمويل لكل من الشركات والأسر. كما تهدف إصلاحات أخرى إلى تعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مصادر تمويل بديلة. فمثلاً في تشرين الأول / أكتوبر 2016، خففت بورصة تل أبيب من متطلبات الإدراج لتسهيل العروض الأولية العامة من قبل

الشركات كثيفة البحث والتطوير (وبالتالي تسهيل وصولها إلى رأس المال) في مراحلها المبكرة. وتعمل إسرائيل أيضاً على تعزيز الوصول إلى التمويل الجماعي والإقراض بين النظراء من خلال السماح بهذه المعاملات عندما تبلغ قيمتها مليون شيكل جديد (أي حوالي 233000 يورو) أو أقل. أما القروض التي تفوق هذا المبلغ، فتتم مراقبتها من قبل هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية.

- يقوم لبنان بتوفير المعلومات من سجله الائتماني بشكل لامركزي وأسرع من خلال السماح للأشخاص المعنويين والطبيعيين بطلب تقرير عن معلومات ائتمانية من أي فرع من فروع المصرف المركزي وليس فقط من المقر الرئيسي. هناك مشروع مستمر لنص قانون بشأن المعاملات المضمونة، يتبعه إنشاء سجل ضمانات.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

يعد تحسين البيئة القانونية والتنظيمية للحصول على التمويل أحد مجالات السياسة التي تم قياسها في هذا التقييم المرحلي حيث تم تحقيق تقدماً إيجابياً على الصعيد الإقليمي. تعد هذه الخطوة إيجابية للغاية وتسلط الضوء على الأولوية التي تعطيتها الاقتصادات المتوسطة لهذه القضية الحيوية. كما تشير إلى إمكانية التعلم من الأقران حيث تستطيع الحكومات التي قامت ببعض الإصلاحات أن تشارك دروسها المستفادة مع الآخرين.

ويمكن للجزائر ولبنان، البلدان اللذان يظهران أداءً منخفضاً نسبياً في هذا المجال، أن يضاعفا جهودهما لتعزيز توافر المعلومات الائتمانية وإنشاء سجل للأصول المنقولة. وعلى الرغم من الإصلاحات الأخيرة في الأردن والمغرب ومصر، يشير تقرير *Doing Business* إلى أنه يمكن لهذه الاقتصادات القيام بالمزيد لتحسين أداؤها في مؤشرات "getting credit" (الحصول على الائتمان) (الجدول 3.2).

أطلقت عدة مبادرات لزيادة مصادر التمويل الخارجي؛ لكن لا تزال الدولة هي الفاعل الرئيسي، خاصة فيما يتعلق بخطط ضمان الائتمان وفي الاستثمارات في الأسهم.

لكل عمل تجاري احتياجاته المختلفة ويؤيد تمويل تعتمد على عدد كبير من العوامل مثل ملف صاحب المشروع (العمر، الجنس، الخبرة، إلخ) أو الأصول المتاحة للشركة (العقارات، الآلات، براءات الاختراع، الأصول غير الملموسة، إلخ) أو المرحلة في دورة حياة الشركة (بدء التشغيل، التوسع، الدمج، النضج، إلخ) أو المخاطر والربحية المحتملة للشركة (الأعمال التقليدية، الشركة العالية الابتكار، الأعمال الموجهة دولياً، إلخ). لذا ليزدهر القطاع الخاص، يتعين على الاقتصاد تحفيز تطوير مجموعة واسعة من مصادر التمويل، بما في ذلك تلك الملخصة في الجدول 3.3.

الجدول 3.3. المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| صكوك الأسهم | أدوات هجينة | الدين | | | المنتجات |
|--|---|--|---|---|------------------------|
| | | الدين البديل | التمويل القائم على الأصول | الدين التقليدي | |
| الأسهم الخاصة (رأس المال الاستثماري، رعاة الأعمال) | التمويل متوسط المخاطر (mezzanine) قروض / سندات ثانوية | سندات الشركات الديون المضمونة الإيداعات الخاصة (الدين) | التخصيم التأجير التمويلي أمر الشراء | الفروض المصرفية خطوط الائتمان بطاقات الائتمان | |
| منصات متخصصة للإدراج العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التمويل الجماعي (الأسهم) | سندات قابلة للتحويل | | إيصالات المستودعات | | |
| مرتفع | متوسطة | منخفض | منخفض | منخفض | ملف المخاطر / العائدات |
| استثمار الشركات على المدى الطويل | نقطة التحول في دورة حياة الشركة | لا تضعف الملكية | شروط أسرع وأكثر مرونة؛ استخدام التخصيم لتمويل التجارة | تمويل العمليات العادية والشركات المستقرة مع إمكانية الوصول إلى الضمانات | الخصائص |

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2017)

التقدم المحرز منذ عام 2014

تم إطلاق عدد كبير من المبادرات العامة والخاصة لتعزيز الوصول إلى التمويل على مدى السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء المنطقة. لكن ما من دليل على تأثيرها، ما يوحي بأنه على الاقتصادات المتوسطة أن تخصص المزيد من الموارد لمراقبة

فعالية السياسة. ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كان إدخال أو توسيع مصادر التمويل يطابق نهجاً استراتيجياً في هذا المجال أو ما إذا كانت التدابير منفصلة.

- في الجزائر، لا تزال المؤسسات العامة تهيمن على سوق المنتجات المالية، بما في ذلك - صندوق ضمان القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وصندوق ضمان الاستثمارات الائتمانية (CGGI) - وصندوق استثمار الولايات الذي يوفر رأس المال الاستثماري (ما يصل إلى 49 ٪ من رأس المال السهمي) للشركات الجديدة، ورأس مال النمو وإعادة هيكلة الأعمال التجارية لضمان استمرار الشركات والوظائف فيها.
- قامت مصر بعدد كبير من المبادرات لتسهيل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك ضخ الأموال في النظام المصرفي، عن طريق "مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة" وتكليف البنوك العامة بتكريس ما لا يقل عن 20 ٪ من قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أنشأت السلطات صندوق رأس المال الاستثماري برعاية الدولة بهدف الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعثرة.
- في إسرائيل تسيطر جهات حكومية على سوق ضمان الائتمان: صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Businesses Fund)، الذي ترعاه وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووزارة المالية وتديره شركتان خاصتان. تتعقب السلطات بشكل جيد أداء هذا الصندوق، الذي يسجل معدلات رفض عالية من أجل الحفاظ على الرسوم المنخفضة وضمان استدامة عمله. فيما يتعلق بالاستثمارات في الأسهم، تم إنشاء صندوقين جديدين من قبل الدولة ولكن تديرهما شركات خاصة لتحفيز الاستثمارات في الشركات ذات الإمكانيات العالية. يلعب ذلك دوراً إيجابياً إضافياً في سوق رأس المال المغامر الحيوي.
- في الأردن، لا يزال سوق ضمان الائتمان خاضعاً لسيطرة الشركة الأردنية لضمان القروض (JLGC)، التي أنشأت صندوقين خاصين في عام 2016 لتقديم ضمانات للشركات الناشئة. إن الشركة الأردنية لضمان القروض هي منظمة راسخة تصدر تقارير منتظمة عن أنشطتها. وتشمل التطورات الأخرى المتعلقة بالحصول على التمويل استمرار تشغيل صندوق تنمية المحافظات (GDF)، الذي دعم 96 مشروعاً في الفترة الممتدة بين 2012 و2018. ومع ذلك، تم تخفيض موظفي صندوق تنمية المحافظات بسبب قيود الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، بذلت الشركة الأردنية لضمان القروض جهوداً لإنشاء صندوق لرأس المال المجازف للمراحل المبكرة، ولكن بسبب عراقيل التمويل لم يتم تشغيله بعد.
- منح المصرف المركزي اللبناني حوافز للبنوك لتمويل المشاريع في قطاعات مختلفة وبأسعار فائدة متدنية جداً (مثلاً 1٪ من مصرف لبنان إلى البنوك وما يصل إلى 3٪ من البنوك إلى الشركات). تم إطلاق هذه المبادرة لأول مرة كحزمة تحفيز بقيمة 1.47 مليار دولار أمريكي في عام 2013، وقد تم تجديد هذه المبادرة للجنة الرابعة على التوالي، بتخصيص حوالي مليار دولار أمريكي سنوياً. قامت شركة "كفالات"، التي بدأت كمشروع لضمان القروض، وهي الآن واحدة من أنجح المبادرات في المنطقة وخارجها، بتطوير برنامج SME؛ لتقديم منح لتطوير المفاهيم (تصل إلى 15000 دولار أمريكي) وللمشاريع المبتكرة، والاستثمارات السهمية المشتركة (بين 100,000 دولار أمريكي و1.2 مليون دولار أمريكي)، إلى جنب استثمارات رأسمالية أخرى من قبل صناديق رأس المال الاستثماري وشركات قابضة ومجموعات رعاة الأعمال الرسمية والبنوك الاستثمارية. وهذه ليست سوى القليل من المبادرات من بين الكثير غيرها.
- في عام 2016، بلغ إجمالي نشاط وكالة قرض رأسمال ضمان (سي سي جي)، لكل من الشركات والأفراد، 21 مليار درهم مغربي من القروض المعبأة (حوالي 1.9 مليار يورو)، ما يمثل زيادة قدرها 23٪ مقارنة بعام 2015. كما أنشأت سي سي جي صندوق ضمان مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم باسم "مواكبة". بشكل عام، يبدو أن نظام ضمان الائتمان في المغرب يعمل بشكل جيد إذ تدلي حوالي 52٪ من الشركات في مسوحات البنك الدولي للمشاريع أنها تتمتع بقرض مصرفي أو خط ائتمان (بينما ينخفض هذا المعدل إلى 28.6٪ في باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتلجأ حوالي 35٪ من هذه الشركات إلى البنوك لتمويل الاستثمارات، مقارنة بـ 25.9٪ في باقي المنطقة. من ناحية أخرى، ما من دليل على إحراز أي تقدم في أسواق الأسهم.
- شهدت السلطة الفلسطينية توسع سوقها لمخططات ضمان الائتمان في السنوات الأخيرة. يواصل صندوق ضمان الائتمان الأوروبي الفلسطيني (EPCGF) ومرفق ضمان القروض العمل منذ عام 2014. ولكن دخلت أداتان جديدتان السوق: خطة ضمان الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي ((SIDA)، التي أطلقت في عام 2015 تحت إدارة مرفق ضمان القروض؛ ومبادرة الاستثمار في الشرق الأوسط، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقروض الإسكان. كما تم تأسيس صناديق رأس المال الاستثماري الجديدة منذ عام 2014. ومع ذلك، لا تتوفر بيانات حول مدى توسع هذه التدابير وفعاليتها.
- في تونس، لا تزال الجهات الفاعلة الرئيسية التي تسهل الحصول على الائتمان هي المؤسسات العامة، ولا سيما بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME) للائتمان، والشركة التونسية للضمان ((SOTUGAR)، وبنك التضامن (BTS) للقروض الصغيرة. كما تقوم السلطات التونسية بتطوير برنامج جديد، هو " Investir

"PME"، الذي يهدف إلى تسهيل إدخال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق البديلة من خلال سوق الأوراق المالية. وبما أن تكلفة دخول هذه السوق عادةً ما تكون عالية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، سيركز البرنامج الجديد على تخفيض حواجز الدخول ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تنويع مصادر تمويلها.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

بشكل عام، لا تزال الدولة هي المصدر الرئيسي، أو على الأقل الميسر، للوصول إلى التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المتوسط، من خلال خطط ضمان الائتمان التي ترعاها الدولة، وفي كثير من الحالات، صناديق رأس المال الاستثماري. لكن في معظم الحالات، هناك القليل من الأدلة التي تبين كيف أدى هذا النشاط إلى زيادة فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وما إذا كان هناك تدابير لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل مختلف فئات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال.

عندما تنشئ الدولة وسائل للاستثمار في الأسهم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (كما هو الحال في الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن)، من غير الواضح كيف سيؤدي ذلك إلى تطوير سوق أكثر حيوية لرأس المال الاستثماري ورعاية الأعمال في المستقبل. بما أن الحكومات حول العالم هي أصحاب رؤوس أموال استثمارية جيدة في ظروف معينة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018)، على الحكومات في المنطقة تقييم تأثير أنشطتها في هذا المجال بعناية.

يجب أن تؤدي الإصلاحات الهامة المشار إليها في القسم المتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي للحصول على التمويل إلى مشاركة أكبر من جانب الجهات الفاعلة الخاصة في هذه السوق. لكن لم يوصف ذلك بشكل واضح أو صريح في الأدلة والمناقشات المستخدمة لهذا التقييم المرحلي.

سبل المضي قدماً

إن الوصول إلى التمويل هو مجالاً حققت فيه منطقة المتوسط تقدماً كبيراً على مدار السنوات القليلة الماضية. هذا هو الحال بشكل خاص في مجال الإطار القانوني والتنظيمي الذي يتيح الوصول إلى التمويل، حيث تم إنشاء عدد من مكاتب الائتمان وسجلات الأصول المنقولة، وحيث تم إقرار قوانين المعاملات المضمونة أو يتم إقرارها.

كما تم إحراز تقدماً في توسيع مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، لكنه من غير الواضح كيف أدى ذلك إلى زيادة التمويل وما إذا كانت ستلعب الجهات الفاعلة الخاصة دوراً أكبر في المستقبل - وخاصة خطط ضمان الائتمان التابعة للقطاع الخاص واستثمارات رعاة الأعمال ووسائل الأسهم الخاصة.

يسلط هذا التقييم الضوء على الإجراءات الإضافية التالية للاقتصادات المتوسطة:

- الاستمرار في سد تباين المعلومات من خلال إنشاء سجلات الائتمان وتوسيعها، ولا سيما مكاتب الائتمان. تعتبر مكاتب الائتمان مفيدة بشكل خاص لأنها تُدار من قبل جهات خاصة ولأنها تعتمد على مصادر معلومات أكثر تنوعاً من السجلات الائتمانية (المرفق، الائتمان الاستهلاكي، مؤسسات التمويل البالغة الصغر، إلخ). لكن تدل حالة السلطة الفلسطينية على أن السجلات قد تكون أيضاً أدوات فعالة لتسهيل تدفق المعلومات حول المدنيين.
- زيادة الجهود الرامية إلى إنشاء سجلات للأصول المنقولة - لا سيما في الجزائر ولبنان، حيث تغيب أي مبادرات في هذا الاتجاه. إن هذه العملية مهمة لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تفتقر للعقارات التي تتعهد بها كضمان، وخاصة المشاريع المبتكرة التي قد تعتمد على الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والملكية الفكرية.
- الاستمرار في تنويع وتوسيع مصادر التمويل المختلفة (الائتمان، الأسهم، الأدوات الهيئية) واعتماد استراتيجيات لتطوير أسواق تنافسية في هذا المجال لتسدي الدولة المجال أمام الجهات الفاعلة الخاصة.
- تحسين مراقبة وتقييم أثر الإصلاحات المتعلقة بالوصول إلى التمويل. يشكل الانضمام إلى جدول نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال، الذي يساهم في سد الفجوة المعرفية في اتجاهات وظروف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، خطوة هامة في هذا الاتجاه.

فهرس

OECD (2018), "Are governments good venture capitalists? New cross-country evidence from micro-data"

OECD (2017), *New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the range of instruments*, OECD Publishing, Paris, <http://www.oecd.org/publications/new-approaches-to-sme-and-entrepreneurship-financing-9789264240957-en.htm>

World Bank (2018), *Doing Business 2018: Reforming to create jobs*, World Bank, Washington, DC, <http://www.doingbusiness.org/~media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/English/DB2018-Full-Report.pdf>.

الفصل 4. تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

يركز هذا الفصل على ثلاثة عوامل محددة قد تكون محركات مهمة لتنمية القطاع الخاص في سياق الاقتصادات المتوسطة وهي: (1) توافر خدمات تطوير الأعمال وإمكانية الوصول إليها، (2) سهولة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المشتريات العامة، و(3) وضع تدابير لتعزيز تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما من خلال الصادرات.

بشكل عام، يعثر هذا التقييم المرحلي على عدد كبير من البرامج والمبادرات ولكن القليل جداً من الأدلة على نتائجها. وبالتالي قد يوحي ذلك إلى (1) أن هذه المبادرات قد بقيت عند مرحلة إعلان النوايا من دون تطوير استراتيجيات واضحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ أو (2) أنه لم يتم ربط الإجراءات بالنتائج، مع غياب الأدلة حول مدى استفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المبادرات العديدة في مجالات السياسة الثلاثة هذه؛ أو (3) الإثمين معاً.

يقدم هذا التقييم المرحلي الإجراءات التالية للاقتصادات المتوسطة:

1. توحيد ونشر معلومات شاملة عن برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال التي تقدمها المؤسسات المختلفة (الوكالات الحكومية وموردو القطاع الخاص والمأخون، إلخ).
2. نشر نتائج عمليات الجرد هذه وجعلها متاحة بسهولة للمستفيدين من خلال وسائل بسيطة مثل الكتيبات ومن خلال آليات شاملة مثل مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
3. تطبيق أنظمة المشتريات الإلكترونية وتتبع مدى فائدة التدابير المحددة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل تقسيم العطاءات إلى فئات وتسهيل شروط الشراء وتوفير الدفعات المقدمة، إلخ). قد تكون مرصد المشتريات أداة مفيدة لتقييم فعالية هذه التدابير. كما يمكن ربطها بمرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
4. تحسين ربط استراتيجيات تعزيز الصادرات مع تدابير ملموسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستفادة من هذه الاستراتيجيات، وتتبع ما إذا كانت الصادرات أو التجارة بشكل عام (الصادرات والواردات) تتزايد بشكل فعلي، وإلى أي مدى تفيد هذه النتائج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل الوصول إلى مدخلات أفضل جودة وأقل سعراً أو الوصول إلى الأسواق بشكل إضافي).

تتوفر البيانات الإحصائية لإسرائيل من قبل السلطات الإسرائيلية ذات الصلة وتحت مسؤوليتها. إن استخدام مثل هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يخل بمكانة مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب أحكام القانون الدولي.

على الرغم من الاختلافات في التعاريف المطبقة عبر الاقتصادات، تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الأغلبية الساحقة من الشركات، وتمثل حصة هامة من إجمالي العمالة وتساهم في إجمالي القيمة المضافة والتجارة. لكن من الضروري اعتماد منظور ديناميكي لاعتبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كمحركات للثروة وخلق فرص العمل: فالأهم بالنسبة للديناميكية الاقتصادية ليس عدد الشركات وحجمها، ولكن معدلات إنشاء الشركات وبقائها ونموها وخروجها - أي أداء ريادة الأعمال في الاقتصادات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2013).

ومن المؤكد أن أداء ريادة الأعمال في الاقتصاد يعتمد على العديد من العوامل، من استقرار الاقتصاد الكلي إلى جودة نظام التعليم وإطار المنافسة. يركز هذا الفصل على ثلاثة عوامل قد تكون محركات مهمة لتنمية القطاع الخاص في سياق الاقتصادات المتوسطة التي تتميز بانخفاض مستويات إنشاء المشاريع الرسمية وهيمنة الدولة على الاقتصاد: (1) توافر خدمات تطوير الأعمال وإمكانية الوصول إليها، (2) سهولة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المشتريات العامة، و(3) وضع تدابير لتعزيز تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما من خلال الصادرات.

ويخلص هذا التقييم المرحلي إلى أنه قد تم اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات في المجالات الثلاثة التي تم تحليلها في هذا الفصل (انظر الجدول 4.1). لكن على الرغم من وجود العديد من الجهات التي تقدم خدمات لتنمية الأعمال، تتوفر معلومات قليلة جداً حول ما تقدمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالمثل، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة، فإن المعلومات الملموسة عن النتائج نادرة. وأخيراً، على الرغم من المبادرات الجارية لتسهيل الصادرات والوصول إلى أسواق جديدة، لا تزال النتائج فيما يتعلق بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها غير واضحة.

الجدول 4.1. لمحة حول تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| تنويع خدمات تطوير الأعمال وإمكانية الوصول إليها | وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة والمشتريات الإلكترونية | | حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم | غيرها | تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم |
|---|---|-----------------------|--------------------------------------|---|---|
| | المشتريات الإلكترونية | المشتريات الإلكترونية | | | |
| تنوع خدمات دعم تنمية الأعمال التجارية منخفض نسبياً؛ مبادرات معظمها حكومية. | X | | | التعاقد من الباطن ممكن | يتم وضع استراتيجية وطنية للتصدير ولكن لا تتمتع بأي صلة واضحة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. |
| خدمات دعم تنمية الأعمال أغلبيتها مدعومة من قبل المانحين أو القطاع العام | | | | سند ضمان مخفض قانون المشتريات الجديد لعام 2016 | عدة استراتيجيات تدويل بما في ذلك التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. |
| خدمات دعم تنمية الأعمال بتمويل القطاع العام وتسليم القطاع الخاص من خلال مراكز تطوير الأعمال الصغيرة (MAOF). | X | | | تعديل قانون المشتريات لعام 2016 | عدة تدابير جديدة، لا سيما مبادرة "Smart Money Initiative". |
| تنوع كبير في الخدمات. يهدف المرصد المعني بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات حول خدمات تنمية الأعمال. | X | | | أنظمة جديدة للمشتريات | هناك بعض الجهود الجارية، لا سيما تخفيف قواعد المنشأ لسوق الاتحاد الأوروبي، ولكن النتائج المسجلة محدودة. |
| تنوع كبير في الخدمات. مشاريع جديدة لتعزيز مقدمي خدمات تنمية الأعمال والوصول إلى المعلومات. أعدت وزارة الاقتصاد دليلاً لتعميم المعلومات حول خدمات تنمية الأعمال. | X | X | | تُنشر المعلومات على الإنترنت | عدة تدابير جديدة ولكن لم يتحقق أي تقدم ملموس بعد. سيتم تطوير استراتيجية لصادرات الصناعة. |
| تنوع خدمات تنمية الأعمال بما في ذلك الخدمات بتمويل من القطاع العام وبتسليم من القطاع الخاص. إدخال نظام "المقاول الذاتي" | | | | إجراءات مبسطة مستوى تأهيل تناسبي | تقدم مهم بما في ذلك رقمنة الإجراءات التجارية. |
| تقديم العديد من خدمات تنمية الأعمال في القطاع الخاص؛ يقدم قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد الوطني المعلومات. | X | X | | قانون المشتريات الجديد لعام 2014 معاملة تفضيلية للمنتجات المحلية | استراتيجية التصدير الجديدة ومجلس تصدير للقطاعين العام والخاص. |
| تقديم خدمات تنمية الأعمال من قبل القطاعين العام والخاص في كافة البلاد. | | | | أحكام موحدة بموجب المرسوم رقم 1039 لعام 2014 عقوبات على المدفوعات المتأخرة | توجد عدة مبادرات، بما في ذلك المشاركة في "شبكة المشاريع الأوروبية" (EEN). |

يمكن إعلام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال باتساع وزيادة توافر خدمات تنمية الأعمال بشكل أفضل.

تتمتع خدمات تنمية الأعمال بالقدرة على تحسين أداء الشركات وقدرتها التنافسية عبر مجموعة واسعة من الأنشطة. تتألف خدمات تنمية الأعمال من تقديم المشورة والخبرات الخارجية المتخصصة بشكل مؤقت لتكميل الموارد والقدرات الداخلية. إن توفر سوق متنوعة وتنافسية لقطاع الخدمات لتنمية الأعمال هو مطلب أساسي لتطوير نسيج صحي لريادة الأعمال، ما يسمح للشركات بالحصول على التوجيه، والانخراط في بناء القدرات، وتقييم وتحسين أدائها.

إن سوق خدمات دعم تنمية الأعمال متنوع للغاية في جميع أنحاء منطقة المتوسط، إذ توفر المنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى خدمات لرواد الأعمال من النساء والشباب، والشركات المتناهية الصغر والشركات الصناعية والخدماتية، إلخ. وفي ضوء هذا التنوع، من المهم إتاحة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال إلى المعلومات بسهولة.

التقدم المحرز منذ عام 2014

يخلص هذا التقييم المرحلي إلى أن عرض خدمات تنمية الأعمال على ارتفاع في منطقة المتوسط، مع مشاركة مستمرة من قبل الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية. إن الخدمات متنوعة وتستهدف عدة أنواع من المستفيدين، من رواد الأعمال الشباب والنساء إلى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

بشكل عام، يمكن للمنطقة تحسين سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات، لتتراوح من طبع وتوزيع النشرات إلى إنشاء بوابات إلكترونية شاملة:

- لا يزال الأردن يملك سوقاً متنوعاً وشاملاً لخدمات تنمية الأعمال. ومن بين أهم المنظمات وأكثرها نشاطاً في هذا الصدد: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (جدكو)، ومركز تطوير الأعمال، والعديد من المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، وجمعيات الأعمال وغرف الصناعة والتجارة. إن المعلومات حول خدمات الدعم لها مصادر متعددة، لكن يتمتع مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتفويض لإتاحة هذه المعلومات بشكل مركزي.

- لا يزال لبنان يتمتع بسوق غني لخدمات تنمية الأعمال، بفضل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني. كما تم إطلاق مبادرات جديدة، مثل "مرفق المساعدة الفنية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، الذي يهدف إلى توسيع نطاق خدمات دعم تنمية الأعمال في مجالات مثل ابتكار المنتجات ورصد وتقييم الخدمات. لزيادة كمية المعلومات المتوفرة حول خدمات تنمية الأعمال وغيرها من تدابير الدعم، نشرت وزارة الاقتصاد دليل "What's in Lebanon for SMEs 2017".

- يمثل مقدمو خدمات تنمية الأعمال في السلطة الفلسطينية¹ شبكة متنوعة وثرية من المؤسسات العامة والخاصة والممولة من قبل المانحين. يسهل قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التابع لوزارة الاقتصاد الوطني الوصول إلى المعلومات المتعلقة بخدمات تنمية الأعمال ومقدمي هذه الخدمات.

قامت وكالة المغرب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بإعادة هيكلة عرض خدمات دعم تنمية الأعمال لاستهداف أنواع مختلفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبإنشاء برنامج خاص لرواد الأعمال العاملين بمفردهم:

- في المغرب، لا يزال قطاع خدمات تنمية الأعمال متنوع للغاية، مع حضور قوي لمقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص. قامت المغرب المقاولات بإعادة هيكلة برامج الدعم الخاصة بما يتماشى مع خطوط عملها الإستراتيجية. ويدعم برنامجان رئيسيان، هما "Istitmar Croissance" و "Tahfiz"، الجهود التي تبذلها المشاريع المتناهية الصغر لاستثمار وتحديث أنظمتها. يتم تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال *Imtiaz Croissance*، التي تشارك في تمويل المشاريع الاستثمارية، و *Moussanada*، التي تمول خدمات المساعدة التقنية. ومن بين أهم التحسينات نعد إدخال نظام "المقاول الذاتي" (*auto-entrepreneur*)، الذي يخلق حوافز وتدابير دعم تسعى إلى تشجيع روح المبادرة. أطلق هذا النظام في عام 2015، وهو يستهدف 20 ألف مستفيد في السنة ويُعتبر كمبادرة مبتكرة لتقليص الاقتصاد غير الرسمي في المغرب.

في الجزائر ومصر، إن معظم مزودي خدمات تنمية الأعمال هم من المؤسسات العامة، بينما تتم إدارة مراكز خدمات تنمية الأعمال في إسرائيل من قبل القطاع الخاص وفي تونس هناك حضور قوي للمنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية:

- إن سوق الجزائر أقل تنوعاً في مجال خدمات تنمية الأعمال مقارنةً بباقي بلدان المنطقة. من خلال برنامج "National Upgrading Programme"، الذي تديره الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، تواصل الحكومة دورها كفاعل رئيسي يقدم الدعم للشركات الصناعية، بما يتماشى مع الإستراتيجية الاقتصادية العامة في البلاد. علاوة على ذلك، لم يعد برنامج *PME II*، الذي يقدم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتمتع بإمكانات للنمو في عام 2014، قيد التشغيل.

- تتمتع مصر بسوق خدمات لتنمية الأعمال متنوع نسبياً، على الرغم من أن الجهات الفاعلة الرئيسية لا تزال تتألف من هيئات حكومية مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA) ومركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فقد ركزت المبادرات الأخيرة التي يقودها المانحون على تشجيع وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى خدمات تنمية للأعمال، مع دعم نشر هذه الخدمات في جميع أنحاء البلاد.
- تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إسرائيل بسوق واسع وتنافسي استمر في التحسن خلال السنوات الأخيرة. كما ارتفع عدد مراكز تطوير الأعمال الصغيرة (MAOF) من 26 إلى 40 منذ عام 2014. توفر هذه المراكز، التي يمولها القطاع العام والتي يديرها القطاع الخاص، خدمات مدعومة ومصممة حسب الطلب، كما تخدم كمحطات واحدة للإجراءات، فتتيح الوصول إلى خطط الدعم الحكومية الأخرى.
- تتحلّى تونس بمصادر متنوعة من خدمات تنمية الأعمال وجهات فاعلة عدة في هذا المجال، بما في ذلك وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، ومراكز الأعمال التابعة لوزارة الصناعة وعدد من حاضنات الأعمال. كما أن منظمات المجتمع المدني نشطة في هذا المجال. فمثلاً يدعم المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية (ITDD) رواد الأعمال الشباب في تطوير خطط العمل والتواصل مع المؤسسات العامة. تتوفر معلومات حول الخدمات المتاحة، على الرغم من أنها مبعثرة، على العديد من المواقع الإلكترونية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

يمكن للمنطقة تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمجموعة خدمات تنمية الأعمال المتوفرة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ عدد من التدابير التي تتراوح من المنشورات (المتوفرة في لبنان) إلى المراسد المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (غير المتوفرة بعد بشكل كامل، ولكن يتم تطويرها في الأردن والمغرب).

يمكن تعزيز المشتريات الإلكترونية لتسهيل مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيها.

تمثل عقود المشتريات العامة، في المتوسط، حوالي 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016). ويمثل هذا مصدراً كبيراً للإيرادات يمكن أن يساهم، إذا ما استخدم بشكل صحيح، في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كبير. ومع ذلك، يمكن استبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشتريات العامة بسبب ارتفاع حجم العقد والعمليات الإدارية المعقدة ومتطلبات التأهيل المسبقة الانتقائية للغاية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فجوات في المعلومات ولا تتمتع بالقدرة على استكمال الوثائق المطلوبة، ما يقلل من فرصها في المناقصات العامة. ونتيجة لذلك، تميل الشركات الكبرى فقط إلى التنافس على العقود العامة.

التقدم المحرز منذ عام 2014

اتخذت عدة اقتصادات تدابير لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة، مثل تقسيم العطاءات إلى فئات، وإدخال عقوبات على المدفوعات المتأخرة، وإلغاء رسوم المشاركة في بعض عقود الشراء، إلخ. إن هذه التدابير إيجابية، لكن لا يزال استخدام المشتريات الإلكترونية محدوداً. يمكن أن يؤدي إنشاء إجراءات إلكترونية للمشتريات العامة إلى زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة بشكل كبير.

على الرغم من إمكانية زيادة استخدام المشتريات الإلكترونية في المنطقة، تعمل اقتصادات مثل إسرائيل والأردن وتونس على تحسين أنظمة المشتريات الإلكترونية الموجودة أو إدخال أنظمة جديدة:

- تعيش إسرائيل تطوراً في هذا المجال بفضل العديد من منصات الشراء الإلكترونية الرائدة مثل Menorah أو Zohar للتشاور وتقديم للمناقصات.
- يقوم الأردن بتطوير نظام مشتريات إلكترونية بالتعاون مع وكالة كوريا للتعاون الدولي وسيخلق نظاماً مركزياً للمشتريات يشمل الكيانات ومقدمي العطاءات والموردين. وتم اعتماد أنظمة جديدة للمشتريات وأنشئ هيكل رقابي لنظام المشتريات العامة.
- تتمتع تونس بنظام مشتريات إلكترونية، لكن تم إطلاق في عام 2016 مشروع جارٍ حتى الآن لإصلاح إجراءات المشتريات العامة الإلكترونية. كخطوة أولى، حل المرسوم رقم 1039 لعام 2014 محل جميع التشريعات السابقة ذات الصلة. كما اتخذت تونس عدة تدابير لتشجيع مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل توفير المعلومات حول الفرص المتاحة بسهولة، وتقييم العقوبات على التأخر في السداد، وإسداء فترة لا تقل عن 30 يوماً لتقديم العطاءات انطلاقاً من تاريخ نشر الإشعار.

راجعت العديد من الاقتصادات المتوسطة الإطّار القانوني للمشتريات العامة:

- اعتمدت مصر قانوناً جديداً للمشتريات العامة في عام 2016، ما أدى إلى تعزيز الشفافية في المشتريات العامة (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، 2017). يخفض هذا القانون الجديد من سند الضمان المطلوب من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسبة 50٪ أثناء المشاركة في المناقصة العامة. وتخصص بوابة رسمية للمشتريات العامة على المستوى الوطني، ما يسمح لجميع الشركات بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمناقصات العامة.² من المتوقع أن يوقع جهاز تنمية المشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهيئة الخدمات الحكومية بروتوكول لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة.
- في عام 2016، قامت إسرائيل بتعديل قانون المناقصات الإلزامية وأنظمة المناقصات الإلزامية لتفادي استبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من العقود العامة. وبالتالي تنشر إدارة المشتريات الحكومية التابعة لوزارة المالية مناقصات مركزية وتعمم القوانين والأنظمة المتعلقة بالمشتريات العامة. لكن لدى السلطات المحلية قواعدها وأنظمتها الخاصة ولا تحتاج إلى الالتزام بإدارة المشتريات الحكومية، على الرغم من الجهود المتواصلة لمواءمة العمليات المحلية مع العمليات المركزية (فمثلاً تقع المشتريات من قبل المدارس تحت مسؤولية البلدية).
- وافقت السلطة الفلسطينية على قانون المشتريات لعام 2014. ووفقاً للمشاروات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، فإن القانون مفتوح وشفاف وترد معلومات عنه على موقع إلكتروني.
- اتخذت بلدان أخرى تدابير مختلفة لتشجيع مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشتريات العامة:
- في الجزائر، ينص المرسوم الخاص لعام 2015 على إمكانية التعاقد من الباطن للشركات الفائزة بالعقود، ما يزيد من فرص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشاركة في السوق بشكل غير مباشر كجهات موردة للشركات. لكن ما من بيانات حول تأثير هذا التدبير. لا تتحلّى الجزائر بعد بنظام للشراء الإلكتروني.
- في لبنان تم اتخاذ بعض التدابير لزيادة كمية المعلومات المتوفرة حول فرص المشتريات العامة عبر الإنترنت وفي الصحف. كما تتم مناقشة مشاريع قوانين لتحديث نظام المشتريات.
- قام المغرب بتبسيط الإجراءات المتعلقة بتبرير المعايير الفنية؛ وإدخال سلفة نقدية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحائزة على العطاء؛ وإنشاء المعرف الفريد الذي يسهل الوصول إلى المعلومات المالية للشركة.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

بذلت كافة الاقتصادات المتوسطة جهوداً لتسهيل مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشتريات العامة. لكن لم يضع أي اقتصاد آلية شاملة لرصد مشاركة الشركات المنخرطة في العقود العامة. ولذلك يمكن أن تنتظر الاقتصادات المتوسطة في إطلاق مرصد للمشتريات. كما يمكن أن تستفيد العديد من هذه الاقتصادات، وخاصةً الجزائر ولبنان والسلطة الفلسطينية، من إدخال آليات الشراء الإلكتروني.

لقد بذلت بعض الجهود لتشجيع الصادرات والوصول إلى الأسواق، ولكن الروابط مع سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تظل ضعيفة في معظم الحالات.

تحدد العديد من العوامل إمكانات / أداء التصدير لشركة ما، ولا تتأثر كلها (أو لا يجب أن تتأثر) بالسياسات العامة. فمثلاً قد يكون القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة عاملاً رئيسياً في توجهاتها الدولية. كما يمثل حجم السوق المحلي ومستوى تطور الأعمال عاملاً آخر. لكن ينبغي أن تهدف السياسات إلى إزالة الحواجز وتيسير وصول الشركات التي تتمتع بإمكانات وطموحات للتصدير إلى الأسواق الدولية.

التقدم المحرز منذ عام 2014

يخلص هذا التقييم المرحلي إلى عدة مبادرات تهدف إلى زيادة الصادرات وتنويع الأسواق، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات للتصدير والتوقيع على اتفاقات جديدة. ومع ذلك، تغيب الروابط الملموسة مع تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى الحقائق والأرقام المتعلقة بزيادة الأعمال التجارية الدولية، باستثناء إسرائيل والمغرب.

اعتمدت الجزائر ومصر والسلطة الفلسطينية استراتيجيات جديدة لتعزيز الصادرات:

- تقوم الجزائر بتطوير استراتيجية لترويج الصادرات الوطنية (كما ذكرت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية) التي تهدف إلى إزالة الحواجز الإدارية والتقنية أمام التجارة الدولية.
- طورت مصر ثلاث استراتيجيات مترابطة تتضمن تعزيز الصادرات: استراتيجية صناعية واستراتيجية لتنمية الصادرات واستراتيجية الصادرات لأفريقيا.
- واصلت السلطة الفلسطينية إحراز التقدم في هذا المجال من السياسة، ولا سيما من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتصدير وإنشاء مجلس للصادرات يجمع القطاعين العام والخاص.

وقد طبقت اقتصادات أخرى تدابير مختلفة مثل تمويل برامج تخصص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (إسرائيل)، وإبرام اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي بشأن قواعد المنشأ (الأردن)، ورقمنة الإجراءات التجارية (المغرب):

- نفذت إسرائيل عدداً من المبادرات الجديدة، بما في ذلك برنامج التجارة الخارجية "Smart Money" (الأموال الذكية) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي يوفر التدريب والقروض للخدمات الاستشارية التسويقية. مثال آخر هو برنامج Shalev الذي يقدم قروضاً للمشاريع المتناهية الصغر حتى تتمكن من تطوير أنشطة التسويق والتخطيط للأعمال والتدريب.
- قام الأردن بمبادرات مختلفة في هذا المجال، لا سيما بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وأبرزها هو تبسيط قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي من أجل تحفيز اندماج القوى العاملة السورية في الأردن. لكن بحلول تموز / يوليو 2017، أفادت بعض التقديرات أن ثمانين شركة فقط قد اعتبرت أنها تلي الشروط، وأن اثنتين فقط استفادت منها فعلياً.
- يسير المغرب نحو بيئة أكثر دولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن بين التحسينات ذات الصلة نذكر تنفيذ PortNet، وهي منصة افتراضية للقيام بإجراءات التجارة الخارجية في الموانئ. يهدف المغرب إلى تحقيق الرقمنة الكاملة لإجراءات التجارة الخارجية بحلول عام 2020.

تم اتخاذ تدابير أقل في لبنان وتونس:

- يسجل لبنان تقدماً ضئيلاً في هذا المجال. فقد تم إدخال عدد من المبادرات لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى السنوات القليلة الماضية، لكن من دون إطار شامل وواضح ومتناسك. تتضمن "الرؤية العامة للقطاع الصناعي اللبناني 2025" قسماً حول زيادة الصادرات الصناعية مع سلسلة من الإجراءات في هذا المجال وتحديد الأطراف المسؤولة. لكن لم يتم تأسيس وكالة لترويج الصادرات بعد ولا توجد إستراتيجية لترويج الصادرات.
- بذلت تونس العديد من الجهود في هذا المجال على مدى السنوات القليلة الماضية بدعم تقني من الهيئات متعددة الأطراف. كما انضمت أيضاً إلى شبكة المشاريع الأوروبية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

لقد بذلت جميع الاقتصادات المتوسطة جهوداً لتعزيز الصادرات والوصول إلى الأسواق. لكن نادراً ما ترتبط هذه الجهود بوضوح بتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى الرغم من أن استراتيجيات واتفاقات التصدير غالباً ما تضمنت جوانب تتعلق بتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الصلة بالأفعال والنتائج الملموسة تكاد تكون غائبة.

سبل المضي قدماً

يعتبر دعم إنشاء ونمو المشاريع من خلال خدمات تنمية الأعمال وتحسين فرص الوصول إلى المشترية العامة والأسواق الدولية مجالاً هاماً من السياسات عملت معظم الاقتصادات المتوسطة على معالجته من خلال عدد كبير من البرامج والمبادرات. مع ذلك، لا يجد هذا التقييم المرحلي سوى القليل من الأدلة من حيث النتائج الفعلية. وبالتالي قد يوحي ذلك إلى (1) أن هذه المبادرات قد بقيت عند مرحلة إعلان النوايا من دون تطوير استراتيجيات واضحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ أو (2) أنه لم يتم ربط الإجراءات بالنتائج، مع غياب الأدلة حول مدى استفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المبادرات العديدة في مجالات السياسة الثلاثة هذه؛ أو (3) الإثنتين معاً.

بشكل ملموس، يقدم هذا التقييم المرحلي الإجراءات التالية للاقتصادات المتوسطة:

- توحيد ونشر معلومات شاملة عن برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال التي تقدمها المؤسسات المختلفة (مثل الوكالات الحكومية وموردي القطاع الخاص والمناحين).
- نشر نتائج عمليات الجرد هذه وجعلها متاحة بسهولة للمستفيدين من خلال وسائل بسيطة مثل الكتيبات ومن خلال أليات شاملة مثل مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تطبيق أنظمة المشترية الإلكترونية وتتبع مدى فائدة التدابير المحددة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل تقسيم العطاءات وتسهيل شروط الشراء وتوفير الدفعات المقدمة، إلخ). قد تكون مرصد المشترية أداة مفيدة لتقييم فعالية هذه التدابير ويمكن ربطها بمرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تحسين ربط استراتيجيات تعزيز الصادرات مع تدابير ملموسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستفادة من هذه الاستراتيجيات، وتتبع ما إذا كانت الصادرات أو التجارة بشكل عام (الصادرات والواردات) تتزايد بشكل فعلي، وإلى أي مدى تفيد هذه النتائج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل الوصول إلى مدخلات أفضل جودة وأقل سعراً أو الوصول إلى الأسواق بشكل إضافي).

ملاحظات:

¹ بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يعود الاختصار "PA" (بالإنجليزية) للسلطة الفلسطينية ويعرّف إما الأراضي في الضفة الغربية وغزة تحت السلطة الفلسطينية أو إدارتها، وفقاً للسياق. بالنسبة للمفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي المساهمة في التقرير، يعود الاختصار "PA" لفلسطين ومؤسساتها. لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يمس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

² <https://etenders.gov.eg>.

فهرس

EBRD (European Bank for Reconstruction and Development) (2017), *Egypt country strategy report*, EBRD, London.

OECD (2016), *Stocktaking Report on MENA Public Procurement Systems*, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/governance/ethics/Stocktaking_MENA_Public_Procurement_Systems.pdf.

OECD/IDRC (2013), *New Entrepreneurs and High Performance Enterprises in the Middle East and North Africa*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264179196-en>.

الفصل 5. تنمية رأس المال البشري الريادي

يدرس هذا الفصل مبادرات تنمية رأس المال البشري لريادة الأعمال وتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات المتوسطة. ويركز على ثلاثة مجالات: تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي (العام والمهني)؛ التدريب على ريادة الأعمال للمرأة؛ وتنمية المهارات لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويخلص التحليل إلى أنه على الرغم من أن الاقتصادات المتوسطة قد حسنت أطر سياساتها في هذا المجال، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك تنفيذ السياسات وجمع وتحليل البيانات حول توفير التدريب وتقييمه.

التوصيات الرئيسية هي كما يلي:

1. ينبغي أن تبني الحكومات شراكات تضم أصحاب مصلحة متعددين وتنتشر عبر الوزارات لضمان التنفيذ الفعال لخطط العمل المتعلقة بتدريس ريادة الأعمال التي قد تقع تحت استراتيجيات وطنية مختلفة (مثل التعليم والتدريب المهنيين والعمالة والتنمية الاقتصادية والصادرات). يمكن أن يشمل ذلك تشجيع ريادة الأعمال كجهد الكفاءات الرئيسية بالإضافة إلى المهارات التجارية. كما يمكن للاقتصادات المتوسطة الاعتماد على المبادرات القائمة على المشاريع لتحقيق نهج نظامي عن طريق إدخال تعليم ريادة الأعمال في المناهج الوطنية على جميع مستويات التعليم.
2. يمكن للاقتصادات المتوسطة أن تتقدم نحو اتباع نهج شاملة لدعم تنمية ريادة الأعمال لدى النساء، بدلاً من اتخاذ تدابير وإجراءات سياسية فردية. وقد تجمع النهج الشاملة بين التدريب والتوجيه والإرشاد وإنشاء الشبكات. كما يمكن للحكومات أن تواصل جهودها لإنتاج وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس لإتاحة تصميم السياسات بشكل يلبي احتياجات رائدات الأعمال.
3. من المهم أن تتوفر في البلدان المتوسطة بيانات أكثر تطوراً بشأن التدريب المتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما فيما يتعلق بإمكانيات التصدير. وينبغي أن تقوم مؤسسة رائدة داخل البلد بتنسيق البيانات والمعلومات على نطاق أوسع (مثل الممارسات الجيدة) لدعم الحكومة في تحديد أولويات السياسة وتخصيص الموارد.

تتوفر البيانات الإحصائية لإسرائيل من قبل السلطات الإسرائيلية ذات الصلة وتحت مسؤوليتها. إن استخدام مثل هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يخل بمكانة مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب أحكام القانون الدولي.

يتمثل أحد أهداف هذا التقييم المرحلي في دعم جهود الاقتصادات المتوسطة لتطوير رأس مال بشري أكثر ريادة في مجال الأعمال كوسيلة لزيادة إمكانية التوظيف وتعزيز القدرة التنافسية. تم تحديد ثلاثة أهداف تتعلق بإمكانيات المنطقة وبنيتها الديمغرافية وتحدياتها الرئيسية: (1) الشباب، الذين يشكلون جزءاً هاماً من إجمالي السكان (من 36.8% في السلطة الفلسطينية إلى 20.9% في تونس)؛ (2) النساء، نظراً لمستويات المشاركة المنخفضة بشكل خاص في سوق العمل في المنطقة العربية (تتراوح بين 16.6% في الجزائر و26.6% في تونس)؛ (3) المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتمتع بإمكانية تدويل أعمالها كوسيلة لتعزيز الابتكار.

إن بناء ريادة الأعمال كإحدى الكفاءات الرئيسية هو التحدي القادماً لصانعي السياسات والمدارس.

تبقى إمكانية توظيف الشباب أولوية قصوى في المنطقة. يعد تحسين إمكانية توظيف الشباب وتعزيز ريادة الأعمال من خلال التعليم أحد الحلول الممكنة لمشكلة ارتفاع معدل البطالة بين الشباب (بين 25% و40%) والظاهرة المتنامية للشباب "خارج حلقة التعليم أو التوظيف أو التدريب" (NEETs). تظهر البيانات الحديثة أن هذه الفئة تمثل حوالي 30% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في مصر والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس و20% في الجزائر ولبنان. إن ارتفاع هذه المعدلات لها تأثير سلبي على التوظيف، والأرباح المستقبلية والوصول إلى وظائف ذات جودة. إذ للتعليم والتدريب دور رئيسي في تطوير ثقافة ريادة الأعمال للشباب للعثور على وظيفة بسهولة أكبر وللمساهمة في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للبلدان.

يستكشف هذا القسم كيفية تشجيع تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي، سواء في التعليم العام أو التعليم والتدريب المهنيين. ويتم إيلاء اهتمام خاص لريادة الأعمال ككفاءات رئيسية يسعى إليها أرباب العمل بشكل متزايد في هذا العالم سريع التغيير. كما يصف هذا القسم وضع البلدان من حيث الحوار والشراكات في مجال السياسات، بالإضافة إلى إعطاء دروس حول ريادة الأعمال في المدارس، بما في ذلك التعاون بين المدارس والمشاريع.

يظهر التقييم أن تعلم ريادة الأعمال لا يزال يركز بشكل كبير على تطوير مهارات العمل، مثل محو الأمية المالية وتطوير خطط الأعمال. ومن الضروري زيادة توعية مدرّاء المدارس والمدرسين ورباطات الطلاب ورباطات الآباء وواضعي السياسات لضمان فهم الحاجة اللاحقة إلى تطوير ريادة الأعمال "ككفاءة رئيسية". يركز ذلك على غرس روح ريادة الأعمال التي تتحلّى بالمبادرة والمسؤولية والنشاط والاستثنائية والشجاعة والمثابرة في إنجاز المشاريع (المفوضية الأوروبية، 2018). تظهر الأبحاث أنه من خلال تعزيز هذا السلوك، سيكون لدى الشباب فرصة أكبر للمشاركة الناجحة في المجتمع كمواطنين نشطين وسيقومون بإدارة حياتهم بشكل أفضل في عالم يزداد تعقيداً (المفوضية الأوروبية، 2017).

منذ عام 2014، قامت كافة الاقتصادات المتوسطة بإضافة تعليم ريادة الأعمال في سياسات اجتماعية واقتصادية مختلفة:

- لدى تونس استراتيجية منفصلة لتعلم ريادة الأعمال، في حين يستهدف المغرب بوضوح تعزيز تعلم ريادة الأعمال في رؤيته الاستراتيجية لنظام التعليم وفي إستراتيجية التأييل المهني 2021. في الاقتصادات الأخرى، يرد تعلم ريادة الأعمال في الاستراتيجيات المختلفة، مثل خطط التنمية الوطنية (الجزائر)، الاستراتيجيات التعليمية أو المتعلقة بالشباب (لبنان والسلطة الفلسطينية)، أو الاستراتيجيات الاقتصادية (مصر وإسرائيل والأردن)

ولأن تعلم ريادة الأعمال ليس له مصدر معيّن، فمن المهم بناء شراكات وطنية منظمة لضمان موازنة مختلف مجالات السياسة. للأسف، هذا مفقود في معظم منطقة المتوسط. يجب أن تشمل هذه الشراكات الوطنية مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلين عن وزارات التعليم والعمالة والاقتصاد، بالإضافة إلى المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المعلمين والشباب ورواد الأعمال والجهات المانحة، لتوجيه المبادرات القطرية (ومن ثم رصدها وتقييمها) المتعلقة بتعلم ريادة الأعمال على نحو صحيح. وفي هذا الصدد، يجب وضع خطط عمل لتحديد كيفية إدماج تعلم ريادة الأعمال في التعليم والتدريب الرسميين وغير الرسميين.

- يعمل لبنان حالياً على خطة عمل متعددة السنوات لدمج تعلم ريادة الأعمال في نظام التعليم الوطني، بما في ذلك تقدير الميزانية وتوضيح أدوار ومسؤوليات مختلف الشركاء المعنيين.

حققت عملياً كافة الاقتصادات تقدماً في تعزيز تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي الأعلى منذ عام 2014. لكن ريادة الأعمال غير واردة في إطار المناهج الوطنية للتعليم الثانوي (العام والتعليم والتدريب المهنيين) ككفاءة رئيسية في أي من الاقتصادات المتوسطة. يشكل الإطار العام الأوروبي لمهارات ريادة الأعمال، المعروف باسم *EntreComp* (المفوضية الأوروبية، 2018) أداة مفيدة لفهم وتطوير ريادة الأعمال باعتبارها كفاءة بحد ذاتها.

- في مصر، استوحى المشروع التجريبي "إمكان"¹ الواقع في محافظة الأقصر من هذا الإطار لإصلاح المناهج وصياغة نتائج تعلم ريادة الأعمال لمدارس التعليم والتدريب المهنيين.
- في السلطة الفلسطينية، تقوم جامعة بوليتكنك فلسطين، الفائزة بجائزة الممارسات الجيدة لمؤسسة التدريب الأوروبية لعام 2017 لتشجيعها للكفاءات الرئيسية في ريادة الأعمال في التعليم والتدريب المهنيين، بحملات توعية في مجتمع التعليم العالي على نطاق واسع باستخدام الإطار الأوروبي لمهارات ريادة الأعمال (*EntreComp*).

هناك العديد من الممارسات الجيدة في مجال تعليم ريادة الأعمال بشكل عام وفي مدارس التعليم والتدريب المهنيين في المرحلة الثانوية. ويتمثل التحدي الآن في الانتقال إلى نهج نظامي عن طريق إدخال تعليم ريادة الأعمال في المناهج الوطنية على جميع مستويات التعليم. من الأمثلة الجيدة لترويج تعليم ريادة الأعمال ما يلي:

- في الأردن، يقوم مشروع "My Entrepreneurial Project" بتعزيز الإبداع والعمل الجماعي والمبادرة للشباب لتحفيز ريادة الأعمال والعمل الحر كخيار مهني. إن "إنجاز²" هي شريك نشط في المنطقة، حيث توفر فرصاً لطلاب المدارس الثانوية من خلال خلق تجارب عملية.
- بدأت تونس مشروعاً يطل كامل نظام التعليم والتدريب المهنيين. ويشمل إصدار ميثاق وطني لتعلم ريادة الأعمال لتحديد مجال السياسة هذا كأولوية. وكجزء من النهج المتكامل، تعمل تونس أيضاً على تطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين قبل الخدمة وأتائها - بما في ذلك دمج ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية.
- وضعت إسرائيل مبادئ توجيهية للمعلمين حول كيفية تعزيز ريادة الأعمال خلال الحصص الدراسية.

لكن على الرغم من أن السياسات الوطنية تسلط الضوء على أهمية التعاون بين المؤسسات والمدارس في جميع بلدان المتوسط، فإن البيانات نادرة جداً حول عدد المدارس الثانوية (بما في ذلك التعليم والتدريب المهنيين) التي أقامت شراكات منظمة مع المؤسسات. يشكل جمع البيانات حول التعاون بين المؤسسات والمدارس عاملاً مهماً لتكييف السياسات وتحديد الأهداف وتحفيز المؤسسات والمدارس على إقامة مشاريع مشتركة. يظهر التقييم أن التعاون بين المؤسسات والمدارس، بشكل عام، أكثر وضوحاً في التعليم والتدريب المهنيين. لذا يكمن التحدي في توسيع هذا التعاون ليشمل نظام التعليم العام.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

تحتاج الاقتصادات المتوسطة إلى بناء شراكات وطنية لتنفيذ سياسات تعليم ريادة الأعمال الموصى بها منذ التقييم الأخير. ينبغي أن تشمل هذه الشراكات، التي من المفترض أن تستند إلى خطط عمل ملموسة، ممثلين من وزارات التعليم والعمالة والاقتصاد، بالإضافة إلى المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المعلمين والشباب ورواد الأعمال والجهات المانحة. على البلدان بذل المزيد من الجهود للانتقال من المبادرات القائمة على المشاريع إلى نهج نظامي عن طريق إدخال تعليم ريادة الأعمال في المناهج الوطنية على جميع مستويات التعليم. إن التركيز الإستراتيجي على ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية هو التحدي التالي لجميع أنظمة التعليم والتدريب، ويجب أن تشمل برامج التلمذة المهنية فرصاً للشباب لتطوير المهارات المرتبطة بريادة الأعمال، مثلاً من خلال العمل داخل إدارة المؤسسة.

ينمو الزخم في ريادة الأعمال لدى النساء ويتطلب ذلك استجابة شاملة على صعيد السياسات.

يشير قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة (SBA) إلى تأثير الفجوة بين الجنسين في انخفاض عدد رائدات الأعمال (المفوضية الأوروبية، 2008). يعترف اليوم الفكر السياسي الحديث بالأسباب المعقدة الكامنة وراء انخفاض عدد رائدات الأعمال، والحواجز المجتمعية التي تحد من وصول المرأة إلى الثروة والسلطة. يحدد إطار قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة أهدافاً لرفع نسبة رائدات الأعمال ومشاركتهم في الأنشطة التجارية في جميع القطاعات الاقتصادية.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هناك فجوات كبيرة في مشاركة المرأة في سوق العمل والعمل الحر وريادة الأعمال بالإضافة إلى الاختلافات الكبيرة بين الجنسين في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ومناصب إدارية وفرص عمل بشكل عام. فتتخف نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 25.33% (منظمة العمل الدولية، 2017)؛ وتتمتع 8.38% من الشركات بمديرة على مستوى عالٍ، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 18.6% (مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، 2017). تحصل النساء في المنطقة على دعم محدود، يأتي في المقام الأول من الأسرة وبعض برامج دعم تطوير الأعمال (الاتحاد الأوروبي، 2017).

وبينما تُعزى هذه التفاوتات في المقام الأول إلى العوامل القانونية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية الخارجية، ينبغي أن تكون مهارات المرأة وكفاءاتها عامل رئيسي لتعزيز القدرات التي تمتلكها على قدم المساواة مع الرجل. تخوّل المهارات والكفاءات المتعلقة بريادة الأعمال لدى النساء من الإفلات من قيود الصوامع الاجتماعية والاقتصادية التي سيطرت عليهن تقليدياً، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الخاصة، وخلق فرص العمل والدخل لأنفسهن وللآخرين.

يلخص هذا القسم النتائج المتعلقة بريادة الأعمال لدى النساء في (1) السياسات وخطط العمل الحكومية؛ (2) تطوير ورصد وتقييم السياسات القائمة على الأدلة، بما في ذلك جمع البيانات وتطوير الشراكات؛ (3) التدابير المتخذة لتطوير المهارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكفاءات ريادة الأعمال لدى النساء. بشكل عام، يحدد التقييم الحالي ديناميكيات إيجابية في جميع البلدان وتقدماً كبيراً من حيث دعم السياسات لريادة الأعمال لدى النساء منذ صدور التقرير الأخير.

في عام 2014، كانت لدى معظم بلدان المتوسط - باستثناء الجزائر ومصر - تدخلات ظرفية. منذ ذلك الحين، تضافرت جهود الحكومات وشركائها، سواء على مستوى السياسات أو من خلال المبادرات المستهدفة، في إسرائيل والأردن ولبنان وتونس:

- في الجزائر، تركز خطة الحكومة (2017) بشكل قوي على تطوير ريادة الأعمال لدى النساء في المناطق الريفية.

- في الأردن، حددت خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022) والخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة (2013-2017) أهدافاً تفيد هذا المجال السياسي.
- أصبحت زيادة الأعمال لدى النساء اليوم من بين أهداف الاستثمار الحكومي في لبنان، وتم تعزيزها من خلال الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011 - 2021) واستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (2015-2020).
- في المغرب، يعتبر دعم زيادة الأعمال لدى النساء جزءاً من خطة الحكومة للمساواة (ICRAM 2012-206).
- كما أنشأت البلدان مجموعات ومنصات من أصحاب المصلحة المتعددين للتعاون في مجال زيادة الأعمال لدى النساء؛ ومثل على ذلك هو فرقة العمل بقيادة منتدى سيدات الأعمال في السلطة الفلسطينية.
- تحسنت نوعية ونطاق تحليل السياسات في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى تعزيز فعالية السياسة القائمة على الأدلة وقدرة الرصد والتقييم لدى الحكومات الوطنية:
- قامت المنظمات الدولية مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ((GIZ)، من خلال برنامج إقليمي بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ومثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بإعداد بحوث حول زيادة الأعمال لدى النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2017 ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2017).
- كما قامت الحكومات الوطنية بدراسات حول هذا الموضوع. على سبيل المثال، تناولت دراسة جدوى أجرتها وكالة المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة في إسرائيل (2017) الفجوات بين رواد الأعمال من النساء والرجال والعوامل التي تمنع المرأة من الانخراط في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية؛ كما أجرت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (2017) دراسة بعنوان "Women entrepreneurship in Jordan: women empowerment".
- من حيث توفير التدريب والدعم لزيادة الأعمال لدى النساء، تقوم الحكومات وشركاء دعم الأعمال، بتعزيز مهارات وكفاءات زيادة الأعمال لدى النساء في جميع أنحاء منطقة المتوسط:
- في مصر، تعتبر قابلية التوظيف والمهارات الرقمية محور دعم زيادة الأعمال لدى النساء من خلال استراتيجية تمكين المرأة (2030).
- في تونس، تعود كثرة برامج التدريب للشراكة بين الحكومة ورابطات زيادة الأعمال النسائية ورابطات تشجيع رائدات الأعمال.
- في إسرائيل، تعمل الحكومة تدريجياً على توسيع نطاق برامج زيادة الأعمال لدى النساء انطلاقاً من المجموعات المستهدفة الفردية وصولاً إلى تدابير الدعم القائمة على رؤية شاملة لأدوار المرأة واحتياجاتها في زيادة الأعمال.
- تركز الحكومة المغربية على وصول رائدات الأعمال إلى التكنولوجيا.
- في السلطة الفلسطينية، تقدم مبادرة "Start-up Palestine" مثلاً جيداً على كيفية تكييف الوصول إلى التمويل والتدريب لصالح رائدات الأعمال.

الاتخاذ المزيد من الإجراءات

- ينبغي أن يكون اهتمام السياسة أكثر هيكلية وتوحيداً، مع أدوات مدمجة للشراكة حول السياسات، مسترشدة بروية مشتركة وشاملة حول التحديات والأهداف المحددة في جميع مجالات السياسة التي تؤثر على الدولة وانتشار زيادة الأعمال لدى النساء. ويجب على الحكومات تخصيص مواردها لاحتياجات النساء الخاصة عند بدء أعمالهن التجارية وتنميتها، مع متابعة برامج دعم المشاريع الحرة المحايدة جنسياً. لذا ينبغي أن يقترن ذلك بتقييمات منهجية لأهمية البرنامج وجودته وفعالته وإمكانية الوصول إليه من قبل فئات مختلفة من السكان.
- لا يزال جمع البيانات بطريقة منهجية حول زيادة الأعمال لدى النساء - لصياغة سياسات مستنيرة ورصدها وتقييمها وتحسينها - هدفاً للسنوات القادمة، ويجب أن يصبح سمة من سمات الاستراتيجية الوطنية وعمليات تخطيط الميزانية. وينبغي أن يكون مدعوماً بالبيانات المصنفة حسب الجنس في كل بلد ويتعاون شركاء السياسات في الرصد والتقييم المنتظمين للبرامج العامة والخاصة التي تفيد رواد رائدات الأعمال.
- ومن المهم التأكد من أن دعم المهارات والكفاءات لتعزيز زيادة الأعمال لدى النساء يتعدى الدورات التدريبية محايدة الجنسانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتستهدف الاحتياجات الخاصة بالمرأة: تعزيز فعاليتها الذاتية وطموحها وإنشاء نظم لتنمية المشاريع تراعي المنظور الجنساني. وتقدر رائدات الأعمال التوجيه والإرشاد والدعم لإنشاء المشاريع تقديراً كبيراً، وذلك بسبب أثارها الإيجابية على متابعة الشركات عملها وبناء الثقة بين رائدات الأعمال (بيخ، 2014).

دفع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نحو الأمام في التجارة الدولية - حالة تحسين التدريب.

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في الأسواق الدولية أكثر إبداعاً وتنافسية وتولد المزيد من فرص العمل (لوف وجانوتاكيس، 2013؛ المفوضية الأوروبية، 2010) ولكن سوء الإدارة والمهارات المهنية هي عوائق أمام التجارة الدولية ومشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية (منظمة التجارة العالمية، 2016). على الرغم من الترتيبات المتطورة لتعزيز التجارة التي توفرها الاتفاقات الثنائية والإقليمية (مثل اتفاقية أجادير³) والاتفاقات متعددة الأطراف (مثل اتفاقيات الشراكة الأوروبية-متوسطية⁴)، لا تزال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات المتوسطة ضعيفة في مجال التجارة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي وآخرون، 2014). إن الفجوة التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي متفاقمة بشكل خاص. فقد ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة بأكثر من 50٪ بقليل بين عامي 2006 و2016، مقارنة بارتفاع بلغ 25٪ من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي لنفس الفترة (المفوضية الأوروبية، 2018).⁵

يتناول هذا القسم موضوع التدريب لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما فيما يتعلق بالتصدير (أي التجارة الخارجية في السلع والخدمات). يؤخذ التدريب بمعناه الأوسع ويشمل نقل المعرفة والتعلم عبر الإنترنت في ثلاثة مجالات لدعم إمكانات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: (1) المتطلبات الإدارية (مثل الالتزامات الفنية والقانونية للتصدير)؛ (2) التدريب المهني (مثل المهارات اللازمة لتكثيف المنتجات والخدمات مع متطلبات الأسواق الخارجية)؛ (3) تطوير الإدارة (مثل المهارات التجارية وإجادة لغة أجنبية).

تعتبر المعلومات حول التدريب من أجل تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ضعيفة في جميع أنحاء المنطقة:

- تتوفر بيانات أكثر تطوراً في إسرائيل من خلال مؤسسات الدعم (مثل إدارة التجارة الخارجية ومعهد التصدير).
- إن أدوات السياسة كعوامل مساعدة في التدريب على تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم متطورة بشكل عام في جميع البلدان:
- وتتراوح من خطط التنمية الوطنية (مثل مصر والأردن والسلطة الفلسطينية) إلى استراتيجيات تنمية التجارة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل الجزائر ومصر ولبنان والمغرب) وإلى أنشطة ترويج التجارة المخصصة (إسرائيل).
- بينما يُعطى التدريب حول الالتزامات القانونية (المتطلبات الإدارية والتقنية) لتصدير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى التدريب الإداري (مثل التسويق الدولي) اهتماماً خاصاً في جميع البلدان، فإن التقييم يسلط الضوء على أدلة قليلة نسبياً حول آثار التدريب المهني على تصدير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- وهناك القليل من التفاعل بين سياسات تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وسياسات التعليم والتدريب الأوسع. تسلط استراتيجيات تصدير السلطة الفلسطينية الضوء على متطلبات المهارات الإدارية والمهنية في عدد من استراتيجيات التصدير الخاصة بكل قطاع. في تونس، يساهم عدد من المشاريع القائمة على القطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جهودها لزيادة الصادرات. لكن، كما هو الحال في جميع البلدان، لا يزال نظام التدريب المهني غير متصل بشكل تام مع مصالح التصدير القطاعية.
- توفر رابطات القطاع والغرف التجارية والسلطات المعنية بتنمية الصادرات التدريب حول المسائل الإدارية أو التنظيمية على نطاق واسع. وعلى الرغم من قلة الجهود للابتكار في عملية التعليم، فهناك مقاربات مثيرة للاهتمام لتدريب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:
- يشجع التدريب القائم على التكتلات الذي تعطيه السلطة الفلسطينية لمدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات مثل مسح السوق والتجارة الإلكترونية، على تبادل المعرفة بين هذه المشاريع في مختلف القطاعات، وتعد هذه ممارسة جيدة.
- وتتيح التجارة الإلكترونية بوجه خاص فرصاً تصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة وستتطلب مناقشة خاصة في مجال السياسات ودعم التدريب في جميع البلدان المتوسطة. في هذا الصدد، تعد اللجنة المشتركة بين المؤسسات الأردنية المعنية بالتجارة الإلكترونية مرجعاً هاماً.
- يسلط التقييم الضوء على الجهود الجيدة في تطبيقات تعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من أنه يمكن تحقيق المزيد:
- في مصر، يوفر مركز التعليم عن بعد في مركز تدريب التجارة الخارجية دورات عبر الإنترنت حول التصدير.
- يقدم المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي ندوات إلكترونية صغيرة للمبتدئين ودورات تدريبية وخدمات أخرى ويدرب مرشدين لمساعدة الشركات المصدرة.
- في المغرب يتم تقديم ندوات عبر الإنترنت حول المعايير المتوائمة.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات

يلزم بذل المزيد من الجهود في جميع البلدان لتنسيق وجمع البيانات المتاحة لمساعدة واضعي السياسات على تحديد الأولويات وتخصيص الموارد. وينبغي أن يشمل ذلك معلومات حول المتطلبات الإدارية للتدريب المهني والتدريب على الإدارة في مجال تصديرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بما أن كافة الدول قد حددت التزامات التدريب في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، سيكون للمنظمات القطاعية دور مهم تلعبه من حيث تجميع المعلومات ورصدها.

ونظراً لمطالب الأسواق الخارجية للحصول على سلع وخدمات عالية الجودة، يجب دمج التدريب المهني بشكل أكثر وضوحاً في السياسات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كافة البلدان، لا سيما في المجالات التي تشجع تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ونظراً لتوافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع، ينبغي استكشاف إمكانية التدريب على الإنترنت على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التدريب - لا سيما التدريب الإداري والتنظيمي المتعلق بالتصدير، ما يفسح المجال أمام خيارات التعلم الإلكتروني.

سبل المضي قدماً

بشكل عام، قامت الاقتصادات المتوسطة بتحسين أطر سياساتها لتطوير رأس المال البشري لريادة الأعمال. تشمل التحديات الرئيسية المتواجدة في الأبعاد الفرعية الثلاثة: تنفيذ السياسات، والتعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، وجمع البيانات بشأن توفير التدريب وتقييمها وتحليلها.

بشكل خاص، يقدم هذا التقييم المرحلي الإجراءات التالية للاقتصادات المتوسطة:

- فيما يتعلق بالترويج لتعلم ريادة الأعمال، ينبغي على الحكومات بناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين الوزارات لضمان التنفيذ الفعال لخطة (أو خطط) العمل التي قد تنتمي إلى استراتيجيات وطنية مختلفة. وينبغي زيادة النظر في تطوير ريادة الأعمال كفاءة رئيسية. كخطوة أولى، سيكون من الضروري زيادة الوعي لدى واضعي السياسات والمعلمين ومدراء المدارس والطلاب ومنظمات الأباء فيما يتعلق بالكفاءات الرئيسية لريادة الأعمال. قد يكون الإطار الأوروبي لمهارات ريادة الأعمال (EntreComp) أداة قيمة لإلهام السياسات والتدابير التدريبية على المستوى الوطني. في نفس الوقت، على البلدان متابعة بذل الجهود للانتقال من المبادرات القائمة على المشاريع إلى نهج نظامي عن طريق إدخال تعليم ريادة الأعمال في المناهج الوطنية على جميع مستويات التعليم وتدريب أو إعادة تدريب المعلمين.
- ويمكن للاقتصادات المتوسطة أن تنتقل من التدابير السياسية الفردية والإجراءات التي تدعم تنمية ريادة الأعمال لدى النساء إلى نهج شاملة مبنية على أدلة قوية تتجاوز نطاق جدول الأعمال الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتدخل مناقشات السياسات في السياق الاقتصادي. كما ينبغي على الحكومات أن تواصل جهودها لإنتاج وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس لإتاحة تصميم السياسات بشكل يلبي احتياجات رائدات الأعمال - أولها اتخاذ تدابير لتنمية المهارات ودعم عزم النساء على المشاركة في ريادة الأعمال. وينبغي أن تتجاوز تدابير تنمية المهارات والكفاءات الثورات التدريبية العامة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشمل الإرشاد والتدريب والدعم الشبكي وإنشاء نظم تمكينية لريادة الأعمال لدى النساء، ما يعزز نمو وإبداع المشاريع التي تملكها وتديرها النساء. إن المراقبة والتقييم المنتظمين للبرامج الممولة من القطاع العام بمساهمة شركاء السياسات من شأنه أن يضمن فعالية وكفاءة تدابير السياسة المذكورة أعلاه وأن يولد مخزوناً من البيانات ويدعم المزيد من التحسينات في السياسات.
- ومن الضروري توفر بيانات أكثر تطوراً بشأن تدريب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما فيما يتعلق بإمكانات التصدير، في جميع البلدان. وينبغي أن تقوم مؤسسة رائدة داخل البلد بتنسيق البيانات والمعلومات على نطاق أوسع (مثل الممارسات الجيدة) لدعم الحكومة في تحديد أولويات السياسة وتخصيص الموارد. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مواءمة سياسات التجارة مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (1) للتأكد من أن التدريب يعود بالفائدة على التجارة الخارجية، (2) لإنشاء صلة وثيقة مع بيئة التدريب المهني - وخاصة لمعالجة موضوع تحسين الجودة في القطاعات ذات إمكانات التصدير المرتفعة. سيتطلب الابتكار في تصميم التدريب وتقديمه، من خلال تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة، مشاركة أكبر من قبل مجتمع التدريب والقطاع الخاص القائم على التصدير.

ملاحظات:

- 1 مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لدعم توظيف الشباب وريادة الأعمال في صعيد مصر.
- 2 منظمة غير ربحية تركز على الشباب، تأسست في الأردن في عام 1999، وهي ناشطة في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان.

<http://www.agadiragreement.org>.³

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=LEGISSUM%3Ar14104>.⁴

⁵ تغطي البيانات التجارة في البضائع فقط.

فهرس

- Bekh, O. (2014), "Training and Support for Women's Entrepreneurship", ETF Working Paper, European Training Foundation, Turin.
- European Commission (2010). *Internationalisation of European SMEs*, Final Report, Directorate General for Enterprise and Industry, Brussels, <http://ec.europa.eu/DocsRoom/documents/10008/attachments/1/translations/>.
- European Commission (2018). *Proposal for a Council Recommendation on Key Competences for Lifelong Learning*, Brussels, 17.1.2018 COM (2018) 24 final, https://ec.europa.eu/education/initiatives/european-education-area/proposal-council-recommendation-key-competences-lifelong-learning_en.
- European Commission (2018). *European Neighbourhood Policy (South): international trade in goods statistics*, retrieved from http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/European_Neighbourhood_Policy_-_South_-_international_trade_in_goods_statistics.
- European Commission (2017), *Taking the future into their own hands, Youth Work and entrepreneurial learning*, DG Education, Youth, Sport and Culture, <https://publications.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/8f5910d8-6b64-11e7-b2f2-01aa75ed71a1>.
- European Union project for ENP South Countries EUROPEAID/133918/C/SER/MULTI (2017), *Enhancement of the Business Environment in the Southern Mediterranean: Arab Women Entrepreneurs*, Consolidated Report, Brussels, http://www.ebesm.eu/template/default/files/WE_reports/1%20Arab%20Women%20Entrepreneurs%20Report%20.pdf.
- International Labour Organization, ILOSTAT database (2017). "Labour force participation rate, female (% of female population ages 15+) (modelled ILO estimate)". Retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS>.
- Kelley, D., B. Baumer, C. Brush, P. Greene, M. Mahdavi, M. Cole, M. Dean, R. Heavlow, Babson College, Smith College and the Global Entrepreneurship Research Association (GERA) (2017), *Women's Entrepreneurship 2016/2017 Report*. <https://www.babson.edu/Academics/centers/blank-center/global-research/gem/Documents/GEM%202016-2017%20Womens%20Report.pdf>.
- Love, J.H., and P. Ganotakis (2013). "Learning by exporting: lessons from high-technology SMEs." pp. 1-17, <https://www.semanticscholar.org/paper/Learning-by-exporting-%3A-Lessons-from-SMEs-Love-Ganotakis/079776eb0fcc1456ebd261a20dee8298e1773ed7>.
- OECD, European Commission, ETF (2014). *SME Policy Index for the Mediterranean Middle East and North Africa 2014: Implementation of the Small Business Act for Europe*. OECD Publishing, Paris, http://www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/SME_Policy_Index_MENA_2014.
- UNIDO (2017), *Promoting Women Empowerment for Inclusive and Sustainable Industrial Development in the Middle East and North Africa region: A study on women entrepreneurship development in*

Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine and Tunisia,
https://www.unido.org/sites/default/files/2017-04/MENA_REPORT_Eng_interactive-1_0.pdf.

World Bank, Gender Equality Data & Statistics (2017). “Firms with female top manager (% of firms)”.
Retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/IC.FRM.FEMM.ZS/>.

WTO (2016). World Trade Report 2016. *Levelling the trading field for SMEs.*
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report16_e.pdf.

الجزء الثاني. الموجزات الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة

الفصل 6. الجزائر

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعريف والإحصاءات والمؤسسات

يعد إصدار قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم رقم 1702 لعام 2017، من بين الخطوات الرئيسية التي اتخذتها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، حيث يحدد رسمياً أربعة جوانب مهمة لصنع سياسات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم: (1) تعريف رسمي للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (2) الآليات المصممة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (3) التدابير التي تتخذها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز التعاقد من الباطن كوسيلة لتعزيز التنمية الصناعية واستبدال الواردات؛ (4) تطوير نظام للمعلومات الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم).¹

أما بالنسبة لوضع تعريف رسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن قانون هذه المشاريع يعتمد على عدد من المبادئ والممارسات الدولية، لا سيما ما يلي (انظر الجدول 6.1)

1. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفتها كيانات تجارية تنتج السلع والخدمات بغض النظر عن مركزها (ذات مسؤولية محدودة أو لها صفة اعتبارية أو رواد الأعمال الحرة وما إلى ذلك)؛
2. الجمع بين معايير العمالة والمعايير المالية لتحسين تحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مختلف الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية واستهدافها؛
3. إدراج معايير استقلالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (فعلي سبيل المثال، لا ينبغي أن تتجاوز ملكية كيان آخر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نسبة 25٪، كما لا تتجاوز ملكية الشركات السهمية الخاصة نسبة 49٪).

إن اعتماد القانون رقم 1702 الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يجعل من الجزائر الاقتصاد المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بتعريف كامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يرد رسمياً في التشريعات.

الجدول 6.1. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| المشاريع المتوسطة | المشاريع الصغيرة | المشاريع المتناهية الصغر | المعيار |
|---|---|--|----------------|
| 50-250 موظف | 10-49 موظف | 1-9 موظف | معيار التوظيف |
| المردود السنوي > 4 مليار دينار جزائري | المردود السنوي > 400 مليون دينار جزائري | المردود السنوي > 40 مليون دينار جزائري | المعيار المالي |
| بيان نهاية السنة > 1 مليار دينار جزائري | بيان نهاية السنة > 200 مليون دينار جزائري | بيان نهاية السنة > 20 مليون دينار جزائري | |

المصدر: قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 1702 لعام 2017.

يُرسى الفصل الثالث من القانون رقم 1702 الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الأساس لإنشاء نظام معلومات اقتصادية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحت مسؤولية الوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (ANDPME) ليكون بمثابة أداة للتخطيط وصنع القرار. هذا النظام (مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل رئيسي) من شأنه أن يدمج المعلومات من عدة مصادر إحصائية وإدارية، لاسيما مكتب الإحصاء الوطني (ONS)، وسجل الأعمال، والمعهد الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، ومعهد الضمان الاجتماعي لأصحاب المهن الحرة والمهنيين المستقلين (CASNOS)، وإدارة الضرائب، وإدارة الجمارك، وغرفة التجارة والصناعة، وجمعية المصارف والمؤسسات المالية. وإذا تم تنفيذ هذا النظام بنجاح، سيوفر معلومات كاملة في الوقت المناسب عن المؤسسات الخاصة بتكلفة منخفضة كما أنه أقل عبء على الشركات من تعدادات المنشآت أو المؤسسات التي تجري في معظم البلدان.

وهذا من شأنه أن يساهم في توافر البيانات الجيدة أصلاً في الجزائر حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تنتشر بانتظام (حوالي مرتين سنوياً) في النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم² وتشمل إجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ودخول وخروج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من السوق والعمالة والصادرات والواردات. كما تتضمن أيضاً معلومات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المقسمة حسب النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي. يمكن الحصول على البيانات من مصادر رسمية مثل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعملاء الأجراء (CNAS) وما يوازيها للعاملين على حسابهم الخاص والمستقلين (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء - CASNOS).

تكاد الأجنحة الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تصاغ فيها سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تتغير. أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن إطار السياسة الاقتصادية الشاملة حددته الخطة الاقتصادية الخمسية (2010-2014)، التي وضعت تنمية القطاع الخاص كأحد الأولويات الرئيسية للبلاد (جنباً إلى جنب مع الاستثمار العام في البنية التحتية والإسكان والخدمات الاجتماعية)، بهدف الحد من الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات وتنويع البنية الاقتصادية للبلاد.

ولا تزال تولى خطة التنمية الاقتصادية للفترة 2015-2019 أولوية قصوى للتنوع الاقتصادي من خلال تنمية القطاع الخاص. وكجزء من الخطة، تشير السياسة الحكومية لمجال الصناعة والمناجم إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبارها أولوية لا سيما من خلال تنمية الصناعات الأساسية و"المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الفرعية" واستبدال الواردات³. ويشير هذا جنباً إلى جنب مع المشاورات التي أجريت لأغراض التقييم المرحلي، إلى توجه سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نحو تنمية القطاع الصناعي بشكل قوي. علاوة على ذلك، من المدهش أن مجالات السياسة الاقتصادية الأخرى في إطار خطة التنمية الاقتصادية للفترة 2015-2019 بالكاد تشير إلى دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات مثل التجارة والزراعة وصيد الأسماك والطاقة والسياحة والحرف اليدوية⁴.

فيما يتعلق بالإطار المؤسسي والتنسيق لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا تزال وزارة الصناعة والمناجم هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن سياسة تنمية المشاريع، وتحت مظلتها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). والسلطات المختصة الأخرى في هذا المجال هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، و"مراكز تيسير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" وحاضنات الأعمال التجارية في جميع أنحاء البلاد⁵.

وأشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن تنسيق السياسات بين مختلف المؤسسات قد شكّل مشكلة كبيرة بسبب غياب استراتيجية شاملة ومتوسطة الأجل لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تدعمها خطط عمل قصيرة الأجل. في هذا الصدد، يعين قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها مؤسسة رائدة، كجهة المسؤولة عن جدول أعمال سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لإنشاء المشاريع ونموها وبقائها. ويرسي القانون السلطات المحلية كونها الجهات السبّاقة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والممتلكات غير المنقولة. وفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، لكي تكون الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة في مجال السياسات، ستحتاج وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الحصول على الاستقلالية - لتصبح "مؤسسة عامة ذات طابع خاص" - وسيكون لها مجلس إدارة يضم ممثلين من القطاع الخاص (وهو نموذج مطبق بالفعل في عدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك المغرب والأردن).

يشير قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أن "السياسة الجزائرية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب أن تستند إلى التشاور والتنسيق بين الجهات الفاعلة المختصة العامة والخاصة وعلى الدراسات المناسبة التي تقود إلى البرامج والتدابير وهياكل الدعم". وينص أيضاً على إنشاء هيئة استشارية للقطاعين العام والخاص، وهي المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ((CNC)، الذي من المفترض أن يتألف من المنظمات والرابطات المهنية التي تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تجدر الإشارة إلى أنه تم إطلاق المجلس الوطني الاستشاري CNC في تشرين الثاني / نوفمبر 2017. (انظر الفصل 1، القسم 4، لمعرفة المزيد عن الحوار بين القطاعين العام والخاص).

والأهم من ذلك، ينشئ قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على إنشاء صندوق خاص لتمويل الإجراءات والدعم الواردين في النص بالإضافة إلى عمليات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية⁶ وفقاً لقانون المالية (Loi des finances) لعام 2018 وللمشاورات، سيتم تمويل الصندوق من خلال فرض ضريبة جديدة على الأراضي الصناعية تهدف إلى زيادة التمويل بنحو 395 مليون دينار جزائري (حوالي 2.8 مليون يورو).

يحدد قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الإطار القانوني للتوصل لسياسات أكثر اكتمالاً واتساقاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر. ومع ذلك، لا يزال تطبيق استراتيجية وخطط عمل ملموسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع تفصيل حول الأنشطة والمسؤوليات والميزانيات والرصد والتقييم غائباً. وفقاً للمشاورات التي أجريت في إطار هذا التقييم المرحلي، يجري تطوير استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق مشروع دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (PAD-PME) المدعوم من البنك الأفريقي للتنمية⁷. كما يدعم المشروع إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها بالإضافة إلى إنشاء نظام معلومات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم).

فيما يتعلق بالحوار بين القطاعين العام والخاص، لا يزال المجلس الثلاثي (la Tripartite)، المكون من الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين والعديد من رابطات القطاع الخاص، يعالج القضايا الاقتصادية العامة. بتعبير أدق، يعد إنشاء المجلس الوطني الاستشاري المذكور أنفاً من أهم التطورات الأخيرة، على صعيد سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث يمثل العديد من منظمات الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية. ووفقاً للمشاريع التي أجريت لهذا التقييم، يعمل المجلس الوطني الاستشاري مع برنامج أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات التابعة للاتحاد الأوروبي (TAIEX) لتطوير خطة عمل بين المجلس الوطني الاستشاري والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وخلال إطلاق المجلس الوطني الاستشاري في تشرين ثاني / نوفمبر 2017، كشفت السلطات الجزائرية عن خطة تفصيلية لتطوير إستراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.⁸

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: من خلال قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنفيذ المبني لبعض إجراءاته، اتخذت الجزائر خطوة مهمة نحو تبني سياسة أكثر شمولية واتساقاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعد قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإن كان موجزاً، وثيقة كاملة تنص على كيفية تنفيذ أهم جوانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أن الأوان لتطبيقه بالكامل، بما في ذلك استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يوفر إنشاء المجلس الوطني الاستشاري آلية تشاور رسمية تسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال بالمساهمة في صنع السياسات؛ ومع ذلك، فإن نجاحها سينتشر إلى حد كبير بدرجة تمثيل المجلس للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وشريحة رواد الأعمال.

على عكس ذلك، وكما لوحظ من خلال مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، فإن العوامل الهيكلية - بما في ذلك البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال الصعبة وغياب التنوع الاقتصادي والانفتاح - تؤدي إلى تشوهات هامة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر أداة هامة للسياسات الصناعية والتنوع الاقتصادي، لا يُذكر الكثير حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الخدمات والقطاعات غير الصناعية. بالتالي، يمكن للسلطات الجزائرية أيضاً توسيع رؤيتها حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد ككل والنظر في التدابير اللازمة لدعم تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خارج نطاق الأنشطة الصناعية.

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

تبين من خلال مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن الجزائر تعزز جهودها من أجل الإصلاح التنظيمي والتبسيط الإداري. وذكر على وجه الخصوص إنشاء عدد من فرق العمل المشتركة بين الوزارات بهدف تحسين بيئة الأعمال التجارية، بما في ذلك المجلس الثلاثي الذي شكلته الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين والعديد من رابطات القطاع الخاص (انظر الفصل 1، القسم 4). لكن عدم وجود استراتيجية تنظيمية ومهام واضحة للتبسيط الإداري يعوق هذه الجهود. علاوة على ذلك، لم تُبذل أي جهود تجريبية ولا رسمية لإدخال تحليل للأثر التنظيمي أو اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لذا لا يجد هذا التقييم المرحلي أي تقدم في هذا المجال بعد. في الواقع، وفقاً للمشاريع، ترفع الحكومة القيود التي تعيق النمو القوي والمستدام من خلال تحسين بيئة الأعمال والاستثمار من حيث الإجراءات والمواعيد النهائية والتكاليف، وكذلك من خلال تنفيذ سياسات محسنة لتعزيز الأعمال التجارية. وتشير المشاريع أيضاً إلى أن القانون رقم 1702 المتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يهدف إلى تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورفع قدرتها التنافسية وتعزيز الدور الذي يتم منحه للسلطات المحلية في هذا الصدد. لكن كما لوحظ أعلاه، على الرغم من أن قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يوفر الأساس القانوني لتحسين بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أن اعتماده لا يُترجم تلقائياً في الأفعال. في نهاية المطاف، لا تزال الجزائر تتمتع ببيئة الأعمال الأكثر تعقيداً بين جميع اقتصادات الشرق الأوسط، وفقاً للتقرير الصادر عن Doing Business.

ووفقاً لهذا التقييم المرحلي، لا توجد لدى الجزائر أي خطط لإدخال آليات رسمية لتحليل الأثر التنظيمي (السابق واللاحق) وبالتالي لا توجد أي مؤشرات تتعلق باختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. على الرغم من ذلك، يمكن تحقيق هذه الخطوة في إطار المجلس الوطني الاستشاري الذي ذكر سابقاً والذي تم إنشاؤه مؤخراً.

من حيث الجهود الرامية إلى تسهيل إنشاء مؤسسات جديدة، دعا مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 الجزائر إلى إطلاق نظام رقم التعريف الواحد لتحسين استغلال أوجه التآزر بين المؤسسات المختلفة المشاركة في عملية التسجيل. ويجري التفكير في إدخال هذا الرقم في إطار إنشاء نظام للمعلومات الاقتصادية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بموجب القانون 1702 المنوط بتلك المشاريع وذلك تحت مسؤولية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب هذا النظام، سيطلب من الوكالات والمؤسسات المعنية تقديم مختلف أنواع المعلومات التي بحوزتها حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن بين هذه الوكالات نذكر، الديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني للسجل التجاري (CNCR) الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لعمال الأجراء (CNAS) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) ومكتب الضرائب وإدارة الجمارك وغرفة التجارة والصناعة وجمعيات البنوك والمؤسسات المالية.

أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى وجود نظام إلكتروني لتسجيل الأعمال التجارية، على الرغم من أن المنصة كانت متاحة لكتاب العدل الذين يمكنهم استخدام البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري، نيابةً عن عملائهم، لحجز اسم شركة وتحميل ملخصات لمواد التأسيس ونشر التسجيل في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية. يمكن لرواد الأعمال فقط تحميل نماذج إنشاء المشاريع عبر المواقع الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يتمثل أحد الإجراءات الرئيسية التي يتضمنها هذا التقييم المرحلي في إنشاء بوابة إلكترونية في أيار / مايو 2017 مخصصة لإنشاء المشاريع والتي يتم استضافتها وإدارتها وصيانتها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁹ توفر البوابة معلومات هامة تتعلق بإنشاء شركة سواء كانت لشخص طبيعي أو اعتباري. كما تكون هذه البوابة متاحة للجمهور، على الرغم من أنه لا يزال من الضروري اختيار كاتب عدل مسجل في المركز الوطني للسجل التجاري للقيام بالإجراءات اللازمة - مثل نقل المعلومات والوثائق اللازمة للوكالات المعنية، خاصة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CNAS-CANOS). وبحلول نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2018 (أذار / مارس 2018)، قد تم إنشاء حوالي 80 مؤسسة من خلال البوابة وتم تدريب 276 كاتب عدل على استخدامها. إلا أن العقبات التي تعترض تعزيز نشر هذه المبادرة هي عدم الاعتراف بالتوقيعات والمدفوعات الإلكترونية.

□ ما أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى التدابير التي تم اتخاذها لتعزيز دور المحطة الواحدة للإجراءات التي تديرها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في جميع أنحاء ولايات أو محافظات البلد البالغ عددها 48. لكن للمحطة الواحدة للإجراءات قدرة محدودة على اتخاذ القرار، كما تعمل أساساً كنقاط اتصال أولية. وفي هذا الصدد، ذكرت تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في هذا التقييم المرحلي أنه تم إعادة تنظيم المحطات الواحدة للإجراءات بعد اعتماد قانون الاستثمار 09-16 لعام 2016، مع طرح مفهوم "المراكز" المكلفة بتشجيع الاستثمار وتيسيره. لكن ما تعنيه هذه الإصلاحات فيما يتعلق بتسهيل إنشاء المشاريع غير واضح. ولا يتوفر أي دليل على ارتباط أنشطة ترويج الاستثمار وتيسيره بتسهيل إنشاء شركات جديدة في جميع أنحاء البلاد.

على غرار العام 2014، لا يزال قانون التجارة (القرار 75-79) لعام 1975 هو الإطار الذي ينظم الإفلاس. ووفقاً لـ *Doing Business 2018*، لا تزال الجزائر تتمتع بنظام إفلاس فعال نسبياً يتميز بتسوية سريعة نسبياً (أسرع بـ 1.3 سنة من معدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) وبكلفة نسبتها 7٪ من المعيار (وهو أيضاً أقل من معدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 71 سنتاً). لكن يبلغ معدل الاسترداد 50 سنتاً للدولار الواحد، وهو أقل من معدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 71 سنتاً. بالمقابل، تبين من خلال مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن المحاكم الجزائرية لم تكن مدربة على معالجة المسائل المتعلقة بإعادة تنظيم المؤسسات وبالتالي غالباً ما تلجأ إلى التصفية، ما يؤدي إلى إغلاق المشاريع التجارية التي كان من الممكن أن تنجو من الإفلاس. ولذلك ذكرت التوصيات أن الجزائر قد تستفيد من برامج بناء القدرات الموجهة للقضاة الذين يتعاملون مع الإعسار. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشارت وزارة العدل إلى وجود برامج تدريبية لتعزيز مهارات القضاة في الإعسار منذ 2000. تركز هذه البرامج على الأعمال التجارية العامة والقانون التجاري والإفلاس والتحكيم في التجارة الدولية إلخ. ووفقاً للمشاورات، يخضع حوالي 25 قاضٍ للتدريب بالإضافة إلى متابعة الدورات التدريبية الإضافية في الخارج بالتعاون مع دول مثل فرنسا وبلجيكا. يصل مجموع عدد القضاة المستفيدين من هذا التدريب منذ عام 2012 إلى 800 قاضٍ وفقاً للمشاورات. مع ذلك ما من دليل على نتائج قاطعة لهذا البرنامج، فمثلاً من غير الواضح ما إذا ساهم التدريب في الحد من عدد التصفيات أو خروج الأعمال من السوق أو إعادة هيكلة بعض الشركات.

الاتخاذ المزيد من الإجراءات: ثمة مجال كبير أمام الجزائر لمتابعة تحسين بيئة أعمالها التجارية، وخصوصاً بعد أن تم تصنيفها في المرتبة الأخيرة من حيث القيام بالأعمال التجارية (166)، وقبل الأخيرة من حيث إنشاء الأعمال التجارية (145). وقد تستفيد الجزائر من إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، باعتباره منصة متعددة الأطراف لبلورة نظام رسمي لتحليل الأثر التنظيمي و/ أو اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، يمكن للسلطات العمل على إنشاء نظام للدفع الإلكتروني والاعتراف بالتوقيعات الرقمية حتى لا يضطر رواد الأعمال إلى الاعتماد على الإجراءات الورقية فقط، بهدف توسيع نطاق إنشاء الأعمال التجارية من خلال البوابة الإلكترونية الجديدة. وأخيراً، يمكن تتبع نظام تدريب القضاة الذين يتعاملون مع المشاريع التي تواجه صعوبات بصورة أفضل. في الواقع، على الرغم من أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في منطقة المتوسط في هذا المجال وفقاً لتقرير *Doing Business*، إلا أنها لا تزال تحتل المرتبة 71 عالمياً.

تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

لقد بقي الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل على مدى السنوات القليلة الماضية على حاله تقريباً. من الإصلاحات التي حدثت مؤخراً نعد تحديث سجل الائتمان (Centrale de risques) في أيلول / سبتمبر 2015 ليشمل معلومات عن الأسر المعيشية والائتمان الاستهلاكي. إن سجل الائتمان، الذي يزيد عمره عن 20 عاماً، أصبح الآن قادراً على إدارة مخاطر النظام المالي ومساعدة الأسر على تجنب الإفراط في المديونية، وبالتالي المساهمة في توسيع الائتمان الاستهلاكي. لكن تنطبق أحكام المرسوم الذي يؤدي إلى هذا الإصلاح¹⁰ على القروض التي لا تتجاوز 60 شهراً، وهذا يعني أن القروض الائتمانية طويلة الأجل (التي قد تمول استثمارات منتجة لرواد الأعمال أو الشركات الصغيرة) ليست مدرجة في سجل الائتمان. علاوة على ذلك، ووفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، فإن السجل الائتماني يضم فقط القروض التي تتخطى قيمتها 2 مليون

درهم مغربي (حوالي 189000 يورو). من شأن هذا المبلغ المرتفع نسبياً أن يؤدي إلى استبعاد العديد من رواد الأعمال والشركات بالغة الصغر حيث يحصل هؤلاء على قروض صغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تبدل أي جهود لإنشاء مكتب انتماء أو لتحسين سجل الأصول المنقولة. يشير ذلك إلى أن التقدم في الوصول إلى المعلومات الائتمانية لا يزال محدوداً مقارنة ببقية دول المنطقة.

فيما يتعلق بتوافر مصادر التمويل، تبيّن من خلال مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن مخططات ضمان الائتمان كانت مدعومة من قبل مؤسسات عامة ومصارف حكومية ومانحين دوليين، ولم يكن هناك سوق خاص لهذه الوسائل. ولم يعثر هذا التقييم المرحلي على أي إصلاحات في هذا المجال. ولا تزال الأطراف الرئيسية هي الجهات الفاعلة من القطاع العام وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وصندوق قرض الاستثمار (CGGI).

بالمثل، لا تزال الجهات العامة تهيمن على الاستثمارات في الأسهم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأبرزها هو صندوق استثمار الولايات (المحافظات) الذي تموله المصادر العامة وهو يركز على دعم ريادة الأعمال لدى الشباب في جميع أنحاء البلاد. تمول هذه الجهة ما يصل إلى 49% من الاستثمار الذي يتطلبه المشروع، ويبلغ مجموع ميزانيته 48 مليار دينار جزائري، أي 1 مليار دينار لكل ولاية (أي حوالي 7242000 يورو). تدير الصندوق ثلاث مؤسسات مالية حكومية (Finalep و Sofinance و El Djazair Istithmar) وبنكين حكوميين وهما البنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري (BEA و BNA). يوفر الصندوق رأس المال الاستثماري (*capital de risque*) للشركات الجديدة ورؤوس الأموال بالإضافة إلى إعادة الهيكلة لضمان استمرار الشركات والوظائف التي توفرها.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: يشير هذا التقييم المرحلي إلى التقدم المحدود في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال. لا تتمتع الجزائر بعد بخطط لإنشاء مكتب انتماء أو سجل للأصول المنقولة ولا تزال الدولة تلعب دوراً مهماً في توفير التمويل من خلال الضمانات الائتمانية أو من خلال التمويل المباشر. علاوة على ذلك، على الرغم من أن المشاورات في هذا التقييم تشير إلى عدد من المراسيم والأحكام القانونية الصادرة لتسهيل الحصول على التمويل، إلا أنه لا يوجد دليل على تنفيذ هذه الأحكام أو تأثيرها. لذلك يمكن للجزائر اتخاذ سلسلة من التدابير لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في سوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال إنشاء مكاتب الائتمان ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، ومخططات ضمان الائتمان، ورأس المال الاستثماري ورعاية الأعمال. ويمكن أيضاً أن تتعقب بشكل أفضل أثر الأحكام القانونية في حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال على التمويل الفعلي.

تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

لم تطرأ تغييرات كبيرة على تقديم خدمات تنمية الأعمال في الجزائر منذ إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. ولا تزال وزارة الصناعة والمناجم الجهة الفاعلة الرئيسية في سوق خدمات تنمية الأعمال من خلال مخطط دعمها الرائد وهو البرنامج الوطني لإعادة التأهيل (*Programme de mise à niveau*)، الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2010. يوفر هذا البرنامج التدريب التقني والمساعدة على تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك دعم الاستثمارات الملموسة وغير الملموسة في عملية التوحيد وشهادة الجودة والملكية الفكرية والصناعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات الخاصة، إلخ. ويشير مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 والموقع الإلكتروني للبرنامج الوطني لإعادة التأهيل إلى أن الهدف المنشود هو الوصول إلى 20.000 شركة مستفيدة خلال الفترة 2010-2014. لكن وفقاً للمشاورات المتعلقة بهذا التقييم، ثمة 5300 شركة مستفيدة فقط، وما من دليل على تأثيره على القدرة التنافسية لهذه الشركات. علاوة على ذلك، توقف عمل البرنامج الثاني الذي ذكره مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 (برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو PME II)، والذي ركز على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتمتع بإمكانات نمو.

من ناحية أخرى، لا يزال وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة مجالاً إيجابياً نسبياً في السياسات. ويُخصص المرسوم 15-247 الصادر في 16 أيلول / سبتمبر 2015 الذي ينظم المشتريات العامة، حصة تبلغ 20% من هذا السوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينص المرسوم أيضاً على أن الشركة التي مُنحت عقد مشتريات عامة يمكن أن تتعاقد من الباطن بنسبة 40% مع الشركات الأخرى، ما يمنح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصة للمشاركة بشكل غير مباشر في هذا السوق المهم. لكن لا تتوفر أي أرقام حول تأثير هذا المرسوم على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما لا يوجد نظام للمشتريات العامة الإلكترونية.

من حيث تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا يزال هناك العديد من المنصات التي تنشر المعلومات عن الأسواق الأجنبية، بما في ذلك الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) والوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) والمكتب الجزائري لترويج التجارة الخارجية (PROMEX)، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI). علاوة على ذلك، وفقاً للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، تم تطوير استراتيجية ترويج الصادرات الوطنية بمشاركة مختلف الوزارات وتنسيق لجنة من أجل إزالة الحواجز اللوجستية والإدارية والفنية التي تعترض التجارة الدولية.¹¹ ومع ذلك، ما من صلة واضحة بين الاستراتيجية والترويج المباشر لصادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كما أن

العديد من القطاعات التي تم اعتبارها مجالات ذات أولوية هي بالأحرى قطاعات قائمة على كثافة رأس المال أو تهيمن عليها شركات كبيرة (كشركات الصناعة الكيماوية وصناعة الأدوية ومواد البناء والإلكترونيات، إلخ).

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: يستنتج هذا التقييم المرحلي أنه على الرغم من أن معظم الآليات والمبادرات الموجهة نحو نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي حددها مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 تواصل عملها، فما من مبادرات جديدة. وبالتالي، يمكن للجزائر أن تبذل المزيد من الجهود لتوسيع سوق خدمات تطوير الأعمال بما يتجاوز المبادرات التي توفرها المؤسسات العامة لا سيما البرنامج الوطني لإعادة التأهيل. في الواقع، ما من دليل على دور مقدمي خدمات تنمية الأعمال من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، ما من تقدم واضح فيما يتعلق بتعزيز تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا تشكل الجزائر بعد جزءاً من شبكة المشاريع الأوروبية (EEN). وأخيراً، يمكن للسلطات تتبع ونشر الحقائق والأرقام المتعلقة بتأثير التدابير الرامية إلى تشجيع وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة ويمكنها أن تعمل أيضاً على إنشاء نظام الشراء الإلكتروني.

الاستثمار في رأس المال البشري لريادة الأعمال

على صعيد تعليم ريادة الأعمال في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، تشير خطة العمل الحكومية¹² إلى مقدمة حول "المعرفة الريادية" في التعليم العام من خلال تطوير مشاريع الطلبة وزيارة الشركات. أما بالنسبة للتدريب المهني، فتهدف خطة العمل إلى تدريب الشباب لإعدادهم بشكل أفضل للعالم المهني ولإنشاء أعمال تجارية. هذا وتم إبرام اتفاق إطاري في عام 2014 بين وزارة التعليم والتكوين المهنيين و14 إدارة وزارية بالإضافة إلى شركاء اجتماعيين. كما قام المعهد الوطني المتخصص في التعليم والتكوين المهنيين (*Institut National de la Formation et de l'Enseignement Professionnels*) بتطوير وحدة تدريبية حول "خارطة الطريق لرواد الأعمال" تستهدف المدارس.

بعد مرور عشر سنوات على إصلاح نظام التعليم في عام 2008، لم يُدرج تعليم ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية بشكل كاف في برامج التعليم الثانوي (العام والمهني). لكن أحرز التدريب المهني مزيداً من التقدم في هذا المجال بفضل التعزيز التدريجي للشراكة بين مدارس التدريب المهني والمؤسسات التجارية من ناحية وإنشاء إطار قانوني للتلمذة المهنية من ناحية أخرى.

يعد حوار السياسات على المستوى الوطني من أجل إدراج روح ريادة الأعمال في مراحلها الأولية ولم يسفر بعد عن خطة عمل ملموسة. لذا سيكون من المناسب إنشاء مجموعة عمل متعددة التخصصات تضم مختلف أصحاب المصلحة (كالوزارات المعنية ومنظمات أصحاب الأعمال ورواد الأعمال والمعلمين والمجتمع المدني) وتحديد قائد لها.

لقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز ريادة الأعمال لدى النساء منذ عام 2013، إذ تهدف الخطة الحكومية لعام 2017 إلى دعم رائدات الأعمال، لا سيما في المناطق الريفية. ويقر ميثاق المرأة العاملة لعام 2014 بأهمية حملات التوعية وبرامج الدعم، بما في ذلك التدريب. وتقوم وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بإعداد خطة عمل بشأن ريادة النساء للأعمال.

كما تتوفر برامج تدريبية للنساء على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى حملات التوعية مثل قافلة توعية الولايات. ولكن البرامج غالباً ما تكون مبعثرة وتتركز على مرحلة الإنشاء. وتدعم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) النساء العاملات لحسابهن الخاص ورائدات الأعمال. كما تم تطوير العديد من الوحدات التدريبية في سياق مشروع المرأة في تحقيق النمو (Women for Growth) المدعوم من منظمة العمل الدولية (ILO): "إدارة الأعمال بشكل أفضل (GERME) والمضي قدماً".

أما في سياق القانون الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي أن يكون للتدريب على تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم دور هام، إذ أن إتاحة البرامج التدريبية لمبشر والمعلومات حوله مجزأة. توفر الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية دورات وتدعم مشاركة الشركات في المعارض الدولية. لكن محتوى البرامج التدريبية ليس مصمماً خصيصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي ستستفيد بشكل أفضل من بناء القدرات فيما يخص الإجراءات والتعبئة والمخاطر وقواعد المنشأ إلخ.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: ينبغي إدراج ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية على نحو أفضل في المدارس الثانوية. وقد تساهم حملات زيادة الوعي لدى المدرسين والمدارس في ذلك، على غرار الشراكات بين المدارس والشركات المحلية. ويمكن أن تستند الإجراءات المنهجية لدعم تدريب النساء على ريادة الأعمال إلى وثائق السياسات التي تم تطويرها، ما يوفر فرصة لتقديم عروض أكثر اتساقاً وتطوير وحدات تدعم الأنشطة التجارية بعد مرحلة الإنشاء. كما يمكن تحسين برامج التدريب لدعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تحديد الاحتياجات والتركيز على القطاعات ذات إمكانات التصدير المرتفعة مثل قطاع الأغذية الزراعية. ومن الممكن أن تستفيد المؤسسات التي تقدم هذا النوع من التدريب من بناء القدرات لترقية عروضها.

سبل المضي قدماً

يشكل اعتماد قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنفيذ بعض إجراءاته خطوة هامة ومبدئية بالنسبة للجزائر لزيادة تنسيق السياسات وفعاليتها على النحو الموصى به في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. لسوء الحظ، خلافاً لقانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنشاء المجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، لا يشير هذا التقييم المرحلي إلى أي تقدم ملموس في مجالات السياسة التي تم تحليلها. في هذا الصدد، تتمثل الإجراءات المقترحة في هذا التقرير فيما يلي:

- وضع استراتيجية شاملة متعددة السنوات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تدابير لمعالجة العوامل الهيكلية والتشوهات التي تحول دون تنمية القطاع الخاص. ويمكن أن تأخذ الإستراتيجية منظوراً أوسع ليتجاوز التركيز الضيق على الأنشطة الصناعية، وهذا أمر ذو أهمية خاصة نظراً إلى المزاي النسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات مثل السياحة والتجارة والخدمات، فضلاً عن الأنشطة المبتكرة.
- الاستعانة بالمجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمنصة لتحسين بيئة الأعمال التجارية، وعلى وجه الخصوص، إنشاء آلية تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- دعم زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال. يشمل ذلك عدداً من الإجراءات، تتراوح بين إنشاء مكتب انتمان واحد أو أكثر (بما في ذلك الخدمات ذات الصلة مثل التصنيفات الائتمانية) إلى إنشاء سجل للأصول المنقولة وإدخال أدوات ومصادر التمويل (ضمانات الائتمان وصناديق رأس المال الاستثماري وشبكات رعاة الأعمال، إلخ).
- دعم زيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات تنمية الأعمال، التي يسيطر عليها حتى الآن عدد قليل من المخططات والجهات الفاعلة العامة.
- زيادة تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة والأسواق الدولية وتتبع أثر القوانين والتدابير القائمة في هذه المجالات بشكل أفضل.
- إنشاء مجموعة عمل متعددة التخصصات (لتضم مختلف الوزارات المعنية ومنظمات أرباب الأعمال، ورواد الأعمال والمدرسين والمجتمع المدني) لتعزيز ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية.
- بلورة خطة عمل لتنفيذ خطة الحكومة لعام 2017 المؤيدة لريادة الأعمال لدى النساء.
- تحديد القطاعات ذات الإمكانيات التصديرية العالية مثل قطاع الأغذية الزراعية وتوفير تدريب محدد لها.

ملاحظات:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02، بتاريخ 11 شباط/فبراير 2017 www.droit-afrique.com/uploads/Algerie-Loi-2017-02-orientation-developpement-pme.pdf.

² الديوان الوطني للإحصائيات، <http://www.ons.dz>، و "Bulletins d'information statistique de la PME" (SME Bulletins)، <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>.

³ موقع الوزير الأول الجزائري على الإنترنت، قسم التنمية الاقتصادية www.premier-ministre.gov.dz/fr/ بالتحديد www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/industrie-mines.fr.pdf، "Politique gouvernementale dans le domaine industrie et des mines" (2015).

⁴ موقع الوزير الأول الجزائري على الإنترنت، قسم السياسات العمومية www.premier-ministre.gov.dz/fr/gouvernement/politiques-publiques/developpement-economique.

⁵ www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/mise_a_niveau_des_pme.pdf.

⁶ Compte d'affectation spéciale n° 302-124 intitulé "Fonds national de mise à niveau des PME, d'appui à l'investissement et de promotion de la compétitivité industrielle."

⁷ www.afdb.org/fr/projects-and-operations/project-portfolio/p-dz-kf0-002/.

⁸ وكالة الأنباء الجزائرية (4 كانون الأول / ديسمبر 2017)، "Industrie : un plan d'action pour le développement de la PME pour 2018" www.aps.dz/economie/66584-industrie-un-plan-d-action-pour-le-developpement-de-la-pme-pour-2018، S. Vidzraku (6 December 2017)، "Algérie: le gouvernement dévoile les axes de son plan d'action pour le développement des PME" <https://afrique.latribune.fr/economie/strategies/2017-12-06/algerie-le-gouvernement-devoile-les-axes-de-son-plan-d-action-pour-le-developpement-des-pme-760501.html>.

⁹ البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات www.jecreemonentreprise.dz/index.php?lang=fr.

¹⁰ نشر في الجريدة الرسمية رقم 24 بتاريخ 13 أيار / مايو 2015.

¹¹ L'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (1 February 2018), "La stratégie nationale exportations – SNE: la 2ème consultation les 29 et 30 janvier 2018 au siège d'algex", www.algex.dz/index.php/blog-export/item/1074-la-strategie-nationale-des-exportations-sne-la-2eme-consultation-les-29-et-30-janvier-2018-au-siege-d-algex.

¹² Gouvernement Algérien (2017), *Plan d'action du gouvernement de la mise en œuvre du programme du président de la République*, Service du premier Ministre, www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-fr.pdf.

الفصل 7. مصر

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات

إن مصر بصدد إعادة تصميم إطارها المؤسسي والسياسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولزيادة الأعمال، كما بدأت بالاستجابة إحدى التوصيات الرئيسية لمؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 – والذي أشار بدوره إلى أنه ينبغي على الدولة التصدي للتجزئة الحاصلة في الإطار المؤسسي من خلال تحديد دور مختلف المؤسسات والوكالات الحكومية وتنسيق أدوات الدعم وتطوير أوجه التآزر بين البرامج.

وكجزء من هذه الجهود، تعمل وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي المصري (CBE) على تطوير تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي من المتوقع أن يتم تضمينه في القانون المرتقب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تتوفر حالياً ثلاثة تعريف وضعها كل من: (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، تعداد المنشآت؛ (2) قانون الشركات المصرية الصغيرة رقم 141 لسنة 2004؛ و(3) البنك المركزي المصري. وتطبق كل مؤسسة تعريفاً مختلفاً (انظر الجدول 1.7).

الجدول 7.1. تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر

| الفئة | الشركات القائمة | الشركات المنشأة حديثاً |
|--------------------------|--|---|
| | عدد الموظفين الإيرادات السنوية (مليون جنيه مصري) | رأس المال المدفوع (مليون جنيه مصري) عدد الموظفين |
| المشاريع المتناهية الصغر | 1> | 10> |
| المشاريع الصغيرة | 50:1 | 0.5> |
| المشاريع المتوسطة | 200:50 | 200> |

المصدر: البنك المركزي المصري، <http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/Circulars.aspx?p=4>.

بالنسبة لإحصائيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن المصدر الرئيسي للمعلومات هو تعداد المنشآت الذي يقوم به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويتم إجراء هذا الإحصاء عادة كل عشر سنوات، وكان آخرها في عام 2017. وفقاً للتعداد، ثمة 3.8 مليون مؤسسة بالغة الصغر و67600 مؤسسة صغيرة وبالغة الصغر في مصر. وفي الفترة الواقعة بين عامي 2010-2011، أجرى المعهد المصرفي المصري (EBI)، وهو فرع الإنماء المالي للبنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دراسة استقصائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتم توسيعها من خلال التعداد الاقتصادي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2013. وهناك خطط لإنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار الوكالة الجديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يتم تشكيل إطار السياسة الاقتصادية العامة في مصر من خلال عدد من الإصلاحات الهيكلية الهامة، بما في ذلك الإصلاحات التي تم إطلاقها في تشرين الثاني L نوفمبر 2016 في سياق مرفق الصندوق الموسع لصندوق النقد الدولي. وقد كانت هذه الإصلاحات موجهة في معظمها لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي والتحديات الهيكلية (مثل انخفاض معدلات النمو والاستثمار وارتفاع التضخم والدين الحكومي وسعر الصرف المبالغ فيه) مما كان له آثار سلبية في عجز الحساب الجاري والاحتياطيات الدولية. وقد أسفر تنفيذ هذه الإصلاحات عن نتائج إيجابية مثل زيادة النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم (على الرغم من الآثار الفورية السلبية لتعويم العملة وإلغاء الإعانات). ومع ذلك، وكما لاحظ صندوق النقد الدولي في آخر مشاوراته للمادة الرابعة بشأن مصر، فإن الدولة تواصل لعب دور بارز في الاقتصاد، إما بصفتها كرب العمل المفضل نظراً لظروف العمل الأفضل والأمن الذي توفره، أو عن طريق مشاركتها المباشرة من خلال الشركات المملوكة للدولة في قطاعات مثل البنوك والطاقة والتصنيع والزراعة والنقل والسياحة والخدمات.¹

من المبادرات المهمة الأخرى التي تقود التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة نعد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. إن ركيزة التنمية الاقتصادية في رؤية 2030 تركز على مشاريع البنية التحتية الضخمة، لا سيما توسيع قناة السويس، وبناء عاصمة إدارية جديدة وتطوير مشروع حجمه 4 مليون فدان. كما تتضمن رؤية 2030 سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والبيئة التنظيمية للشركات، ولكنها لا تشير مباشرة إلى سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال.

وفقاً لمؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، كان إطار السياسات المؤسسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر مجزأ للغاية، يطفو عليه فصل غير واضح بين وظائف تطوير السياسة وتنفيذها. كان الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) مسؤولاً عن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، في حين ركزت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الإمكانيات العالية للنمو. قامت وزارة التجارة والصناعة، من خلال مركز تحديث الصناعة (IMC) ومنظمات أخرى تابعة له، بدعم المشاريع من الصغيرة إلى الكبيرة العاملة في القطاعات الصناعية. تم تقسيم مسؤوليات بلورة السياسة بين مختلف الوزارات: التجارة والصناعة، والاستثمار، والمالية، والتخطيط. وقد تم تنفيذ أحد أشكال التنسيق من خلال التمثيل المشترك في وكالات التنفيذ (الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومركز تحديث الصناعة)، لكن التنسيق ظل صعباً في غياب استراتيجية شاملة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. في عام 2013، تم تكليف الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنسيق تطوير الاستراتيجية الجديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع أصحاب المصلحة الآخرين، وقد بدأ العمل بالفعل بالتوازي مع إطلاق عملية تشاور واسعة النطاق.

تتخذ مصر خطوات مهمة لمعالجة تشتت إطار سياستها الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بدايةً، في تشرين ثاني / نوفمبر 2016، أطلقت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية وطنية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية حتى عام 2020، تم تطويرها بدعم من الاتحاد الأوروبي.² تنطوي هذه الاستراتيجية على ركيزة مواضيعية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، ويتم بموجبها تطوير "الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والخطة التنفيذية للأعوام 2018-2023" بدعم من الشؤون العالمية الكندية (GAC) ومنظمة العمل الدولية (ILO).

- في نيسان/أبريل 2017، صدر مرسوم عن رئيس الوزراء لإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA) بتوجيه من وزير التجارة والصناعة. يستوعب الجهاز مسؤوليات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومجلس التدريب الصناعي (ITC) ومسؤوليات مركز تحديث الصناعة المتعلقة بريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيمثل أحد أهم أدوار الجهاز في ضمان التنسيق بين مختلف الهيكل الحكومية التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أنه مسؤول عما يلي:
- تطوير سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي؛
- وضع الأطر اللازمة لتنفيذ وتنسيق ومراقبة مبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- صياغة وتنفيذ برامج الدعم الخاصة بالمهارات وسلسلة الامداد والتسويق والمشاركة في المعارض التجارية والتفاوض الجماعي للموردين، إلخ؛
- تسهيل الحصول على التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- العمل مع السلطات المعنية والمختصة لتسهيل وتبسيط إجراءات إصدار التراخيص للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمتوسطة الحجم للشروع في نشاط ما.

يعمل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على وضع اللمسات الأخيرة على إطار قياس الأداء (PMF) للاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال. كما طور الجهاز إستراتيجية وطنية جديدة لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لعام 2020 وخطة العمليات التي أقرها مجلس الإدارة وينبغي الموافقة عليها رسمياً في الأشهر القادمة. تجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الوطنية الجديدة تنقسم إلى ست ركائز، وتشمل الخطة التشغيلية 115 تدبير. يدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ الإستراتيجية من خلال مشروع "دعم تنفيذ استراتيجيات لتعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر" (MiSMESIS). ويقوم المشروع بتطوير استراتيجية موحدة كي يتمكن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية حول ثلاث ركائز رئيسية: (I) المعرفة ومركز التميز (2) بيئة العمل (3) الدعم على مستوى المشروع. إضافة إلى ذلك، نفذ المشروع عملية مسح للجهات المانحة لتحديد الأنشطة الجارية ضمن الركائز الست للاستراتيجية.

تتأثر "التعليمات الحكومية" السبع فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بمبادئ قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة وتكييفها بما يتلاءم مع منطقة المتوسط من خلال تقييمات مؤثر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهي كما يلي:

1. تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتتكافأ فيها ريادة الأعمال - لا سيما لرواد الأعمال المستقبليين - عن طريق تشجيع الاهتمام بريادة الأعمال والمهارات المتعلقة بها خاصة بين الشباب والنساء، وتبسيط شروط العمليات التجارية.
2. التأكد من إعطاء رواد الأعمال النزيبين الذين تعرضوا للإفلاس فرصة ثانية. ستقوم الحكومة بالترويج لتبني مواقف إيجابية في المجتمع نحو منح رواد الأعمال فرصة ثانية، ما يسهل ويسرع التقدم بطلبات الإفلاس غير الاحتياطي وضمان التعامل مع الشركات التي أعيد افتتاحها على قدم المساواة مع الشركات الناشئة الجديدة.
3. صياغة القواعد وفقاً لمبدأ "التفكير بالمشاريع الصغيرة أولاً"، ولا سيما من خلال:
 - أ. التأكد من دراسة تأثير كافة التشريعات والأنظمة الحكومية على الشركات الصغيرة بعناية قبل تقديمها؛
 - ب. جعل الإدارات العامة تستجيب لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
 - ت. تكييف أدوات السياسة العامة لتناسب احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتسهيل مشاركة هذه المشاريع في المشتريات العامة والاستفادة بشكل أفضل من برامج دعم المشاريع التجارية الصغيرة.
4. تسهيل حصول المشاريع التجارية الصغيرة على التمويل وتطوير بيئة قانونية وتجارية تدعم دفع المستحقات في أوانها في إطار المعاملات التجارية. وستسهل الحكومة على وجه التحديد، تعزيز رأس المال المخاطر والائتمان المتناهي الصغر والتمويل متوسط المخاطر وتطوير بيئة قانونية وتجارية داعمة للدفع في المواعيد في المعاملات التجارية.
5. تعزيز الارتقاء بالمهارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وجميع أشكال الابتكار من خلال تشجيع الاستثمار في البحوث التي تقوم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاركتها في برامج دعم البحث والتطوير والبحوث عبر الوطنية وإنشاء التكتلات وإدارة الملكية الفكرية الفعالة.
6. تمكين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من تحويل التحديات البيئية إلى فرص من خلال توفير المزيد من المعلومات والخبرات والحوافز المالية لمساعدة الشركات الصغيرة على الاستفادة من الأسواق "الخضراء" الجديدة وزيادة كفاءة الطاقة، حيث يتم ذلك جزئياً من خلال تطبيق أنظمة الإدارة البيئية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
7. تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستفادة من نمو الأسواق الدولية. من جانبها، ستقوم الحكومة بتسهيل تقديم الدعم الخاص بالسوق المحدد وأنشطة التدريب على الأعمال التجارية.

أما على صعيد الحوار بين القطاعين العام والخاص، وكما كان الحال في عام 2014، هناك عدد كبير من منظمات القطاع الخاص في مصر، بما في ذلك الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد الصناعات المصرية وجمعية رجال الأعمال المصريين، والجمعية المصرية لشباب الأعمال، والاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين وجمعية رجال أعمال الإسكندرية وجمعية سيدات الأعمال المصرية. ووفقاً لهذا التقييم المرحلي، تنظر منظمات القطاع الخاص في إنشاء إدارات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص. من بين مجالس الإدارة الثلاثة في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (المجلس الاستشاري ومجلس الإدارة ومجلس الأمناء) يتضمن أولهما ممثلين عن القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: تمضي مصر قدماً فيما يتعلق بإحدى التوصيات الرئيسية لمؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 والمتمثلة في الحاجة إلى معالجة التجزئة القائمة في الإطار المؤسسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويشكل إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كسلطة مخولة بتنسيق السياسات ولديها صلاحيات دعم مباشر، خطوة ملموسة بحد ذاتها، على الرغم من عدم وجود تفاصيل حول الدور والمسؤوليات المحددة للجهاز، كما لا تزال الإستراتيجية المؤسسية للجهاز والإستراتيجية الوطنية قيد التطوير، وليس واضحاً بعد موعد وكيفية الموافقة عليهما وتنفيذهما. علاوة على ذلك، على الرغم من أن المشاورات بشأن هذا التقييم المرحلي تشير إلى خطط لإنشاء آلية رسمية للحوار بين القطاعين العام والخاص في إطار سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أنه ما من دليل ملموس على كيفية تطوير هذه الخطط وتنفيذها. وبالمثل، هناك حديث عن صياغة قانون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووضع تعريف رسمي لهذه المشاريع، ولكن ما من دليل على موعد وكيفية تطبيق ذلك. وبالتالي، يمكن لمصر تعزيز ومواصلة جهودها لتطوير وتطبيق إطارها القانوني والمؤسسي الجديد لسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتجاوز خططها وإجراءاتها الأولية.

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

منذ عام 2008 (وإن كان هناك تعليق مؤقت بين عامي 2012 و 2013)، تعهدت مصر بالالتزام ببرنامح إصلاح تنظيمي شامل وطموح متعدد السنوات، وهو المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (ERRADA)³. وتشرف على هذه المبادرة وزارة التجارة والصناعة وقد تم تحديدها كأولوية في الأجندة الحكومية لإصلاح مناخ الأعمال.

تشمل الأنشطة الحالية للمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال جرداً لجميع الأنظمة المتعلقة ببيئة الأعمال ونشرها في السجل الإلكتروني المجاني⁴؛ والمشاركة في مراجعة القوانين مثل قانون الامتياز وقانون الوكالة وقانون الإفلاس وقانون الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة. ووفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم وللموقع الإلكتروني للمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال، فقد تم تطبيق تحليل الأثر التنظيمي في بعض الحالات، مثل مراجعة قانون الامتياز وتخصيص الأراضي الصالحة للزراعة ووكالات النقل البحري⁵. لكن ما من دليل على تطبيق تحليل الأثر التنظيمي على أنظمة الأعمال بشكل مستمر. علاوة على ذلك، على الرغم من أنه يقال إن اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومبدأ "التفكير بالمشاريع الصغيرة أولاً" يعكسان بشكل كامل في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الجاري إعدادها، إلا أنه لا يوجد حتى الآن دليل على التنفيذ الفعلي.

صدر قانون جديد بشأن تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية في أيار / مايو 2017 كاستجابة للقوانين الصناعية البالية من الخمسينيات. وفقاً لهذا القانون، أصبحت رخصة الهيئة العامة للتنمية الصناعية هي الرخصة الوحيدة المطلوبة لإنشاء وتشغيل المنشآت الصناعية. كما يتضمن مشروع الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ استراتيجيات لتعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر (MiSMESIS) عنصراً يتعلق بالتنسيق التنظيمي بالإضافة إلى تعزيز النواذ الواحدة أو المحطات الواحدة للإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، أدخلت وزارة الاستثمار إصلاحات على مركز خدمات المستثمرين، ما يوسع نطاق الموافقات الضرورية والشهادات والترخيص اللازم لإنشاء الشركات وتشغيلها وحلها. وتشمل هذه الإصلاحات نواذ جديدة، وإدخال أداة لقياس رضى المستخدمين ومراكز جديدة في مختلف المحافظات.

أما فيما يتعلق بالإصلاحات الخاصة بتسهيل إنشاء مشاريع جديدة، فكانت مصر في عام 2014 تعمل على إطلاق نظام رقم التعريف الواحد من خلال شبكتها الواسعة من المحطات الواحدة للإجراءات، التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) والصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) والهيئة العامة للتنمية الصناعية (IDA) والغرف التجارية في جميع أنحاء البلاد. تدل المشاورات في إطار هذا التقييم المرحلي إلى أن قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لعام 2017 ينص (في المادة 51) على أنه "يجب أن يكون لكل منشأة أو شركة، أياً كان شكلها القانوني، رقم قومي موحد لجميع معاملات المستثمر مع أجهزة وجهات الدولة المختلفة كافة فور تفعيله". وثمة مناقشات جارية على مستوى الاتحاد الأوروبي لدعم مشروع تفعيل رقم التعريف الموحد.

وفيما يتعلق بالتسجيل الإلكتروني، أشار التقرير الصادر عام 2014 إلى أن إمكانيات التسجيل الإلكتروني كانت متاحة، وإن كان ذلك ضمن نطاق محدود. وتشير الردود على هذا التقييم المرحلي إلى أنه يمكن إنشاء الشركات الإلكترونية من خلال تحميل الوثائق الضرورية. غير أنه يطلب من رواد الأعمال التوقيع شخصياً على المستندات في مقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من أجل الحصول على البطاقة الضريبية ورقم الضمان الاجتماعي. وتتم هذه الإجراءات في خطوة واحدة، بينما يمكن دفع الرسوم ذات الصلة عبر الإنترنت. وفقاً لما ورد في *Doing Business*، قامت مصر في عام 2016 بتحسين المحطات الواحدة للإجراءات لتسجيل الشركات من خلال إطلاق وحدة للتنسيق بين السلطات الضريبية وسلطات العمل من جهة، والشركة من جهة أخرى⁶. وهذا يعني أن المستثمر (أو راند العمل) يمكنه الحصول حالياً على شهادة التأسيس وبطاقة الضرائب، كما ويسجل في نظام الضمان الاجتماعي في مكان واحد ومن خلال إجراء واحد.

فيما يتعلق بإجراءات الإفلاس، أقر مجلس النواب في 28 كانون الثاني / يناير 2018 قانون جديد. يفرض القانون، وفقاً للمشاورات المتعلقة بهذا التقييم، عدم تجريم الإفلاس من خلال إلغاء السجن ويعطي الشركات المزيد من الوقت والخيارات لإعادة الهيكلة عن طريق إدخال الآليات للمساعدة في تسوية النزاعات التجارية خارج قاعة المحكمة وتبسيط إجراءات الإفلاس. وينص القانون أيضاً على تشكيل محاكم للإفلاس في إطار نظام المحاكم الاقتصادية، والتي من شأنها التوسط والتحكيم في القضايا. وبموجب هذا القانون، يجب إكمال خطة إعادة الهيكلة في غضون 60 يوماً من تاريخ طلب التجميد، وسيكون للقضاة في محاكم الإفلاس الحق في تمديد تلك الفترة وفقاً لتقديراتهم. كما يقلص قانون الإفلاس فترة تصفية الشركات لتسعة أشهر، بدلاً من المتوسط الحالي الذي يصل لأكثر من عامين.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: تواصلت مصر أداها الجيد نسبياً في هذا المجال من السياسة، على الرغم من أن بيئة الأعمال العامة لا تزال صعبة. وإن إعادة تنشيط المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال يمثل فرصة مهمة لتعزيز البيئة التنظيمية، لاسيما إذا تم إطلاق تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل رسمي. علاوة على ذلك، فإن تنفيذ رقم التعريف الموحد، بموجب قانون الاستثمار الجديد، من شأنه تيسير التعاملات مع مختلف الوكالات العامة؛ لكن لا تتوفر أي معلومات حول كيفية تنفيذ ذلك وموعده. كما يمكن بذل الجهود فيما يتعلق بتنفيذ إصلاحات إطار الإفلاس، لاسيما نظراً لأداء مصر المتدني نسبياً في تسوية الإعسار وذلك وفقاً لتقرير *Doing Business* (حيث تم تصنيفها في المرتبة 115 وتحديد مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء بنحو 38.89).

تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

استنتج مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن أداء مصر كان جيداً نسبياً في الإطار القانوني والتنظيمي للحصول على التمويل، لا سيما في ظل وجود كل من سجل الائتمان ومكتب الائتمان. تصدر الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score تقارير ائتمانية على أساس البيانات المقدمة من البنوك وسجل الائتمان للبنك المركزي المصري. زادت I-Score تغطية السكان البالغين منذ التقييم الأخير من 19.6% إلى 25.3% وأدخلت نظاماً لتصنيف الائتمان. علاوة على ذلك، لقد منحت الهيئة العامة للرقابة المالية (EFSA) في أيلول / سبتمبر 2017، شركة الائتمان I-Score عقد لإنشاء

سجل للأصول المنقولة وذلك لمعالجة واحدة من أوجه القصور التي حددها مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. وتستند مبادرة إنشاء سجل الأصول المنقولة إلى الجهود المبذولة إثر إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، لا سيما إصدار قانون يحكم المعاملات المضمونة للأصول المنقولة (قانون الضمانات المنقولة)، الذي صدر في ديسمبر/ كانون أول 2016.⁷ وينظم قانون الضمانات المنقولة تعهدات الأصول المنقولة ويحدد أنواع الأصول التي يمكن اتخاذها كضمانات. ويهدف إلى تسهيل منح الأموال والحد من مخاطر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما ويتم أيضاً تطوير قانون جديد للتأجير التمويلي.

فيما يتعلق بتوفر مصادر التمويل، كان تمويل خطط ضمان الائتمان في عام 2014 يتم من قبل القطاعين العام والخاص، وقد كانت شركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) هي الجهة الفاعلة الرئيسية، وكان أصحاب المصلحة هم تسعة مصارف تجارية وشركة تأمين واحدة. لكن لم تكن هناك آليات مراقبة لقياس تأثير تلك الخطط.

منذ ذلك الحين، قام البنك المركزي المصري بشراء أسهم البنوك في شركة ضمان مخاطر الائتمان، وقام بضخ الأموال إلى الشركة بغرض تحفيز البنوك على صرف القروض بموجب "مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة". وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي في كانون الأول / ديسمبر 2017 على ضمان 2 مليار جنيه مصري لشركة ضمان مخاطر الائتمان وعدل قواعد نسبة كفاية رأس المال.

من جانبها، تحاول السلطات المصرية تحفيز عرض التمويل ووضع خطط تمويل مخصصة. ففي عام 2016، أطلق البنك المركزي المصري مبادرة لزيادة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كما وقام بتكليف البنوك الوطنية بتخصيص ما لا يقل عن 20% من إجمالي قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.⁸ وفي عام 2017، أطلق البنك المركزي أيضاً مبادرة لتحفيز تمويل المشاريع المتناهية الصغر عن طريق ضخ تمويل إجمالي قدره 30 مليار جنيه مصري (1.4 مليار يورو) في القطاع المصرفي، والذي سوف يستفيد منه 10 ملايين عميل خلال السنوات القليلة المقبلة.⁹ بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك المركزي المصري في عام 2018 مبادرة بقيمة 200 مليار جنيه مصري (9.3 مليار يورو) لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال السنوات الأربع القادمة. وأطلق ثلاثة خطط لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال (1) إعفاء البنوك من الاحتياطي المطلوب لتسهيلات ائتمانية محددة؛ (2) إنشاء إمكانية تمويل للمؤسسات المتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة للاستثمار في المعدات؛ (3) منح تسهيلات قصيرة الأجل لرأس المال المتداول.

ومن أجل تحفيز الوصول إلى التمويل، قام المعهد المصرفي المصري، وهو جزء من البنك المركزي، بتطوير بوابة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تلخص عدداً من الأدوات المالية وغيرها من الدعم المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وللبنوك. تجمع البوابة المعلومات المتعلقة بأدوات التمويل وبرامج التدريب والدراسات والبحوث، بالإضافة إلى إحصاءات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والهدف من هذه البوابة هو توفير المعلومات لمدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عند اتخاذهم للقرارات.¹⁰ ويبدو أن البوابة مصدر مفيد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث تتعرف من خلالها على المصادر المختلفة للدعم المتاح.

من حيث الوصول إلى رؤوس الأموال السهمية، يستمر تشغيل عدد من المنصات بما في ذلك Cairo Angels و Flat6labs و Sawari Ventures وغيرها. علاوة على ذلك، يعمل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، على وضع برنامج رأس المال المخاطر لرواد الأعمال في مراحلهم المبكرة من العمل.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة التجارة والصناعة في أيار / مايو 2017 عن إنشاء شركة مصر لرأس المال المخاطر، وهي كناية عن صندوق خاص يحتوي على رأس مال قدره 150 مليون جنيه مصري (7.1 مليون يورو)، ويهدف إلى مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتعثرة ولكن القابلة على الاستمرار من خلال آليات التمويل القصيرة الأمد.¹¹

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: يخلص التقييم المحلي إلى أن مصر قد حققت تقدماً تدريجياً في الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل، لا سيما من خلال قانون الضمانات المنقولة الجديد والخطوات الأولية لإنشاء سجل للأصول المنقولة من قبل I-Score، مكتب الائتمان الراسخ. تعد هذه المبادرات إيجابية على الرغم من كونها حديثة للغاية ولا تظهر أي نتائج حتى الآن. علاوة على ذلك، شرعت الجهات الفاعلة الحكومية، ولا سيما البنك المركزي وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، في السنوات القليلة الماضية، في اتخاذ عدد من المبادرات لزيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان ورأس المال السهمي. لكن ما من تفاصيل وأدلة حول خصائص هذه المبادرات وأهدافها ونتائجها، وبالتالي فإن تأثيرها غير معروف. يشير ذلك إلى أن مصر قادرة على تحقيق الكثير من حيث تتبع نتائج الجهود والإبلاغ عنها من قبل الجهات الفاعلة العامة. كما لا يتوفر أي دليل على الدور المتزايد للجهات الفاعلة في القطاع الخاص في توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولرواد الأعمال.

تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

كما ورد في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، كان لدى مصر سوق متطور لخدمات تطوير الأعمال. وكان مقدمو الخدمات الرئيسيون هم الهيئات الحكومية بما في ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال برامج الدعم

الفني، ومركز تحديث الصناعة من خلال برامج التطويرية للأعمال، ومركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. يستنتج هذا التقييم المرحلي أن الهيئات الحكومية ومبادرات المانحين لا تزال هي الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال، بما في ذلك المبادرات الأخيرة مثل:

- برنامج تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشروعات التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والذي يمتد من عام 2015 إلى عام 2019 ويقوم بحشد 22.9 مليون دولار (19.3 مليون يورو) لتحسين جودة خدمات تنمية الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوافرها وإمكانية الوصول إليها.

- برنامج الترويج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (PSME) التابع للجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والممتد من 2015 إلى 2020 والذي يسعى إلى زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تطوير سوق الخدمات ومساعدة وزارة التجارة والصناعة على تعزيز خدمات مراكز التكنولوجيا والابتكار التابعة لها.

- مبادرة "رود النيل" التي يقوم بها البنك المركزي وجامعة النيل وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتطوير مراكز خدمات تنمية الأعمال في جميع المحافظات. يحتوي برنامج رود النيل على وحدة خدمات تدريبية ومراكز خدمات تنمية الأعمال التجارية ووحدة للخدمات الإعلامية ومركز للتصميم يركز على تصميم المنتج ووحدة قوافل للأحداث الميدانية ووحدة لتحديات الابتكار ووحدة لبرامج النمو، كما يعمل على إدماج تمكين المرأة.

- أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة تتمثل في تعزيز النمو الشامل في مصر، لتحسين إمكانية وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مختلف خدمات تنمية الأعمال، بما في ذلك من حيث التغطية الإقليمية.

- أطلق جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر منصة إلكترونية للمشروعات الصغيرة،¹² وستصبح جاهزة للعمل بشكل كامل بحلول نهاية عام 2018. ستعمل هذه المنصة كمركز للمشاريع لتوفير معلومات وبيانات شاملة عن جميع أنواع الخدمات الذي يقدمها الجهاز والكيانات الأخرى المشاركة في تمويل المؤسسات وتنمية الأعمال.

- أطلقت وزارة الاستثمار في عام 2017 مبادرة جديدة لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة تحت عنوان "فكرتك، شركتك" وأحد دعائمها الرئيسية هو تأسيس "مركز خدمة ريادة الأعمال" المتمركز في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والذي يوفر خدمات تنمية الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولرواد الأعمال.

وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز توافر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفرص وصولها إلى مختلف خدمات تنمية الأعمال، وفي نهاية المطاف إلى تعزيز سوق هذه الخدمات في جميع أنحاء البلاد. ولذلك سيكون من المهم تتبع نتائجها على مدار خمس سنوات من تنفيذها. تجدر الإشارة بأنه لا توجد نتائج ملموسة متاحة للجمهور حول هذه البرامج ولم يتم توفيرها رداً على المشاورات المنوطة بهذا التقييم المرحلي.

فيما يتعلق بتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة، تبين من خلال مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أنه على الرغم من وجود بعض الأحكام القانونية في هذا الصدد (على سبيل المثال تقسيم المناقصات إلى فئات، وتخصيص 10٪ من عقود المشتريات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحديد المواعيد النهائية للمدفوعات، إلخ) إلا أن تطبيق هذه الأحكام لم يكن شائعاً. ويخلص هذا التقييم المرحلي إلى أن مصر خفضت مؤخراً سند الضمان المطلوب من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسبة 50٪ أثناء المشاركة في المناقصة العامة. كما من المتوقع أن يتم توقيع بروتوكول بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهيئة الخدمات الحكومية لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة. ومع ذلك، لم يتم نشر تفاصيل حول طبيعة وخصائص البروتوكول.

كما أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى غياب المشتريات الإلكترونية في مصر. وقد تم معالجة ذلك من خلال إنشاء بوابة حيث يمكن للأطراف المعنية تبادل المعلومات حول المناقصات المفتوحة والمغلقة والمنوحة. ويمكن للأطراف المهتمة أيضاً استخدام البوابة لتقديم العروض بشأن المناقصات وتتبع حالة الطلبات المتعلقة بالمشاريع. بيد أنه لا توجد معلومات عن استخدام البوابة من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

فيما يتعلق بتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن مصر كانت تعمل على تطوير استراتيجية تصدير جديدة للفترة 2014-2018 على الرغم من أنه كان من المتوقع أن تؤدي الأحداث السياسية إلى إبطاء العملية. ويرى هذا التقييم المرحلي بعض التقدم في هذا الصدد، لا سيما تطوير وتنفيذ استراتيجيات التدويل الثلاث:

- إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة 2016-2020، التي تتضمن ركيزة أساسية لتنمية الصادرات. تركز هذه الإستراتيجية على ترويج الصادرات وتسهيل التجارة والاتفاقيات والخدمات اللوجستية والبنية التحتية وإجراءات مراقبة الجودة والتفتيش والقدرة التنافسية وأنظمة وإجراءات التصدير.

- إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية 2017-2020، المتماشية مع الاستراتيجية المذكورة أعلاه، بما في ذلك الإصلاح المؤسسي المطلوب والقطاعات المحتملة والأسواق المستهدفة وحوافز التصدير وخدمات تنمية الصادرات وتسهيل التجارة وسياسة التكامل الاقتصادي. وتهدف الإستراتيجية إلى دعم 200 مصدّر جديد.
- إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية، وقد حددت هذه الاستراتيجية المنتجات المحتملة والأسواق المستهدفة وخدمات دعم دخول الأسواق والمراكز اللوجستية وخدمات تمويل التصدير والاتفاقيات التجارية.

هذا ووضعت مصر خطة جديدة لهيئة تنمية الصادرات (EDA) بهدف تنفيذ استراتيجيات التصدير والتنسيق بين الكيانات المختلفة. وتحرص هيئة تنمية الصادرات بشكل خاص على إشراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطوير قطاع التصدير. 13 على سبيل المثال، أطلقت هيئة تنمية الصادرات بوابة تصدير (www.expoegypt.gov.eg) تهدف إلى العمل كمنصة تجارية وطنية لدعم المصدرين (المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) في جميع مراحل عملية التصدير.

كما أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن العديد من المؤسسات قدمت خدمات متعلقة بالتصدير وأن المحطة الواحدة الإلكترونية للإجراءات لم تكن تعمل بعد، ولا يزال هذا هو الحال. على الرغم من وجود خطط لتطبيق نافذة إلكترونية وطنية واحدة من خلال مشروع EGYTrade (المشروع المذكور أيضاً في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 2014)، لم تكن هناك إجراءات ملموسة على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ إن الأنشطة الوحيدة المذكورة في هذا التقييم المرحلي تتمثل في إصدار مرسوم من وزير المالية لوضع بيان جمركي موحد ومرسوم من وزير الصناعة والتجارة يعدل فيه انظمة الاستيراد والتصدير لتسهيل التبادلات الإلكترونية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: لا يشير هذا التقييم المرحلي إلى تقدم كبير في هذا المجال على مدى السنوات القليلة الماضية. ولا تزال الجهات التي تقدم خدمات تنمية الأعمال هي الوكالات الحكومية والمانحين، على الرغم من أن المبادرات الجارية موجهة نحو تطوير سوق هذه الخدمات على المدى المتوسط. كما أن الجهود الرامية إلى تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي جهود أولية بجانب اعتماد استراتيجيات لترويج الصادرات وإصدار مراسيم لتسهيل التجارة الدولية من خلال المنصات الإلكترونية كخطوات أولية للغاية. وبالتالي، يمكن لمصر مواصلة العمل نحو تحقيق نتائج ملموسة بشكل أكبر بحيث تكون مرتبطة بشكل مباشر بخصائص واحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الاستثمار في رأس المال البشري الريادي

اتخذت مصر العديد من الإجراءات لدعم تعليم ريادة الأعمال في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، بما يتماشى مع رؤية "2030" للبلاد للحصول على اقتصاد قائم على المعرفة. إن تعزيز ريادة الأعمال في المرحلة العليا من التعليم الثانوي مذكور بشكل رسمي في الإستراتيجية الوطنية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وفي إستراتيجية التجارة والتنمية، لكنها غير مدرجة في الخطط الإستراتيجية للتعليم المهني. وللمضي قدماً، سيّاون من المهم أن تُدمج مدارس التعليم الثانوي العامة في مجال تنمية الكفاءات الرئيسية لريادة الأعمال الأوسع نطاقاً.

وقد تم تجريب مبادرة إمكان¹⁴، التي تستلهم من الإطار العام الأوروبي لمهارات ريادة الأعمال، في المدارس المهنية في محافظة الأقصر. وقد حققت نتائج إيجابية ويمكن تكرارها في محافظات أخرى قبل اتخاذ قرارات تشريعية في هذا الصدد. وتشمل المبادرة إصلاح المناهج وتدريب المعلمين، بما في ذلك تطوير النتائج التعليمية. هذا وتم إنشاء لجنة تضم منظمات المعونة الدولية للسبب قدماً في مجال ريادة الأعمال ككفاءات رئيسية. بالإضافة إلى ذلك، اقترحت وزارة التعليم والتعليم الفني (METE) تعميم ريادة الأعمال كمهارة رئيسية في جميع المدارس المهنية.

وفيما يتعلق بتدريب النساء على ريادة الأعمال، تتضمن رؤية مصر "2030" إستراتيجية لدعم المرأة تشمل التحدي المزدوج المتمثل في تحسين التعليم والخبرة العملية، وريادة النساء للأعمال. وتؤكد الإستراتيجية على الحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية للنساء وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال. وستكون هناك مبادرات "للبنية المبكرة" في المدارس حيث تتعرف فيها الفتيات والفتيان على رائدات الأعمال الناجحات وهذا أمر هام للتصدي للثقوب النقطية الاجتماعية. ويعتزم المجلس الوطني للمرأة وضع خطة عمل لدعم إستراتيجية المرأة لعام 2030، والتي يمكن أن توفر فرصة لبلورة بيانات منهجية حول ريادة الأعمال لدى النساء وتدابير الدعم ذات الصلة. وينبغي ألا تقتصر البحوث والتحليلات في مجال ريادة الأعمال لدى النساء على المنظمات الدولية فقط. إذ ينبغي أن تقوم الخبرات الوطنية وشبكات المعرفة في الإدارات الحكومية والجامعات والمنظمات غير الحكومية على سد الفجوة من خلال التقييم النقدي للسياسات والممارسات. وينبغي أن يتطابق تطوير البيانات والمعلومات، والذي يشمل إدراج الممارسات الجيدة القائمة على تدريب المرأة على ريادة الأعمال، مع نظام رصد وتقييم أوسع لريادة الأعمال لدى النساء ليُشمل تقييم فعالية التدريب.

من حيث التدريب على تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تحدد إستراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016-2020 هدفاً عاماً لمعدل نمو تصدير سنوي يبلغ 10٪. ويستهدف أربعة قطاعات (المواد الكيميائية والهندسة والمنسوجات ومواد البناء) ويتضمن ركيزة لتنمية المهارات في إطار نظام الدعم. كما تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الصادرات المصرية ذات القيمة العالية، ما يتطلب مهارات وابتكارات عالية المستوى. علاوة على ذلك، تهدف الإستراتيجية أيضاً إلى تحديد إمكانات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة الانشاء. ويترتب على ذلك آثار على المهارات الإدارية والتجارية وتنمية ريادة

الأعمال على نطاق أوسع. ولتلبية هذه الأولويات، ستطلب شبكة التدريب المهني الوطنية تكيفات كبيرة لتصميم التدريب وإجراء المشاورات القطاعية الضرورية.

تعتبر مبادرة دمج ريادة الأعمال وتكنولوجيا التصنيع لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (BEMT)، مثالاً ممتازاً على المشاريع المشتركة بين مقدمي التدريب والقطاع الخاص. ويشمل ذلك أربع جامعات ومركز التجارة الدولية وغرفة الصناعات الهندسية المصرية، ويسمح بتدريب الطلاب الجامعيين على تقنيات الأعمال والتصنيع والجودة ومعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بهدف تسهيل المنافسة الدولية للمنتجات المصرية. ومن الممارسات الجيدة الأخرى، نعد التدريب الإلكتروني على التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي يقدمه مركز تدريب التجارة الخارجية من خلال مركز التعليم عن بعد التابع له. ولا تزال المعلومات المتعلقة بالتدريب على تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مبعثرة، على الرغم من أن هيئة تنمية الصادرات وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يعملان على تجميع البيانات التي توفر فرصة لرصد التطورات في هذا المجال.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين تعزيز ريادة الأعمال في إطار برامج التدريب المهني عن طريق تعزيز المزيد من التعاون بين المدارس والشركات وضمان الاتساق بين المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم والاستراتيجيات الوطنية للتعليم والتدريب المهنيين والتقنيين (TVET). ويتعين على الحكومة وضع تدابير لتنفيذ رؤية 2030 فيما يتعلق بتمكين المرأة الاقتصادي، وضمان وصول الفتيات إلى تطوير الكفاءات الرئيسية لريادة الأعمال من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي. وسيكون لجمع البيانات وتطوير الإحصاءات والمؤشرات أهمية خاصة لإتاحة المجال لإجراء تحليل متعمق ولوضع السياسات القائمة على الأدلة ورصد برامج التدريب.

سبل المضي قدماً

تعالج مصر التوصية الرئيسية التي قدمها مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 من حيث اعتمادها لنهج أكثر تنافساً مع سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعالجة تجزئة الإطار المؤسسي. وكانت أهم مبادرة أو سلسلة من المبادرات على مدى السنوات القليلة الماضية هي إنشاء وكالة مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أي جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتطوير استراتيجية شاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي من شأنها أن تسفر عن إطار واضح للدعم. لكن على خلاف اقتصادات المنطقة المتوسطة الأخرى التي تعيد تنظيم إطارها المؤسسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا يبدو أن مصر تعمل على إقامة منصة منظمة للحوار بين القطاعين العام والخاص لتحسين عملية صنع السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المتوقع اعتماد قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووضع تعريف رسمي لتلك المشاريع بحلول نهاية عام 2018.

يبدو أن التقدم الحاصل في المجالات الأخرى التي تم تحليلها من خلال هذا التقييم المرحلي أبسط بكثير. في هذا الصدد، تتمثل الإجراءات المقترحة في هذا التقرير فيما يلي:

- تعزيز ومواصلة الجهود لتطوير وتطبيق إطارها القانوني والمؤسسي الجديد لسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتجاوز خططها وإجراءاتها الأولية.
- تنفيذ آلية رسمية لتحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بناء على الجهود التي تبذلها المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال من أجل تحسين بيئة الأعمال.
- المضي قدماً في تنفيذ إطار الإفلاس الجديد وإنشاء سجل للأصول المنقولة، والتي تعد في مراحلها الأولية.
- تحسين تتبع نتائج خطط الدعم لحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، بما في ذلك الائتمان ورؤوس الأموال السهمية.
- تعزيز دور القطاع الخاص في توفير التمويل وخدمات دعم الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تهيمن الجهات الفاعلة العامة حالياً على هذه الأسواق بالإضافة إلى الجهات المانحة ولكن بدرجة أقل درجة.
- تحسين تتبع نتائج خطط الدعم لوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة وتدويل هذه المشاريع.
- ضمان تنفيذ استراتيجيات رفيعة المستوى بشأن تنمية رأس المال البشري، بما في ذلك تطوير برامج تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات إمكانات التصدير العالية بالتشاور مع الرابطات القطاعية.
- وضع استراتيجية إطارية وخطة عمل لريادة الأعمال لدى النساء لإدراج بيانات ومعلومات على نطاق أوسع حول خدمات التدريب المدعومة بالبيانات والمؤشرات لقياس التقدم المحرز.
- إدماج ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي ليشمل المزيد من الجهود لتعزيز فهم وتطبيق الكفاءات الأساسية لريادة الأعمال في شبكة المدارس.

Article IV Consultation, Second Review Under the 2017 IMF (2018), Arab Republic of Egypt: ¹ *Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, and Request for Modification of Performance Criteria*, IMF Country Reports, International Monetary Fund, Washington.

Egyptian Ministry of Trade and Industry (10 November 2016), "Minister of Trade and Industry ² announces strategy for enhancing industrial development and foreign trade until 2020", www.mti.gov.eg/English/MediaCenter/News/Pages/Tarek-Kabil-announces-strategy-for-enhancing-industrial-development-and-foreign-trade-until-2020.aspx.

³ المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال www.errada.gov.eg/index_en.php.

⁴ المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال، "بوابة التشريعات الاقتصادية والخدمات" <http://eregistry.errada.gov.eg/>.

⁵ المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال، "إنجازاتنا" www.errada.gov.eg/index_en.php?op=module_page_en&id=10.

The World Bank Group Doing Business (2018), "Business Reforms in Egypt, Arab Rep.", ⁶ www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/egypt.

⁷ القانون رقم 115/2015.

Oxford Business Group (30 June 2016), "SME financing ramps up in Egypt", ⁸ www.oxfordbusinessgroup.com/news/sme-financing-ramps-egypt.

Enterprise (24 May 2017), "CBE Microfinance to push out EGP 30 bn in subsidized financing to ⁹ as many as 10 mn borrowers within four years", <https://enterprise.press/stories/2017/05/24/cbe-microfinance-to-push-out-egp-30-bn-in-subsidized-financing-to-as-many-as-10-mn-borrowers-within-four-years>.

¹⁰ البنك المركزي المصري، "البوابة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، <http://sme.cbi.gov.eg>.

¹¹ وزارة التجارة والصناعة المصرية (29 أيار / مايو 2017)، "Misr Venture Capital launched soon"، www.mti.gov.eg/English/MediaCenter/News/Pages/Misr-Venture-Capital-launched-soon.aspx.

¹² www.msme.eg

Mounir, H. (May 20, 2018), "Egypt adopts three pointed plan to develop exports: EDA ¹³ chairperson", Daily News Egypt

¹⁴ مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لدعم توظيف الشباب وريادة الأعمال في صعيد مصر.

الفصل 8. إسرائيل

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعريف والإحصاءات والمؤسسات

كما في عام 2014، ما زالت إسرائيل تتمتع بتعريفين رئيسيين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. يرد الأول في قرار الحكومة رقم 2190 وينص على ما يلي:

- الأعمال التجارية المتناهية الصغر: شركة أو متمرس يوظف حتى خمسة موظفين وتبلغ مبيعاته أقل من 10 مليون شيكل إسرائيلي سنوياً (حوالي 2.31 مليون يورو).
- الأعمال التجارية الصغيرة: شركة أو متمرس يوظف حتى خمسين موظفاً وتبلغ مبيعاته أقل من 25 مليون شيكل إسرائيلي سنوياً (حوالي 5.78 مليون يورو).
- الأعمال التجارية المتوسطة: شركة أو متمرس يوظف حتى مئة موظف وتبلغ مبيعاته أقل من 100 مليون شيكل إسرائيلي سنوياً (حوالي 23.12 مليون يورو).

يعود التعريف الثاني لوكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMBA). يستند تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الوارد في الجدول 8.1، إلى معايير مالية (المبيعات) أقل بكثير للمؤسسات المتناهية الصغر من تلك المعتمدة في قرار الحكومة رقم 2190.¹ تم تعديل تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة كنتيجة للبحث الذي كان جزءاً من الخطة الإستراتيجية للوكالة.

الجدول 8.1. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل الإدارة المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

| نوع المشروع | عدد الموظفين | المبيعات |
|--------------|--------------|---|
| متناهي الصغر | 1 إلى 4 | 2 مليون شيكل إسرائيلي (482,000 يورو) |
| صغير | 5 إلى 20 | 20 مليون شيكل إسرائيلي (4.8 مليون يورو) |
| متوسط | 21 إلى 100 | 100 مليون شيكل إسرائيلي (20 مليون يورو) |

ملاحظات: تعرّف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أنها: الشركات أو الممارسين. المصدر: . Periodic Status Report - Small and Medium Businesses in Israel, 2017, page 21.

على الرغم من غياب أي خطط لتوحيد تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتعريف الحكومة، فيتم اعتماد تعريف الوكالة كالتعريف الرسمي. فمثلاً تم استخدام تعريف الوكالة في مشروع قانون أقره الكنيست (البرلمان) عند أول اقتراح في آب / أغسطس 2016.²

تتوفر البيانات الإحصائية لإسرائيل من قبل السلطات الإسرائيلية ذات الصلة وتحت مسؤوليتها. إن استخدام مثل هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يخل بمكانة مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب أحكام القانون الدولي.

تتمتع إسرائيل بمجموعة كاملة من الإحصاءات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك بيانات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. يتم نشر معظم البيانات الرسمية من قبل المكتب المركزي للإحصاء (CBS) تحت عنوان " Yearly

³ "Statistical Abstract" كما تشارك إسرائيل في برنامج مؤشرات تنظيم المشاريع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي الأوروبي ((EIP)، الذي يقدم مجموعة واسعة من الإحصاءات القابلة للمقارنة دولياً حول أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال استناداً إلى المصادر الرسمية. يتضمن ذلك معلومات موسعة عن هيكل وأداء المشاريع (الخصائص الديمغرافية والقيمة المضافة والتوظيف، إلخ) والإنتاجية وديناميكيات الأعمال (الدخول والخروج والشركات ذات النمو المرتفع، إلخ) وخلق فرص العمل والتجارة الدولية وغيرها من المؤشرات. تشارك إسرائيل أيضاً في لوحة نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع، التي تتضمن مجموعة هامة من المؤشرات المتعلقة بالدين والأسهم والتمويل القائم على الأصول والشروط الهيكلية للحصول على التمويل.

فيما يتعلق بالسياق الاقتصادي الأوسع، يمثل الهيكل الاقتصادي المتنوع لإسرائيل ونشاطها النابض بالابتكار والمشاريع الناشئة، محركين هامين لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة الأعمال. تمثل الأنشطة الصناعية حوالي 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل التصنيع المتقدم مثل الآلات والإلكترونيات والكيمائيات والأدوات الطبية حصة مهمة (حوالي ربع الإنتاج الصناعي). في حوالي 50٪ من الاقتصاد، تعتبر التجارة والخدمات (باستثناء الإدارة العامة والدفاع) من القطاعات المهمة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة تكنولوجيا المعلومات وخدمات المعلومات الأخرى. لكن في آخر مسح اقتصادي لإسرائيل⁴ تقوم به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يتبين أن أداء الإنتاجية ضعيف حيث تتعايش صناعات السلع القابلة للتداول ذات الديناميكية العالية مع القطاعات المحمية غير الفعالة. ينجم هذا عن أوجه القصور في تنظيم سوق المنتجات والمنافسة، ولا سيما في قطاعات الأغذية والقطاعات المصرفية والكهرباء. علاوة على ذلك، إن مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل مرتفعان، خاصة بين فئات محددة من السكان.

فيما يتعلق بالإطار المؤسسي والتنسيق، إن وزارة الاقتصاد والصناعة هي السلطة الرئيسية المسؤولة عن الإصلاح الاقتصادي والتنمية. وبالتالي فهي تستضيف إدارة التجارة الخارجية وهيئة الاستثمار وهيئة التعاون الصناعي وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة. تعمل وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2010 على إنشاء شبكة كبيرة من مراكز تطوير الأعمال الصغيرة (MAOF). خلال السنوات القليلة الماضية، قامت الوكالة بزيادة وتحسين تقديم خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إعادة تشكيل شبكة مراكز تطوير الأعمال وتوسيعها. لكن وفقاً لاستعراض منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في إسرائيل لعام 2016، ما من آلية رسمية لتنسيق سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، على الرغم من إسناد هذه المهمة لوكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، ما من لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ولا توجد جهات تنسيق في الوزارات والوكالات الحكومية. علاوة على ذلك، لم يوافق الكنيست بعد على مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 المذكور في كل من مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 واستعراض منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2016، والذي يهدف إلى تعزيز دور تنسيق وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2016 إلى غياب وثيقة سياسات متكاملة (أي استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) تحدد إطاراً استراتيجياً لسياسة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال.

أفاد مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن إسرائيل تتمتع بنظام متطور للحوار بين القطاعين العام والخاص. عقدت وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة اجتماعات ربع سنوية مع دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكانت منظمات مثل جمعية الأعمال المستقلة (LAHAV)، أو اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية (FICC)، أو اتحاد المصنعين في إسرائيل وشركاء شبكة أوروبا التجارية نشطين للغاية في عمليات الحوار بين القطاعين العام والخاص. يخلص هذا التقييم المرحلي إلى أن الحوار بين القطاعين العام والخاص ما زال نشطاً، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح التنظيمي (انظر القسم الخاص بـ "تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال").

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: لدى إسرائيل بشكل عام إطار راسخ لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، لكن يمكن تحسين تنسيق السياسات من خلال تطوير استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنشاء آلية تنسيق واعتماد مشروع قانون يخصص هذه المشاريع. وعلى الرغم من أن وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي الوكالة الرئيسية المسؤولة عن سياسة المشاريع، يبدو أن دورها يقتصر على تنسيق خدمات دعم الأعمال التجارية من خلال مراكز تطوير الأعمال الصغيرة وتقديم الدعم لبعض المبادرات الأفقية مثل إدخال تحليل الأثر التنظيمي. ووفقاً لاقتراح استعراض منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في إسرائيل لعام 2016، يمكن للحكومة صياغة وثيقة سياسة إستراتيجية واحدة تحدد فيها الرؤية والأهداف والمجموعات المستهدفة وتدابير السياسة والميزانيات المخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال. قد يكون هذا الأمر ذا أهمية خاصة نظراً لطبيعة الاقتصاد المزدهرة حيث يتعايش قطاع مبتكر وعالي الإنتاجية مع شركات أقل إنتاجية وديناميكية. لذا قد تتيح استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مثلاً وضع تدابير لزيادة انتشار آثار الإنتاجية من القطاعات الديناميكية على بقية الاقتصاد. وقد يكون هذا الأمر مهماً أيضاً نظراً للمشاورات المنتظمة القائمة بين وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، والتي قد تشكل نقطة بداية جيدة لإشراك المؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة في حوار أوسع بين القطاعين العام والخاص.

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

وفقاً لمؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، كانت البيئة التنظيمية واحدة من النقاط الضعيفة في إطار السياسة الإسرائيلية. لمعالجة هذه القضية، أنشأت إسرائيل ثلاث لجان مشتركة بين الوزارات تعمل على (1) تحسين مناخ

الأعمال بشكل عام (*Doing Business Committee*)، و(2) نظام ترخيص الأعمال، و(3) إدخال تحليل الأثر التنظيمي للتوصل إلى تشريعات وأنظمة جديدة. وعلى الرغم من إغلاق لجنة ممارسة الأعمال (*Doing Business Committee*)، فإن اللجنتين الأخرتين ما زالتا نشطتين.

ويعد إصدار القرار الحكومي رقم 2118 الصادر في تشرين الأول / أكتوبر 2014 والذي يوفر الأساس لسياسة تنظيمية شاملة للحكومة، أحد التحسينات الرئيسية.⁵ يتضمن القرار أحكاماً للحد من العبء التنظيمي الحالي (المخزون) ولتحليل الأثر التنظيمي المسبق.

امتثالاً لقرار الحكومة رقم 2118، يجب تعيين مسؤول عن تحليل الأثر التنظيمي في كل وزارة أو وكالة حكومية تعمل في المسائل المتعلقة بالأنظمة. وتكلف وحدة خاصة في مكتب رئيس الوزراء بتحديد منهجية لتقييم الأثر التنظيمي وتنفيذها. ومع ذلك لم يبدأ تنفيذ القرار 2118 إلا في كانون الثاني / يناير 2017. وفقاً للقرار، يتعين على الوزارات صياغة خطط عمل لمدة خمس سنوات للحد من العبء التنظيمي، بما في ذلك تخفيض التكاليف الإدارية بنسبة 25٪. كما يتعين على الوزارات صياغة ونشر خطط عمل مفصلة يتم تنفيذها كل عام.

لا تشارك وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر في عملية تقييم الأثر التنظيمي لأنها ليست مصدرًا للتشريعات والأنظمة. لكن توفر الوكالة تحليلاً موضوعياً لأثر الأنظمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقدم تعليقات إلى الوزارات المعنية ووحدة تنسيق تحليل الأثر التنظيمي المتواجدة في مكتب رئيس الوزراء. إن العمل التحليلي الذي تقوم به الوكالة هو نتيجة التشاور مع منظمات الأعمال ويأخذ شكل كتب بيضاء. فمثلاً نشرت وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة توجيهات لتنفيذ اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كجزء من جهود تحليل الأثر التنظيمي الأوسع نطاقاً. لكن لا يشكل التوجيه بعد جزءاً من جهود تحليل الأثر التنظيمي. علاوة على ذلك، لا تركز الكتب البيضاء التي تصدرها وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص على تحليل الأثر التنظيمي؛ بل تشمل مجالات أخرى تتعلق بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل المدفوعات في الوقت المناسب لعقود المشتريات العامة أو مدفوعات ضريبة القيمة المضافة.

قامت إسرائيل، خلال السنوات القليلة الماضية، بتنفيذ إصلاحات لتبسيط إجراءات بدء الأعمال. في الفترة 2013-2014، شاركت ثلاث وكالات رئيسية في عملية تسجيل الشركات والأفراد العاملين على حسابهم الخاص: هيئة تسجيل الشركات (جزء من هيئة المؤسسات الإسرائيلية في وزارة العدل) ومصلحة الضرائب ومعهد التأمين الوطني. وفقاً لمؤشرات *Doing Business*، أصبح بدء نشاط تجاري أسهل خلال السنوات القليلة الماضية بفضل العديد من التحسينات، لا سيما اعتماد رقم التعريف الواحد للتعامل مع الوكالات الحكومية المختلفة وإنشاء منصة للتسجيل عبر الإنترنت. كما تم دمج تسجيل الضريبة والضمان الاجتماعي: يتلقى معهد التأمين الوطني معلومات حول فتح الملف الضريبي ويفتح، دون طلب صاحب العمل، ملفاً جديداً له أيضاً. علاوة على ذلك، في تشرين الثاني / نوفمبر 2015، تم إطلاق نظام إلكتروني اختياري لتسجيل الشركات والذي يقوم الآن، وفقاً للمقابلات، بمعالجة 75٪ من جميع الطلبات ويوفر التسجيل خلال يومين إلى أربعة أيام. لذا يمكن للمستخدمين، من خلال هذا النظام، تحميل عقد التأسيس ودفع رسوم التسجيل التي تبلغ حوالي 2500 شيكل إسرائيلي (حوالي 600 يورو). لا يتطلب استخدام النظام الإلكتروني إشراك محام إذا كانت الشركة لديها شهادة إلكترونية.

لكن هناك تقارير تفيد بأن الحصول على تراخيص للشركات في صناعة الأغذية قد أصبح أكثر تعقيداً بسبب المتطلبات الجديدة من قبل وزارة الصحة. تجعل المتطلبات المتعلقة بتصنيف الأغذية⁶ وممارسات التصنيع الجيدة المعتمدة من الحكومة واستخدام دستور الأغذية⁷ كمرجع لمعايير الأغذية، توريد الأغذية أكثر صعوبة. من ناحية أخرى، يبدو أن البلديات تطبق معايير مختلفة، لذا تختلف المتطلبات المحلية من مكان إلى آخر.

إن النتائج فيما يتعلق بالحصول على تراخيص وتصاريح عمل غير حاسمة استناداً إلى المعلومات المتاحة لهذا التقييم المرحلي. أشار استعراض سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إسرائيل إلى أن نظام التراخيص والتصاريح المعقد هو أحد العوامل الرئيسية التي تعيق نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016).⁸ يعود سبب التعقيد هذا إلى أن البلدية هي الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص والتصاريح، بعد موافقة الإدارات الحكومية ذات الصلة (مثل وزارة الصحة ووزارة حماية البيئة)، ويجب تجديدها سنوياً. وفقاً للاستعراض، تحتاج حوالي 40٪ من الشركات إلى ترخيص في إسرائيل، لكن تعمل ربعها دونه.

تعمل الحكومة منذ عدة سنوات على معالجة أوجه القصور هذه. في عام 2005 أطلقت لجنة مشتركة بين الوزارات (*Haber Committee* - لجنة هابر) لمراجعة ترخيص الأعمال وإصدار توصيات للإصلاح. في عام 2006 تم إنشاء لجنة فرعية لوضع خطة لتنفيذ توصيات لجنة هابر. لكن وفقاً للموقع الإلكتروني لوزارة حماية البيئة، "استغرقت الأطراف المعنية، التي لها مصالح متعارضة، عدة سنوات للاتفاق على أفضل السبل لتنفيذ التوصيات".⁹ وأدى ذلك إلى تعديل قانون ترخيص الأعمال التجارية (2010) وقرار الحكومة رقم 1007، الذي يوحد متطلبات الترخيص في كافة أنحاء إسرائيل، "ما يصعب" على البلديات إضافة متطلبات محلية ويحد من التأخير في الحصول على التراخيص، خاصة في الصناعات التي لا تشكل مخاطر بيئية.

تواصل الحكومة العمل على تحسين التراخيص والتصاريح. وفقاً للمشاورات التي أجريت لهذا التقييم المرحلي، تطبق السلطات الآن نظاماً متوائماً للترخيص كما تعمل كمحطة واحدة للإجراءات ممثلة مؤسسات عدة (مثل الشرطة وقسم مكافحة الحرائق). لكن ما من دليل على فعالية هذا النظام. علاوة على ذلك، يعتبر مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تنظيم سوق المنتجات الذي يقيس، من بين أمور أخرى، العوائق التي تعرقل ريادة الأعمال بما في ذلك تعقيد نظام التراخيص والتصاريح،

أن اقتصاد إسرائيل "مواتٍ بشكل أقل للمنافسة"¹⁰ وتظهر المؤشرات المحددة التي تقيس الطابع التقييدي لنظام التراخيص والتصاريح أن إسرائيل هي ثالث أكثر البلدان تقييداً في هذا المجال.¹¹

خلال السنوات القليلة الماضية، أطلقت إسرائيل إصلاحات لإطار الإفلاس، الذي تديره ثلاثة قوانين: قانون الإفلاس الذي يتعامل مع الأفراد؛ قانون الشركات الذي يتعامل مع تصفية الشركات والحراسة القضائية؛ وقانون الشركات لإعادة التنظيم المؤسسي. وآخرها هو إصلاح وكلاء الإفلاس لعام 2013، الذي يوفر بنية محددة وإطاراً زمنياً مستهدفاً (18 شهراً) للإجراء. الهدف منه هو تسهيل سياسة "البداية الجديدة" من خلال توفير اليقين وقابلية التنبؤ لجميع الأطراف.¹²

في آذار / مارس 2018، أقر الكنيست قانوناً جديداً للإعسار وإعادة التأهيل الاقتصادي يراجع إجراءات الإفلاس للأفراد (الإفلاس) والشركات (التصفية، الحراسة القضائية، وقف الإجراءات وإعادة الهيكلة). يهدف هذا القانون إلى النهوض بإعادة التأهيل المالي للمدين؛ رفع المردود للدائنين بأقصى قدر ممكن؛ زيادة اليقين واستقرار القانون؛ تقصير الإجراءات؛ والحد من العبء البيروقراطي.¹³

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: اعتمدت إسرائيل الخطوات الأولية لمعالجة البيئة التنظيمية الصعبة التي حددها مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 والتقارير اللاحقة. توفر الولاية بموجب قرار الحكومة رقم 2118 لعام 2014 لإجراء تحليل الأثر التنظيمي السابق واللاحق وإنشاء وحدة لتنسيق تحليل الأثر التنظيمي أرضية جاهزة لتحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال تبني اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقاً للإرشادات التي وضعتها وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة. لكن هذا التقييم المرحلي غير حاسم فيما يتعلق بدور السلطات المحلية في توفير تراخيص العمل. فمن ناحية، تشير المشاورات إلى أنه قد تمت موازنة تراخيص الأعمال وأن السلطات المحلية تعمل الآن كمحطات واحدة لإجراءات منح التراخيص. ومن ناحية أخرى، لا تزال مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تنظيم سوق المنتجات تشير إلى أن إسرائيل هي واحدة من الاقتصادات التي تواجه أشد الصعوبات في هذا المجال. وبغض النظر عن هذا، يسجل هذا التقييم المرحلي التقدم المحرز من حيث إطلاق رقم التعريف الواحد وإنشاء منصة لتسجيل الشركات عبر الإنترنت.

تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، إلى أن إسرائيل تتمتع بإطار قانوني وتنظيمي متقدم في مجال الحصول على التمويل، مع سجل انتمان فعال ومكتبي انتمان. فيما يتعلق بسجل الانتمان، تواصل إدارة الإشراف المصرفي التابعة للبنك المركزي نشر معلومات حول "الحسابات المقيدة والعملاء المحظورين من البنوك" على موقعها الإلكتروني.¹⁴ تتوفر هذه المعلومات بحرية وتشمل تفاصيل عن المدينين المقيدين من قبل المحاكم في سياق إجراءات الإفلاس والمدينين المنخرطين في إجراءات تحصيل الديون، من بين أمور أخرى.

علاوة على ذلك، بعد إقرار القانون حول بيانات الانتمان رقم 5776 لعام 2016، يقوم البنك المركزي بإنشاء سجل انتماني مركزي لتقديم البيانات إلى مكاتب الانتمان لأغراض مثل التصنيف الائتماني والتقارير الائتمانية والاستشارات المالية.¹⁵ يؤدي هذا إلى إنشاء مكتب انتمان جديد من المتوقع أن يدخل إلى السوق في عام 2019؛ لكن يرمي إلى استهداف الأسر وليس الشركات، بما أن الأسر المعيشية تواجه صعوبات أكبر في الوصول إلى الانتمان.¹⁶ يواصل مكاتب الانتمان المذكورين في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 (الذان تديرهما شركتان دوليتان¹⁷ Coface و¹⁸ Dun & Bradstreet) بالعمل ويقدمان أنواع مختلفة من المعلومات الائتمانية مثل الحسابات المقيدة والدعاوى القضائية وإجراءات التصفية والشبكات المرجعة. وفقاً لـ *Doing Business*، تغطي مكاتب الانتمان 71.4٪ من السكان البالغين، وهو أعلى مستوى في منطقة المتوسط، ويتخطى معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 63.7٪.

كما يواصل سجل الأصول المنقولة العمل في إطار سجل الرهون الحيازية التابع لوزارة العدل.¹⁹ وفقاً لمؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، كان السجل يعمل بشكل كامل ولديه عدة مكاتب.

وفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، تشكل المستويات المنخفضة للمنافسة المصرفية عائقاً رئيسياً أمام حصول المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الانتمان: إذ تهيمن ستة مصارف رئيسية على هذا القطاع ويمتلك مصرفان منها 60٪ من السوق. أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة نسبياً لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الرغم من انخفاض مستويات القروض المتعثره انخفاضاً حاداً كما تسبب نمو إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تأخر نمو الناتج المحلي الإجمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. لمعالجة هذا النقص، تم تأسيس لجنة لرفع القدرة التنافسية في الخدمات المصرفية والمالية المشتركة (لجنة ستروم - Strom Committee) في عام 2015، وبدأت الحكومة مؤخراً بتنفيذ بعض توصياتها. على سبيل المثال، تم سن قانون يفصل بين شركات بطاقات الانتمان والبنوك في كانون الثاني / يناير 2017 في إطار مجموعة من الأعمال الرامية إلى تعزيز مستوى المنافسة في القطاع المصرفي وتخفيض تكاليف التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، في آذار / مارس 2016، تم إصدار قانون بيانات الانتمان، الذي سيتم بموجبه إنشاء في عام 2018 قاعدة بيانات مركزية للأسر المعيشية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين المنافسة وإمكانية الوصول إلى البيانات في سوق الانتمان الإسرائيلي.

كما تهدف إصلاحات أخرى إلى تعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مصادر تمويل بديلة. فمثلاً في تشرين الأول /أكتوبر 2016، خففت بورصة تل أبيب من متطلبات الإدراج لتسهيل العروض الأولية العامة من قبل الشركات كثيفة البحث والتطوير (وبالتالي تسهيل وصولها إلى رأس المال) في مراحلها المبكرة.²⁰ لكن ما من حقائق وأرقام حول تأثير هذا التدبير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، لتعزيز المنافسة بين المؤسسات الاستثمارية والمساعدة على توسيع خيارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التمويل، تعمل السلطات على وضع إطار قانوني لإصدار التزامات الدين المضمونة. لكن لا تتوفر أي تفاصيل حول كيفية تنفيذ ذلك وتاريخه.

وتعمل إسرائيل أيضاً على تعزيز الوصول إلى التمويل الجماعي والإقراض بين النظراء من خلال السماح بهذه المعاملات عندما تبلغ قيمتها مليون شيكل جديد (أي حوالي 233000 يورو) أو أقل. أما القروض التي تفوق هذا المبلغ، فتتم مراقبتها من قبل هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية.

من حيث توافر مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تمر خطط ضمان الائتمان الرئيسية من خلال صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMBF)، الذي ترعاه وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ووزارة المالية وتديره شركتين خاصيتين. يؤمن صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 70% من القرض لمشروع صغير أو متوسط الحجم قد تم تأسيسه و85% لشركة جديدة. وفقاً لاستعراض منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2016 لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال، ارتفع معدل رفض صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل هام ليبلغ 45%، بينما كانت الرسوم التي يتقاضاها الصندوق منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية. كانت توصية الاستعراض في هذا الصدد هي زيادة الرسوم ومعالجة معدلات الرفض العالية. لكن دلت المشاورات المجرأة في إطار هذا التقييم المرحلي إلى أن معدلات الرفض والرسوم المنخفضة ضرورية لإبقاء الضمانات الائتمانية متاحة ومستدامة. قد تبدو هذه الحجة مفاجئة، نظراً لانعدام المنافسة بين البنوك وما يترتب على ذلك من محدودية وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الائتمان أو ارتفاع تكلفته. وفقاً للأرقام الرسمية وكما ذكر أعلاه، فإن معدلات القروض المتعثرة منخفضة وبالتالي قد يبدو تبرير معدل الرفض البالغ 45% غير واضح.

تعتبر سوق الأسهم الخاصة في إسرائيل واحدة من أكثر الأسواق ديناميكية في العالم نظراً لارتفاع نسبة انتشار الشركات المبتكرة والتكنولوجية. لكن وفقاً للمشاورات المجرأة لهذا التقييم المرحلي، هناك فجوة تمويلية لتمويل نمو الشركات متوسطة الحجم. لمعالجة هذه الفجوة، أطلقت وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ووزارة المالية في عام 2016 صندوقي أسهم تديرهما شركتين خاصيتين: Peninsula و Kogito Capital.²¹ يستهدف الصندوقان الشركات التي يتراوح حجم مبيعاتها بين 10 و100 مليون شيكل إسرائيلي (بين 2.4 و20 مليون يورو).²² ويبلغ رأس مالهما الإجمالي 900 مليون شيكل إسرائيلي، بمساهمة من الحكومة بقدر 200 مليون شيكل إسرائيلي. لتحفيز الاستثمارات في الشركات ذات الإمكانيات العالية، تتحمل الحكومة حصة من الخسائر إذا وجدت. لم تقدم أي معلومات حول نتائج هذا الصندوق لهذا التقييم المرحلي، لذلك ما من دليل على فعاليته.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: ورد في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن إسرائيل تتمتع بإطار قانوني وتنظيمي متطور للحصول على التمويل وبسوق متنوع لمصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة. وهدفت التوصية الرئيسية في ذلك التقرير إلى تسهيل الاستثمارات في الأسهم في الشركات غير التكنولوجية. يعثر هذا التقييم المرحلي على عدة مبادرات جديدة في هذا المجال إضافة إلى مجالات أخرى تتيح الحصول على التمويل - مثل تعزيز المنافسة المصرفية (التي اعتبرتها السلطات كفضية رئيسية) وتطوير مصادر بديلة للتمويل غير الائتمان المصرفي. تمثل هذه التدابير مجالات مهمة يمكن إحراز التقدم فيها. لكن ما من دليل عن النتائج المتعلقة بهذه المبادرات، حتى لو كان العديد منها قيد التطبيق منذ أكثر من سنة. لذا يمكن لإسرائيل تتبع تقدمها من أجل تقييم النتائج الملموسة للمبادرات الجديدة والقديمة.

تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

لا تزال تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إسرائيل بإمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من خدمات دعم تنمية الأعمال، بما في ذلك من خلال توسيع شبكة مراكز تطوير الأعمال الصغيرة (MAOF) من 26 مركزاً في 2014 إلى 40 الآن. على غرار نموذج ساند في إسرائيل، يتم تمويل مراكز تطوير الأعمال الصغيرة من خلال الموارد العامة لوكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لكن تتم إدارتها من قبل شركات خاصة تشارك في عمليات المناقصة لتكون قادرة على تشغيل هذه المراكز. تقدم مراكز تطوير الأعمال الصغيرة مجموعة واسعة من خدمات دعم تنمية الأعمال بأسعار مدعومة ومن خلال شبكة واسعة من الاستشاريين المتخصصين الذين يقدمون الدعم الشخصي. تتلقى هذه المراكز التمويل وفقاً لمستويات رضا عملائها. يتم تقييم ذلك من خلال الاستبيانات، التي تتم جزئياً من خلال مجموعات مراقبة لقياس الأداء بشكل أفضل - لكن وفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم، يصعب في أغلب الأحيان العثور على الشركات المناسبة لمجموعات المقارنة. كما تعمل شبكة مراكز تطوير الأعمال الصغيرة كمحطة واحدة للإجراءات تمثل الوكالات الحكومية الأخرى، وبالتالي يزداد تأثيرها وترتفع قيمتها مقابل المال.

كما سجلت إسرائيل تقدماً في مجال وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة. إن إدارة المشتريات الحكومية التابعة لوزارة المالية مسؤولة عن نشر المناقصات المركزية وتعميم القوانين والأنظمة المتعلقة بالمشتريات العامة. لكن لدى السلطات المحلية قواعدها وأنظمتها الخاصة ولا تحتاج إلى الالتزام بإدارة المشتريات الحكومية، على الرغم من

الجهود المتواصلة لمواءمة العمليات المحلية مع العمليات المركزية (فمثلاً تقع المشتريات من قبل المدارس تحت مسؤولية البلدية).

في عام 2016، تم تعديل قانون المناقصات الإلزامية وأنظمة المناقصات الإلزامية لتفادي استثناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من هذه الأسواق. تتضمن هذه التعديلات فحص عمليات المناقصات لتحديد الحواجز المحتملة التي تعيق مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإلغاء رسوم المشاركة في المناقصات التي نقلت عن 50 مليون شيكل إسرائيلي (10 مليون يورو)، ونشر (منذ عام 2018) المعلومات حول المناقصات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود جديدة ومستمرة لإطلاق المشتريات الإلكترونية، وهو مجال كان يعتبر ضعيفاً في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 واستعراض منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. لقد استلهمت هذه الجهود من التجارب الدولية التي خاضتها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأخرى وتشمل منصات تجريبية حيث يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التشاور وتقديم عروضها (مثل نظامي "منورة - Menorah" و"نعمه - Na'ama" للمشتريات الإلكترونية التقليدية ونظام "زهر - Zohar" لتعزيز وصول الجمهور إلى المنتجات والخدمات المبتكرة).

دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 على وجود ثلاث مؤسسات رئيسية تدعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:

1. دائرة التجارة الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد، والتي لديها شبكة من 35 ممثل ومكتب اقتصادي وتجاري في 50 دولة.
2. المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي (IEICI)، وهو منظمة غير ربحية تديرها الحكومة والقطاع الخاص لترويج تصدير السلع والخدمات الإسرائيلية، والعلاقات التجارية والتعاون والتحالفات الاستراتيجية مع الشركات الأجنبية.
3. رابطة المصنعين في إسرائيل (وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الدولية)، التي تدعو إلى الصناعة المحلية فيما يتعلق بسياسة التجارة الخارجية، وإلى تعزيز التعاون الدولي ومبادئ التجارة الحرة.

من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت، توفر هذه المؤسسات معلومات شاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتعلقة بالأسواق والتجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي أيضاً كمحطة واحدة للإجراءات، بينما تساعد دائرة التجارة الخارجية الشركات على إقامة شراكات / تحالفات وتحديد استراتيجيات لدخول السوق.

منذ نشر مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، تم إطلاق عدد من البرامج والمبادرات الجديدة من قبل هذه المؤسسات. فمثلاً أطلقت دائرة التجارة الخارجية برنامج "Smart Money" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يصل حجم مبيعاتها إلى 200 مليون شيكل إسرائيلي (ضعف حجم المبيعات حسب تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة). يوفر هذا البرنامج قروض لخدمات الاستشارات التسويقية والتدريب. وتم إطلاق برنامج جديد آخر تحت اسم "Shalev"، في حزيران / يونيو 2017 لدعم معظم الشركات المتناهية الصغر من خلال القروض لتمويل أنشطة التسويق وتخطيط الأعمال والتدريب. يهدف البرنامج إلى مساعدة حوالي 100 شركة في السنة.

بشكل عام، ووفقاً للمشاورة المتعلقة بهذا التقييم المرحلي، تتركز التجارة الخارجية لإسرائيل في عدد قليل من الشركات وفي قطاعات قليلة؛ وبالتالي، فإن الهدف الاستراتيجي للحكومة هو تشجيع المصدرين الصغار كوسيلة للترويج وتعزيز الإنتاجية في الاقتصاد (نظراً للعلاقة بين الإنتاجية والمنافسة الدولية). كما تكمن مصلحة البلد في تنويع الأسواق للصادرات بعيداً عن الأسواق التقليدية (الولايات المتحدة وأوروبا) والتقرب من الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين والهند واليابان التي يجري معها حالياً مفاوضات تجارية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: أطلقت إسرائيل عدة مبادرات لتعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منذ إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. شملت هذه المبادرات توسيع مراكز تطوير الأعمال الصغيرة، وتطبيق بعض الإصلاحات على المشتريات العامة وإدخال برامج جديدة لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تبدو هذه الجهود إيجابية للغاية ويمكن ربطها بشكل أفضل لزيادة أثر النتائج بأقصى قدر ممكن. فمثلاً وفقاً للمشاورة الخاصة بهذا التقييم المرحلي، تتمتع مراكز تطوير الأعمال الصغيرة، التي تستند إلى نموذج التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص في إسرائيل، بمشاركة مباشرة محدودة في تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تشكل هذه المراكز شبكة موسعة من المحطات الواحدة للإجراءات التي يمكن أن تزيد من تأثير برامج التدويل التي تنفذها دائرة التجارة الخارجية والمعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي وغيرها. بالمثل، يمكن لمراكز تطوير الأعمال الصغيرة أن تنشر المعلومات المتعلقة بفرص المشتريات العامة وأن تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في ذلك السوق.

الاستثمار في رأس المال البشري لريادة الأعمال

فيما يتعلق بتعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي، تنتقل إسرائيل بشكل إستراتيجي من المبادرات القائمة على المشاريع إلى الإجراءات على مستوى النظام وتقوم بدمج كفاءة ريادة الأعمال الرئيسية في منظور التعلم مدى الحياة.

في الوقت الحاضر، يعد تعلم ريادة الأعمال جزءاً من السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب والتعليم والاقتصاد ويشمل التعاون بين المدارس والمؤسسات على مستويات التعليم المختلفة. تتضمن استراتيجية الحكومة الإسرائيلية الاجتماعية الاقتصادية الجديدة لعام 2030 تعميم الكفاءات الرئيسية وتعلم ريادة الأعمال في كل أقسام التعليم العام والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين.

يستفيد نظام التعليم من شبكات مستوحاة من رؤية قوية لريادة الأعمال والتعاون في مجال الصناعة. لقد أقامت هذه الشبكات (مثل Amal²³ وORT²⁴) شركات منظمة مع مجتمع الأعمال لذا تعمل كجهة موجهة نحو رواد الأعمال الشباب. وتشارك أكثر من 15٪ من المدارس الإعدادية والثانوية في إسرائيل. وبالمثل، يدعم برنامج Unistream الذي تموله الحكومة وتديره هيئة الابتكار الإسرائيلية، تدريب المراهقين والشباب البالغين الإسرائيليين المحرومين في مجال ريادة الأعمال والقيادة من أجل تشجيعهم على إطلاق مشاريعهم من خلال التوجيه المستمر من قبل قادة الأعمال المحليين.

علاوة على ذلك، توفر الحكومة التمويل والدعم التنظيمي والمبادئ التوجيهية لتنمية كفاءة ريادة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية. ومن الأمثلة على ذلك توصية حديثة للمدرسين بشأن تعزيز ريادة الأعمال والمهارات التجارية بين الشباب المحرومين والمعرضين للخطر، بهدف توليد القيمة وتنمية الأفكار الذهنية لريادة الأعمال، بما في ذلك جوانب الخبرة العملية في ريادة الأعمال. للمضي قدماً، تحتاج السلطات الإسرائيلية إلى بذل المزيد من الجهود لدمج كفاءة ريادة الأعمال بشكل نظامي في المناهج الدراسية الوطنية وتدريب المعلمين. يمكن أن يكون الإطار العام لمهارات ريادة الأعمال (EntrComp) مصدراً للإلهام.

لقد قامت الحكومة الإسرائيلية بخطوة كبيرة في مجال معالجة ريادة الأعمال لدى النساء. في عام 2017، أجرت وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة دراسة جدوى لتحليل ريادة الأعمال لدى النساء. تنظر الدراسة إلى الفجوة بين الرجال والنساء في ريادة الأعمال وتستخدم لتطوير حل قائم على الحقائق لزيادة ريادة الأعمال لدى النساء، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. بالإضافة إلى ذلك، شارك البرلمان مؤخرًا بشكل نشط في قضية ريادة الأعمال لدى النساء، فضلاً عن وجود لوبي برلماني جديد لرائدات الأعمال أنشئ في كانون الثاني / يناير 2017.

ويشكل تدريب رائدات الأعمال جزءاً من إطار مؤسسي وطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفر العديد من البرامج الحكومية الرسمية التدريب لرائدات الأعمال (مثل مراكز تطوير الأعمال الصغيرة وصندوق القرض العربي الإسرائيلي "سوا" التابع لكوريت). وبالمثل تقدم المنظمات والبرامج غير الحكومية تدابير للدعم والتدريب. على سبيل المثال، يدعم منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (EWC) طموحات ريادة الأعمال لحوالي 1.000 امرأة سنوياً، ويوفر لهن تدريباً حول بدء العمل، بالإضافة إلى الإلمام بالشؤون المالية وباستخدام الحاسوب، والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي وجولات على مواقع الأعمال التجارية ودورات تدريبية مكثفة. وأفاد تقييم قام به منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في عام 2015 أن 40٪ من النساء امتلكن أعمالهن عند نهاية البرنامج، وأن معدل مواصلة هذه الشركات في العمل لمدة خمس سنوات قد بلغ 71٪. يتم جمع البيانات على مستوى البرنامج من قبل مراكز تطوير الأعمال الصغيرة وصندوق كوريت والشراكات غير الحكومية وتظهر اتجاهًا إيجابيًا: تشكل النساء 52٪ من رواد الأعمال المشاركين في هذه البرامج.

تعتبر دائرة التجارة الخارجية الإسرائيلية كالجبهة الداعمة الرئيسية لنظام دعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهي تتمتع بمجموعة من البعثات الاقتصادية حول العالم المكلفة بمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في توسيع أعمالها في الأسواق الخارجية من خلال تقديم المشورة ومساعدتها على استكمال عروض المناقصات وتقديمها للشركات المحلية.

كما تستثمر الحكومة موارد رئيسية في تطوير المهارات من أجل التدويل. تقدم وزارة الاقتصاد، من خلال دائرة التجارة الخارجية، التدريب (مثل الدورات والندوات عبر الإنترنت) إلى المصدرين المؤهلين. كما تدير مبادرة "Smart Money" التي تمول خدمات الاستشارات التسويقية. يتم تقديم مجموعة متنوعة من برامج التدريب والإرشاد النوعية من خلال مركز الإدارة للتعلم، بما في ذلك دورة معتمدة للمصدرين ودورات خاصة بالدولة والتجارة الرقمية والتسويق واللوجستيات والنقل والدورات القانونية والمالية. كما يوفر المعهد الإسرائيلي للتصدير حصص ودورات دراسية عبر الإنترنت وخدمات أخرى للمصدرين الصغار ويقوم بتدريب وتحضير المرشدين لمساعدة الشركات المصدرة. إن المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب ومقدميه متاحة للجمهور، وقد شاركت أكثر من 20٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (مثل التكنولوجيا الطبية والتكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الجديدة) في التدريب حول التدويل منذ التقييم الأخير.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: تحتاج السلطات الإسرائيلية إلى بذل المزيد من الجهود لدمج كفاءة ريادة الأعمال بشكل نظامي في المناهج الدراسية الوطنية وتدريب المعلمين. قد تنظر الحكومة في تطبيق الخدمات الحديثة العالية الجودة والتي تراعي الفوارق بين الجنسين الموجهة لتصدير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، واعتماد تدابير سياسية لرفع ريادة الأعمال لدى النساء، وخاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ونظراً للاستثمارات الهامة في البرامج والأهمية القصوى لترويج الصادرات للاقتصاد الإسرائيلي، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتقييم أثر برامج التدريب. لذا من الضروري وضع نظام رصد وتقييم متطور للحصول على الآراء حول كيفية زيادة جودة وكفاءة هذه الخدمات.

سبل المضي قدماً

واصلت إسرائيل بإحراز التقدم في المجالات التي تم تحليلها في هذا التقييم المرحلي، خاصةً فيما يتعلق بسياسات ريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والحصول على التمويل، وبدرجة أقل تحسين بيئة الأعمال والركائز الأساسية

لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بشكل عام، تتحلّى إسرائيل بأحد أطر السياسة الأكثر تطوراً في منطقة المتوسط. إضافةً إلى ذلك، تتمثل الإجراءات المقترحة في هذا التقرير فيما يلي:

- النظر في اعتماد تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظراً لاستخدام العديد من برامج الدعم تعريفات تختلف عن التعريف الوارد في القسم الأول من هذا الفصل (تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتعريف القرار الحكومي 2190).
- إعطاء وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة دوراً أكبر في تنسيق السياسات، يتخطى إدارة شبكة مراكز تنمية الأعمال الصغيرة، ويستند إلى النماذج المطبقة في بلدان أخرى، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبلدان المتوسط. يشير هذا التقييم المرحلي إلى أن وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة لها دور في تنفيذ تحليل الأثر التنظيمي والدعوة إلى إدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لكن يبدو هذا الدور محدوداً من حيث الوصول إلى التمويل والمشتريات العامة والوصول إلى الأسواق الدولية.
- بناءً على ما سبق، وكما تم اقتراحه في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 واستعراض منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لعام 2016، يمكن لإسرائيل تطوير استراتيجية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة تنسيق السياسات وتبني أهداف أكثر وضوحاً في مجالات السياسات. يخلص هذا التقييم المرحلي إلى أن إسرائيل لديها بالفعل أهداف استراتيجية محددة من حيث الإصلاح التنظيمي والوصول إلى التمويل (مثل زيادة المنافسة المصرفية والوصول إلى مصادر تمويل بديلة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) والوصول إلى الأسواق الدولية (تنويع الأسواق والمنتجات وشركات التصدير)، على سبيل المثال لا الحصر. يمكن جمع هذه التوجهات الاستراتيجية لتشكيل استراتيجية واحدة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو المؤسسات الخاصة، ما يوحد الجهود ويحدد المسؤوليات المؤسسية. قد يستند تطوير وتنفيذ الإستراتيجية إلى نظام الحوار القائم بين القطاعين العام والخاص المشار إليه في القسم الأول من هذا الفصل. ويمكن أن تراعي الإستراتيجية أيضاً جوانب محددة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل إدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجهود الجارية في مجال تحليل الأثر التنظيمي.
- وقد يساعد تطبيق استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تتبع نتائج السياسة بشكل أفضل. فمثلاً يجد هذا التقييم المرحلي أن القليل من الأدلة تتوفر حول تأثير التدابير على الوصول إلى التمويل والمشتريات العامة.
- كما يمكن لشبكة مراكز تطوير الأعمال الصغيرة الراسخة، التي تديرها وكالة الأعمال الصغيرة، توفير آلية جيدة لتقديم الجوانب المختلفة للسياسات في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يتجاوز ما تقدمه مراكز تطوير الأعمال.
- ويمكن تحسين وضع ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية على مستوى النظام في المناهج الدراسية الوطنية وفي برامج تدريب المعلمين.
- كما يمكن تطبيق الخدمات الحديثة التي تستهدف تصدير المشاريع الصغيرة والمتوسطة على قطاعات اقتصادية رئيسية إضافية. ويمكن إسداء المزيد من الاهتمام لتقييم أثر برامج التدريب.

ملاحظات:

¹ الاختلاف الآخر بين التعريفين هو أن تعريف وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة هو تمكيني، أي يكفي أن يكون المشروع إما في فئة عدد الموظفين أو في فئة حجم المبيعات لكي يتم تصنيفه في فئة معينة. وفي المقابل، يعدّ التعريف الوارد في قرار الحكومة رقم 2190 كتعريف مقيّد: إذ يجب أن يكون المشروع في فئة عدد الموظفين وفي فئة حجم المبيعات ليتم تصنيفه بين فئات المشاريع.

² التعديل رقم 25 على قانون المناقصات الإلزامية.

³ Central Bureau of Statistics (2017), "Statistical Abstract of Israel 2017", www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm.

⁴ OECD (2016), *OECD Economic Surveys: Israel 2016*, OECD Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/eco_surveys-isr-2016-en.

⁵ OECD (2015), "Country Profile: Israel", in *OECD Regulatory Policy Outlook 2015*, OECD Publishing, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264238770-en>; and Government Resolution No. 2118 (22 October 2014),

www.pmo.gov.il/policyplanning/Regulation/Documents/Reducing%20the%20Regulatory%20Burden.pdf.

⁶ سيدخل هذا الشرط حيز التنفيذ في كانون الثاني / يناير 2021.

⁷ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2018)، الدستور الغذائي، www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/en.

⁸ بالإضافة إلى قيود تنظيم سوق المنتجات التي أشار إليها المسح الاقتصادي لإسرائيل لعام 2016 التي قامت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونقص التعليم المنظم في مجال ريادة الأعمال.

⁹ Israel Ministry of Environmental Protection, "Business Licensing Process", www.sviva.gov.il/English/env_topics/IndustryAndBusinessLicensing/BusinessLicensingProcess/Pages/default.aspx.

¹⁰ OECD, "Indicators of Product Market Regulation", www.oecd.org/eco/growth/indicatorsofproductmarketregulationhomepage.htm#indicators.

¹¹ OECD, "Economy-wide Product Market Regulation (PMR)", www.oecd.org/eco/reform/Indicators_PMR.xlsx.

¹² لم تكن أي تعديلات قانونية ضرورية لهذا الإصلاح الذي يتضمن: (1) تقديم إثبات للمطالبات والبدلات / الرفض؛ (2) دراسة اقتصادية (تحقيق) حول المدين (3) ووضع خطة سداد لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو تقديم إفراج فوري إذا لم يكن هناك أي دخل أو أصول (NINA) المدينين.

¹³ www.globalforumljd.org/sites/default/files/docs/cop/Questionnaire%20Israel.pdf.

¹⁴ Bank of Israel, "Customer Information on Restricted Accounts and Customers", www.boi.org.il/en/ConsumerInformation/RestrictedAccountsAndCustomers/Pages/Restrictedac.aspx.

¹⁵ Bank of Israel (20 September 2016), "The Bank of Israel publishes a draft licensing policy for credit bureaus and business information bureaus", www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/20-09-16c.aspx.

¹⁶ Scheer, S. (11 November 2015), "Israel regulator sees credit bureaus helping to lower loan costs", Reuters, www.reuters.com/article/israel-banking-regulator-idUSL8N1362XF20151111.

¹⁷ CofaceBdi, www.bdi.co.il/EngDefault.aspx.

¹⁸ Dun & Bradstreet, "Private Customers Management", www.dbisrael.co.il/business-protection/private-customers-management/.

¹⁹ Ministry of Justice, "Israeli Corporations Authority", www.justice.gov.il/Units/RasutHataagidim/units/RashamHakdasot/Pages/default.aspx.

²⁰ Tel Aviv Stock Exchange, "R&D Companies", <https://www.tase.co.il/Eng/Listings/IPO/ResearchandDevelopmentCompanies/Pages/RDCompanies.aspx>.

²¹ Ministry of Economy and Industry (1 April 2016), "Cogito Capital and peninsula Chosen to Establish Growth Capital Funds for Investment in Small and Medium-Sized Businesses: Total Investment NIS 1 billion", <http://economy.gov.il/English/NewsRoom/PressReleases/Pages/GrowthCapitalFundsInvestment1Billion.aspx>.

²² لا يتوافق هذا التعريف مع التعريف المعتمد من قبل وكالة الأعمال الصغيرة والمتوسطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

²³ شبكة من المدارس (الإعدادية) الثانوية والكليات التي تعمل بالشراكة مع شركات لترويج التكنولوجيا والعلوم والفنون.

²⁴ شبكة من المدارس والكليات الشاملة والمهنية في مجال العلوم والتكنولوجيا.

الفصل 9. الأردن

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات

لقد أحرز الأردن تقدماً ضئيلاً منذ إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. في ذلك الوقت، كان التطور الإيجابي الرئيسي هو إنهاء الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال واستراتيجية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تم تطويرها بدعم من الاتحاد الأوروبي. بعد انقضاء أربع سنوات على ذلك، لم تتم الموافقة على إستراتيجية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا يزال تمويلها وتنفيذها قيد الانتظار. تضع استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعريفاً رسمياً لهذه المشاريع وسيدخل حيز التنفيذ فور اعتماد الإستراتيجية (الجدول 9.1).

الجدول 9.1. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| نوع المشروع | عدد الموظفين | المبيعات |
|--------------|--------------|--|
| متناهي الصغر | 1 إلى 4 | ≥ 100 000 دينار أردني (115 438 يورو) |
| صغير | 5 إلى 19 | ≥ 1 مليون دينار أردني (1154382 يورو) |
| متوسط | 20 إلى 99 | ≥ 5 مليون دينار أردني (5 771 912 يورو) |

المصدر: Jordan National Entrepreneurship and Small and Medium Enterprise Growth Strategy 2016-2020, p. 36.

فيما يتعلق بإحصاءات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، لا يزال المصدر الرئيسي للبيانات هو تعداد المنشآت الذي تقوم به كل عدة سنوات دائرة الإحصاءات العامة. تم نشر آخر إحصاء في عام 2011 وسيتم تنفيذ الإحصاء الجديد في وقت لاحق من عام 2018.¹ علاوة على ذلك، نعد من بين التطورات الرئيسية في هذا المجال على مدى السنوات القليلة الماضية، إنشاء مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي استضافته وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة "المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع" (جدكو). يجمع مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبيانات من مصادر مختلفة بما في ذلك تعداد المنشآت والمراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM) وينشر دراسات شاملة عن حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد استناداً إلى تلك البيانات.² كما يخطط لإطلاق بوابة إلكترونية لتعميم معلوماته على نطاق واسع. تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع دائرة الإحصاءات العامة ودائرة مراقبة الشركات ودائرة الجمارك وغيرها من أجل تحسين آليات جمع البيانات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونشرها في إطار مشروع الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "فعالية سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن".

لا يزال السياق الاقتصادي الأوسع في الأردن وجدول أعماله السياسي يتأثران كثيراً بالعدد الكبير من اللاجئين الهاربين من النزاع المستمر في سوريا والعراق في الجوار. يقدر أن الأردن يستضيف أكثر من 1.3 مليون سوري ويعيش 83٪ منهم خارج مخيمات اللاجئين. لمساعدة البلد على تحمل هذا العبء، وقّعت الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي على "ميثاق الأردن" في عام 2016، الذي قدم قروضاً ميسرة وشروط تجارية تفضيلية مقابل فتح سوق العمل للاجئين. لكن لا تزال الآثار الفعلية لميثاق الأردن على خلق الوظائف وريادة الأعمال بين اللاجئين غير واضحة. علاوة على ذلك، ووفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، تم إغلاق برنامجي دعم رئيسيين للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الممولين من المانحين، وهما برنامج تحديث وتطوير المشاريع الاقتصادية (JUMP) وبرنامج تحديث وتطوير قطاع الخدمات الأردني (JSMP)، بسبب تخصيص الأموال لدعم اللاجئين.

تسترشد السياسة الاقتصادية الأوسع نطاقاً في الأردن بـ"الأردن 2025": رؤية واستراتيجية وطنية،³ خطة إستراتيجية طويلة الأجل يتم تنفيذها من خلال برامج التنمية وخطط التنمية لمدة ثلاث سنوات على مستوى المحافظات. تحدد "رؤية الأردن 2025" عدداً من الأولويات لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال وزيادة توافر رأس المال للنمو والترويج للتكتلات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكن ما من آلية واضحة للرصد والتقييم حتى الآن نتيج تتبع فعالية "الأردن 2025".

فيما يتعلق بالإطار المؤسسي والتنسيق لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، لا تزال وزارة الصناعة والتجارة مسؤولة عن تطوير سياسات الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدعم من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو). ولا تزال وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية التنمية القطرية الأوسع نطاقاً وحشد الدعم من المانحين، في حين يتم تفويض تنفيذ سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعدد من الوكالات المتخصصة.

يشرف على جدكو، في إطار دورها كوكالة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مجلس إدارة، برئاسة وزير الصناعة والتجارة ويتألف من ممثلين عن الوزارات الرئيسية المعنية بالاقتصاد والقطاع الخاص. وتعتبر جدكو، في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكالة التنسيق الرئيسية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، أدى تأخر الموافقة على استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى انخفاض القدرة التقنية والمالية وإضعاف عقد جدكو للاجتماعات كجهة منسقة للسياسات.

تتضمن استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إطار عمل كامل للسياسات يغطي ستة أركان استراتيجية: (1) بيئة قانونية وتنظيمية أكثر ملاءمة، (2) التوعية حول ريادة الأعمال وبناء ثقافة ريادة الأعمال، (3) مهارات ريادة الأعمال وخدمات تطوير الأعمال، (4) الوصول إلى التمويل، (5) الابتكار واعتماد / تطوير التكنولوجيا، (6) الوصول إلى الأسواق.

كما تركز استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على هيكل إدارة شامل يتضمن: (1) لجنة رفيعة المستوى (تتألف من الوزراء المعنيين وحاكم البنك المركزي ومنظمات القطاع الخاص)، (2) لجنة على المستوى الفني تتألف من مراكز تنسيق في مؤسسات القطاع العام المعنية، (3) لجنة استشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مؤلفة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (النشطة في تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال في الأردن)، (4) اللجان الإقليمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كل محافظة. كما تنص استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تعيين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية كوكالة تنسيق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكأمانة للجنة رفيعة المستوى. في هذا السياق، تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع جدكو ونظراء أردنيين آخرين على إرساء آليات لإدارة الاستراتيجية ووضع آلية للرصد والتقييم.

فيما يتعلق بالحوار بين القطاعين العام والخاص، لاحظ مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن المشاورات هي ممارسة شائعة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يلتقي مرتين على الأقل في السنة. بالإضافة إلى ذلك، شمل إعداد الاستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في 2013-2014 مشاورات مكثفة مع مختلف المشاركين. لكن التنفيذ المعلق لاستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعني أن الآليات المتوقعة للحوار بين القطاعين العام والخاص في تلك الوثيقة، لا سيما إنشاء لجنة استشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتألف من القطاع الخاص ومنظمات غير الحكومية، لا تعمل. تعمل جدكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حالياً على تشغيل هذه الآليات من خلال مشروع الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "فعالية سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن".

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: إن أحد أهم جوانب التقدم الواردة في هذا التقييم المرهلي من حيث التنسيق وتنفيذ سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو إنشاء مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل نشر البيانات والمعلومات حول هذه المشاريع وريادة الأعمال في الأردن بشكل أفضل. مع ذلك، تبقى العقبة الرئيسية هي غياب تنفيذ وتمويل استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي وضعت في عام 2013 والتي كان من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2015. تهدف الإستراتيجية إلى زيادة التآزر وتأثير تدابير الدعم المختلفة؛ لكن من بين العوائق الرئيسية أمام تنفيذها تبرز البيئة السياسية الصعبة في البلاد والقيادة المتغيرة باستمرار في جدكو، وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المرتبط بالأزمة السورية إلى تحويل الاهتمام والموارد بعيداً عن برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة، وأصبحت استدامة بعض الإجراءات المتخذة على المحك. يؤثر ذلك بشكل خاص على البرامج التي تم تطويرها لتسهيل خدمات التمويل ودعم الأعمال الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (انظر القسم الخاص أدناه) وبالتالي، يمكن إيلاء الاهتمام في المستقبل إلى تجنب عكس الإجراءات المتخذة وتعزيز برامج الدعم. يمكن تعزيز دور جدكو كأمانة ومنسق لسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتنفيذ استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأردن في هذا الصدد من خلال مشروع الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "فعالية سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن".

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

لقد اعترف مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 بالجهود الأولية التي يبذلها الأردن لتحسين الإطار التنظيمي وتخفيف العبء الإداري على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تمت صياغة هذه الجهود في البداية من قبل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID) وبرنامج (2006-2012) التنمية الاقتصادية الأردن (SABEJ) والذي مهد الطريق أمام لجنة توجيهية للإصلاح مشتركة بين القطاعين العام والخاص وثلاث لجان فنية تمثل المؤسسات والهيئات التنظيمية ذات الصلة نفذت هذه اللجان عملية تجريبية للمقاصة التشريعية لكن في عدد قليل جداً من المجالات (الترخيص المهني وتصاريح البناء) من أجل مراجعة القيود والإجراءات التجارية وإزالتها وتبسيطها بشكل منهجي.

بعد إغلاق برنامج التنمية الاقتصادية الأردني وتوقف عمليات المقاصة التنظيمية، تابع مشروع صندوق التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "إصلاح التشريعات الاقتصادية الأردنية 2016-2018"، بمراجعة وتحديث القوانين

والأنظمة بالتشاور مع القطاع الخاص.⁴ يدفع هذا المشروع المقلصة التنظيمية إلى الأمام من خلال تعزيز وحدة الإصلاح التنظيمي في مكتب رئيس الوزراء لبناء قدرتها على الإشراف على أنشطة الإصلاح؛ ووضع خارطة طريق شاملة للإصلاح وتحديد احتياجات بناء القدرات؛ وتنفيذ خارطة الطريق وإجراء بناء القدرات، من بين أمور أخرى. يهدف المشروع أيضاً إلى إنشاء آلية لتحليل الأثر التنظيمي لضمان جودة القوانين والأنظمة الجديدة وجودة تسليم التنظيمات.

فيما يتعلق بتنفيذ اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم تنظيم ورشة عمل لبناء القدرات من قبل جدكو والاتحاد الأوروبي ومشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط في آذار / مارس 2016. كان الهدف من ورشة العمل هو زيادة الوعي حول أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بقياس أثر الأنظمة الجديدة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبلورة اختبار بسيط لقياس أثر الأنظمة الجديدة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الجهات الناجحة في هذا المجال التي يمكنها تطوير هذا النموذج في الأردن. لكن لم يتم وضع اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بعد.

فيما يتعلق بتسهيل إجراءات إنشاء مؤسسات جديدة، أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن الأردن من بين الاقتصادات المتوسطة القليلة التي تتمتع بنظام رقم التعريف الواحد للشركات، على الرغم من سريان ذلك في عدد قليل من الوكالات (دائرة مراقبة الشركات، غرف التجارة والصناعة، أمانة الكبرى، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات). لكن في الماضي، لم يكن هناك نظام تسجيل عبر الإنترنت، على الرغم من إمكانية تنزيل الاستمارة على موقع دائرة مراقبة الشركات.

ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء مشروع مساندة الأعمال المحلية (LENS) من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ((USAID)، من بين أمور أخرى، لتحسين تسجيل الشركات. ويعمل المشروع حالياً مع وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات لتحسين فعالية تسجيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. يشمل ذلك رفع سعة تخزين خادم دائرة مراقبة الشركات ليستوعب المزيد من البيانات المتعلقة بالشركات المسجلة وتطوير دليل لتسجيل الشركات (بالتعاون مع فرقة متطوعي الخدمات المالية) يحدد بوضوح إجراءات تسجيل أنواع مختلفة من المنشآت من أجل تحفيز الناس على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم. تم نشر الدليل وتعميمه على نطاق واسع لكن ما من دليل على تأثير هذه المبادرة على تسجيل المشاريع الجديدة. علاوة على ذلك، ما من دليل على التقدم المحرز في خدمات التسجيل عبر الإنترنت والمحطات الواحدة للإجراءات التي تتيح تسجيل الشركات.

من حيث الإفلاس، تمت الموافقة على قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس والتصفية في نيسان / أبريل 2018، بهدف وضع إطار قانوني للشركات المتعثرة. إضافة إلى ذلك، تدل مؤشرات *Doing Business* إلى أن هذا الإجراء مفيد بشكل خاص في الأردن، حيث تُسجل أدنى معدلات استرداد في منطقة المتوسط (27.7 سنت أمريكي لكل دولار، مقارنة بأكثر من 71 سنت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) وتكلفة تبلغ 20% من القيمة الحقيقية للعقار.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: في السنوات الأخيرة، واصل الأردن جهوده لتحسين بيئة الأعمال من خلال تنفيذ المشاريع برعاية الجهات المانحة من أجل وضع تقييم للأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكن لا تزال هذه الجهود في مراحلها الأولى ومن الضروري مواصلة إضفاء الطابع الرسمي عليها بما يتخطى المشاريع التجريبية. في الواقع، يجب مواصلة برنامج التنمية الاقتصادية الأردني ومشروع صندوق التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "مراجعة التشريعات الاقتصادية الأردنية"، بالإضافة إلى جهود مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتطبيق اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كما يجب تنفيذ آليات تقييم الأثر التنظيمي بشكل متواصل. لكن لم يجد هذا التقييم المرحلي أي تفاصيل حول كيفية تحقيق ذلك. يمكن للأردن أيضاً المضي قدماً في تطبيق قانون الإفلاس الجديد الذي، على غرار استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينتظر موافقة حكومية نهائية.

تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

من حيث البيئة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالوصول إلى التمويل، دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 على وجود سجل ائتماني في البنك المركزي، على الرغم من أن تغطيته كانت محدودة ولم يتمكن الأفراد والشركات من الاطلاع على المعلومات التي يمتلكها. منذ ذلك الحين، تم إطلاق مكتب ائتمان جديد (كريف) في كانون الأول / ديسمبر 2015. يهدف مكتب الائتمان الجديد إلى تركيز وتجميع المعلومات الائتمانية حول الأفراد والشركات، التي ستقدمها المؤسسات المالية ومنظمات التمويل البالغة الصغر وشركات التأمين والوكالات العامة مثل جدكو. يسعى مكتب الائتمان إلى زيادة شفافية الشركات والمساعدة في التخفيف من عدم تماثل المعلومات ما يعيق الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا من شأنه تسريع عمليات الإقراض وتقليل معدلات التخلف عن السداد. يقوم مكتب الائتمان بجمع المعلومات من 39 مصدراً، ووفقاً لتقرير *Doing Business*، ويغطي 15.3% من السكان البالغين، لكن لا يزال هذا المعدل أقل بكثير من معدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 63.7%.

كما تم إحراز بعض التقدم في إنشاء سجل الأصول المنقولة. تم تشغيل سجل الضمانات المنقولة عبر الإنترنت في نيسان / أبريل 2017. تقود هذا المشروع وزارة الصناعة بدعم من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. خلال مرحلته الأولى، ركز سجل الضمانات على عقود التأجير التمويلي. في آذار / مايو 2018، تمت الموافقة على قانون الإقراض المضمون الذي سيسمح للسجل بتوفير الخدمات لمجموعة كاملة من الأصول والعقود.

يتضمن قانون الشركات الجديد، الذي تمت الموافقة عليه في أيلول / سبتمبر 2017، أحكاماً بشأن رأس المال الاستثماري. وبدأت دائرة مراقبة الشركات العمل على الأنظمة ذات الصلة وفقاً لما ورد في القانون، بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بتسجيل شركات رأس المال الاستثماري.

فيما يتعلق بوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مصادر التمويل، فإن الشركة الأردنية لضمان القروض (JLGC) هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن توفير خطط ضمان الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تمتلك الشركة قاعدة رأسمالية تبلغ حوالي 30 مليون دينار أردني (حوالي 35.7 مليون يورو) وتوفر خمسة برامج رئيسية بما في ذلك: ضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضمنان ائتمان الصادرات والتجارة المحلية، وضمنان تمويل المشاريع متناهية الصغر، وكفالة التمويل الإسلامي وضمنان التأجير التمويلي.⁵ إن الشركة الأردنية لضمان القروض هي منظمة راسخة تصدر تقارير منتظمة عن أنشطتها.⁶ يدل هذا التقييم المرحلي على التقدم المحرز في تقديم الضمانات الائتمانية من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض، ولا سيما إنشاء صندوقين خاصين في عام 2016 لتوفير ضمانات للشركات الناشئة. يركز الصندوق الأول على قروض البنوك التجارية في حين يركز الصندوق الثاني على القروض التي تقدمها البنوك الإسلامية. توفر هذه البرامج ضمناً يغطي 85% من قيمة القرض حتى 100000 دينار أردني وبرسوم قدرها 1%. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الشركة الأردنية لضمان القروض أيضاً صندوقاً تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة لتوفير ضمان بنسبة 70% للأسر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة استخدامها للطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على دعم الطاقة.

وتشمل التطورات الأخرى المتعلقة بالحصول على التمويل استمرار تشغيل صندوق تنمية المحافظات (GDF)، الذي دعم 96 مشروعاً في الفترة الممتدة بين 2012 و2018. ومع ذلك، تم تخفيض عدد موظفي صندوق تنمية المحافظات بسبب قيود الميزانية في جدكو. بالإضافة إلى ذلك، بذلت الشركة الأردنية لضمان القروض جهوداً لإنشاء صندوق لرأس المال المجازف للمراحل المبكرة بهدف توفير الأسهم للمنتجات المبتكرة، ولكن بسبب عراقيل التمويل لم يتم تشغيله بعد. كما تم إغلاق برنامج جدكو المصرفي بسبب مشاكل في التمويل.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: على الرغم من إحراز بعض التقدم خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بالوصول إلى التمويل، لا تزال الجهود بسيطة جداً. فيما يتعلق بالوصول إلى الائتمان، تم إنشاء مكتب ائتماني جديد وسجل إلكتروني للأصول المنقولة ولكن لم يتم تشغيلها بالكامل بعد. ستنجح الموافقة على قانون المعاملات المضمونة تنفيذ المرحلة الثانية من سجل الضمانات. علاوة على ذلك، شهدت مبادرات ومصادر أخرى للتمويل، مثل صندوق تنمية المحافظات وآلية الشركة الأردنية لضمان القروض لرأس المال الاستثماري في المراحل المبكرة، وبرنامج جدكو المصرفي انتكاسات بسبب انخفاض الموارد المتاحة لعملياتها. على خلاف ذلك، كان التطور الإيجابي هو توسيع نطاق الضمانات من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض. لكن على العموم، تأثرت الجهود المبذولة لزيادة حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل سلباً بسبب بطء وتيرة الإصلاحات والصعوبات الناتجة عن البيئة السياسية والمؤسسية في الأردن.

تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

لا يزال الأردن يملك سوقاً متنوعاً وشاملاً لخدمات دعم تنمية الأعمال المتوفرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن بين أهم المنظمات وأكثرها نشاطاً في هذا الصدد: جدكو ومركز تطوير الأعمال والعديد من المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص وجمعيات الأعمال وغرف الصناعة والتجارة. إن المعلومات حول جميع خدمات الدعم هذه متناثرة في عدة مصادر، على الرغم من أن إحدى مهام مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جدكو هي تسهيل الوصول إلى هذه المعلومات.

يخلص هذا التقييم المرحلي إلى أنه قد تم إطلاق خدمات تنمية الأعمال الجديدة منذ إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. فمثلاً يدعم مشروع صندوق التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "خدمة تسريع نمو المشاريع الاقتصادية من جدكو" إنشاء برنامج يهدف إلى دعم الشركات ذات الإمكانيات العالية. يوفر هذا البرنامج تشخيصاً شاملاً للأعمال التجارية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدراء الشركات الناشئة على تحديد العوائق أمام النمو وتقديم التدريب التجاري للتغلب على هذه العقبات. حتى وقت كتابة هذا التقرير، تلقت خدمة تسريع نمو المشاريع الاقتصادية من جدكو 373 طلباً من كافة المحافظات الأردنية، وقد تم إجراء تشخيص أولي لـ 313 شركة، كما تم تطوير 124 خطة نمو وتدريب 70 مدير وأصبح 15 موظفاً من جدكو مدراء متخصصين في مجال النمو. فيما يتعلق بمبادرات المساعدة المالية، يدعم مشروع مساندة الأعمال المحلية (LENS) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نمو الأعمال الصغيرة ويوفر الدعم المباشر للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. كما أطلقت جدكو مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل (REGEP)، الذي يوفر الدعم التقني والمالي لصغار المزارعين ورباطات المزارعين ومنتجي ومصدري المحاصيل الزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يعمل مشروع "فعالية سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن" التابع لصندوق التحول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على زيادة التنسيق والحوار بين جميع هذه المبادرات لتعزيز تأثيرها. ويستند الإطار المستخدم إلى استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي لا تزال بانتظار الموافقة والتي توفر جدول أعمال جيد لزيادة تأثير السياسات نظراً إلى العدد الكبير من خدمات الدعم والوكالات العاملة في البلد.

لسوء الحظ، وجد هذا التقييم المرحلي أن المبادرات الرئيسية الأخرى، مثل برنامج تحديث وتطوير المشاريع الاقتصادية (JUMP) للشركات الصناعية، وما يعادله لشركات الخدمات ((JSMP)، التي تديرهما جدكو، قد أغلقت بسبب نقص التمويل.

فيما يتعلق بوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المشتريات العامة، يجد هذا التقييم المرحلي أن أبرز مجال يمكن إحراز التقدم فيه منذ مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 هو العمل الجاري لإنشاء نظام المشتريات الإلكتروني. يستند هذا إلى نشر تحديث لقانون اللوازم الذي ينص على تنفيذ النظم الإلكترونية لإدارة الجرد الحكومي وللمشتريات الإلكترونية. في هذا المجال، يتم تطوير نظام إلكتروني جديد للمشتريات بدعم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي بهدف إضفاء الطابع المركزي على المعلومات لخدمة الجهات المشتريّة ومقدمي العطاءات / الموردين، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تم إحراز التقدم في مجال وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق الدولية. في حزيران / يونيو 2015، وقعت جدكو والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (HCST) اتفاقية مع الوكالة التنفيذية للاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EASME) لينضم الأردن إلى شبكة المشاريع الأوربية (EEN). وقاما بإنشاء كونسورتيوم لتقديم الدعم للشركات التي تسعى إلى التصدير وتسهيل نقل التكنولوجيا والتعاون في مجال الأعمال والبحوث. في عام 2017، انضمت غرفة صناعة عمان إلى الكونسورتيوم. مع ذلك، فإن الأردن ليس جزءاً من شبكة EEN حتى الآن.

بالإضافة إلى ذلك، في تموز / يوليو 2016، تم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي من أجل تحفيز اندماج القوى العاملة السورية في الأردن.⁷ لكن يكمن التحدي في التنفيذ. بحلول تموز / يوليو 2017، أفادت بعض التقديرات أن ثمانى شركات فقط قد اعتبرت أنها تلي الشروط، وأن اثنتين فقط استفادتاً منها فعلاً.⁸

تم إطلاق العديد من المشاريع لتقديم المساعدة الفنية والمالية لدعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. في أيلول / سبتمبر 2014، أطلقت جدكو ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي مشروع تنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأسواق الافتراضية (VMP) التابع لصندوق التحول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتطوير التجارة الإلكترونية. يقوم المشروع بتدريب مستشارين في مجال التصدير وبتوجيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة وقد أنشأ لجنة مشتركة بين المؤسسات المعنية بالتجارة الإلكترونية.

وأخيراً، تتوقع خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2022 إنشاء وحدة تنسيق للتصدير في جدكو لتوفير الدعم الفني للمؤسسات التي تسعى إلى التصدير. من المتوقع أن تنشئ جدكو صندوقاً مخصصاً لدعم وتمويل الصادرات، وإطلاق برنامج للتدريب على التصدير وتقديم الدعم التقني للمؤسسات التي تسعى إلى التصدير.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: إن تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي مجال السياسة الذي حقق فيه الأردن أكبر قدر من التقدم في هذا التقييم المرحلي. وتشمل النتائج الإيجابية توسيع خدمات دعم الأعمال التجارية، على الرغم من إغلاق بعض البرامج. سيلعب مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتفرقة حول هذه الخدمات المتنوعة. ويمكن للأردن أيضاً أن يواصل جهوده نحو التنفيذ الكامل لنظام المشتريات الإلكتروني الجديد، الذي لا يزال في مراحله التجريبية. كما يمكن المضي قدماً في الانضمام إلى شبكة المشاريع الأوروبية لتسهيل تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولتحسين الوصول إلى السوق الأوروبية المشتركة، يمكن أن يقيم أيضاً، بدعم من الاتحاد الأوروبي، العوائق التي تحول دون نجاح المبادرة بهدف تخفيف قواعد المنشأ.

الاستثمار في رأس المال البشري الريادي

منذ التقييم الأخير، أظهر الأردن تقدماً في نشر تعليم ريادة الأعمال في النظام التعليمي. يعد الترويج لتعلم ريادة الأعمال جزءاً من خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2022، ووفر حدث وطني (وهو برنامج حوار الأجيال) في عام 2016 منصة تضم الهيئات الرئيسية للحكومة والقطاع الخاص وأصحاب المشاريع الشباب والشركاء الدوليين لمناقشة أهمية تعلم ريادة الأعمال للشباب.

تدعم "إنجاز"⁹ وزارة التعليم وتدير برامج في كل من المدارس العامة والخاصة مثل برنامج بدء الشركات - المدارس والمنافسة (Company Start-up Program – Schools & Competition)، الذي يوفر لطلاب المدارس الثانوية خبرة عملية وتدريب في مجال الأعمال؛ المسابقة "CP National Competition"، التي تدعم فرق الطلاب في تقديم شركاتهم إلى هيئة من قادة الأعمال والخبراء؛ ومشروع My Entrepreneurial Project (MEP)، الذي يوفر فرصاً وظيفية للشباب في ريادة الأعمال والعمل الحر. يدعم مركز تطوير الأعمال تطبيق منهج ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية في مدارس التعليم والتدريب المهنيين. بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الأردنية، قام مركز تطوير الأعمال على مدار الفترة الماضية بتدريب أكثر من 120 أستاذ في المدارس المهنية ومعلم في الكليات التقنية على تطبيق منهج ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية، وبالتالي استفاد منه 4000 طالب في 20 مؤسسة تدريبية. تشكل هذه المبادرات أمثلة ممتازة عن التعاون بين المدارس والشركات.

أصبح تدريب النساء على ريادة الأعمال من أولويات السياسة، كما ورد في خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني، وفي الخطة الإستراتيجية لتمكين المرأة 2013-2017 التي أطلقتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. تشارك في الأردن 3.3٪ فقط من

النساء في ريادة الأعمال (جدكو، 2017)، وتنخفض نسبة الشركات التي تديرها امرأة إلى 2.4٪ (البنك الدولي، 2013). لقد أظهر الأردن تقدماً كبيراً في معالجة هذا المجال الهام من السياسة. تناول مؤتمر "مشاركة المرأة الاقتصادية" نمو ريادة الأعمال لدى النساء، ونشرت عدة دراسات تركز على ريادة الأعمال لدى النساء، مثل ريادة النساء للأعمال في الأردن لعام 2017: تمكين المرأة من قبل جدكو وتقرير مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 حول ريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى النساء في الأردن.

كما هناك برامج ممولة من القطاعين العام والخاص لدعم رائدات الأعمال في المناطق الريفية والحضرية. ومنها: برنامج مركز تطوير الأعمال مع وزارة السياحة من أجل تعزيز قدرة رائدات الأعمال في مجال السياحة المحلية؛ وبرنامج الإرشاد التجاري الذي يركز على تدريب الخريجات ليصبحن مرشدات (SEEDS)؛ ومشروع شروق الذي يطبقه بنك الاتحاد لدعم الخدمات المالية الموجهة لرائدات الأعمال وبناء الشبكات والأحداث والتدريب والخدمات الاستشارية والإرشاد؛ وحاضنة الأعمال القروية، التي تعزز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية من خلال تشجيعها على إنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تتعدى بكثير النماذج التقليدية في المنازل أو القائمة على الجنسانية.

بالإضافة إلى ذلك، طور الأردن مبادرات لتوفير التدريب الموجه نحو تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل نشاط اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالتجارة الإلكترونية، التي تقدم توصيات مستقلة لتهيئة بيئة مؤاتية للتجارة الإلكترونية وتدعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تم تطوير الحوار السياسي بشأن تنمية المهارات من أجل تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار عملية تشاور مفتوح بشأن السياسات أدت إلى الاستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 2016-2020.

كما تقوم جدكو بتنفيذ برامج التدريب حول تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الملابس والخدمات. إن المعلومات حول برامج التدريب ومقدمي خدمات تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة واسعة النطاق ومتاحة للجمهور من قبل: غرفة صناعة الأردن والصندوق الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومركز تطوير الأعمال.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: يجب على الحكومة الأردنية تنفيذ المزيد من الإجراءات على مستوى النظام لدمج ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية في المناهج التعليمية وإعداد المعلمين في منظور التعلم مدى الحياة. ويمكن أن تدعم السلطات الوطنية الجهود التي يبذلها الممارسون لتطبيق أدوات متقدمة لتنمية ثقافة ريادة الأعمال، مثل الإطار العام لمهارات ريادة الأعمال (EntreComp). ولدعم ريادة الأعمال لدى النساء بشكل أفضل، يجب بذل جهود مشتركة بين الوكالات وبين القطاعات، نظراً لشمولية القضية. يمكن لجدكو أن تلعب دوراً حاسماً، انطلاقاً من قوة برامجها التي تضم شركاء السياسة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص. من أجل مواصلة دعم برامج التدريب لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يمكن للحكومة تعزيز سياساتها التجارية الدولية ودعم جدكو في زيادة أنشطتها في هذا المجال.

سبل المضي قدماً

على العموم، أحرز الأردن تقدماً محدوداً في تنفيذ الإصلاحات التي حددها مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014. يبدو أن ذلك يعود إلى الوضع المؤسسي الصعب وتدفعات اللاجئين الكبيرة التي وجهت الانتباه والموارد بعيداً عن سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. لا تزال استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في انتظار الموافقة. إضافة إلى ذلك، على غرار عام 2014، لا يزال الأردن يعتمد بشكل كبير على مساعدات المانحين والمساعدات الدولية، وهو أمر ليس سلبياً بالضرورة طالما أن هذه المبادرات مستدامة على المدى الطويل وتؤدي إلى زيادة القدرات المحلية على تصميم السياسات وتنفيذها. لكن هذه الاستدامة غير واضحة. من هذا المنطلق، تتمثل الإجراءات الرئيسية التي طرحها هذا التقييم المرحلي فيما يلي:

- المضي قدماً في تنفيذ وتمويل إستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تعزيز دور جدكو كأمانة لتنفيذها. ستواصل جدكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إحراز التقدم في هذا المجال، لكن التأثير النهائي سيعتمد على إصدار الوثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بها.
- إحراز التقدم من خلال وضع وتنفيذ تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالكامل.
- المضي قدماً بتنفيذ نظام المشتريات الإلكترونية بالكامل، والانضمام إلى شبكة المشاريع الأوروبية والاستفادة بأقصى قدر ممكن من الفرص التي يوفرها الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي خاصة المشاريع التي قد تستفيد من قواعد المنشأ المرنة.
- ينبغي تعزيز ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية في المناهج التعليمية وإعداد المعلمين في منظور التعلم مدى الحياة.
- من الضروري بذل جهود مشتركة بين الوكالات وبين القطاعات لدعم ريادة الأعمال لدى النساء، نظراً لشمولية القضية.
- كما قد تستفيد برامج التدريب لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من سياسات تجارية دولية ومن دعم جدكو في زيادة أنشطتها في هذا المجال.

- ¹ دائرة الإحصاءات العامة، "تعداد المنشآت الاقتصادية"، <http://dosweb.dos.gov.jo/censuses/economic-establishments-census/>.
- ² المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، "مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" www.jedco.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=171.
- ³ <http://www.jordanembassyus.org/blog/jordan-2025-national-vision-and-strategy>.
- ⁴ Middle East and North Africa Transition Fund, "Jordan Economic Legislation Reform", www.menatransitionfund.org/documents/jordan-economic-legislation-reform.
- ⁵ الشركة الأردنية لضمان القروض. www.jlgc.com/en/page/about-us.
- ⁶ الشركة الأردنية لضمان القروض، "التقارير السنوية،" www.jlgc.com/en/page/annual-reports.
- ⁷ القرار رقم 2016/1 للجنة الاتحاد الأوروبي - الأردن (19 تموز / يوليو 2016)، <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:22016D1436&from=EN>.
- ⁸ Ghazal, M. (24 July 2017), "Only two Jordanian companies benefiting from EU relaxed rules of origin", The Jordan Times, www.jordantimes.com/news/local/only-two-jordanian-companies-benefiting-eu-relaxed-rules-origin.
- ⁹ منظمة غير ربحية تركز على الشباب، تأسست في الأردن في عام 1999، وهي ناشطة في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان.

الفصل 10. لبنان

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات

لم يقم لبنان بعد بتطوير سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال. وعلى الرغم من أن وزارة الاقتصاد والتجارة قد طورت استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن الوثيقة تفتقر إلى التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ والموارد ويبدو أن العديد من بنودها، إن لم يكن كلها، هي مقترحات بدلاً من توجيهات. وبالرغم من ورود اقتراح لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (لم يتم تحديده) في الإستراتيجية، فقد تم تبنيه حتى الآن فقط من قبل وزارة الاقتصاد (الجدول 10.1).

الجدول 10.1. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| نوع المشروع | عدد الموظفين | المبيعات |
|--------------|--------------|---|
| متناهي الصغر | > 10 موظف | > 500 مليون ليرة لبنانية (271 110 يورو) |
| صغير | > 50 موظف | > 5 مليار ليرة لبنانية |
| متوسط | > 100 موظف | > 25 مليار ليرة لبنانية |

المصدر: Lebanon SME Strategy: A Roadmap to 2020, p. 36.

كما تم تطوير مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وهو في انتظار موافقة البرلمان. تقدم المادتين 2 و3 من مشروع القانون الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعريفيين مختلفين قليلاً عن التعريف الوارد في الجدول 10.1. كما أن التعريفيين الواردين في قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة يفرقان بين المؤسسات التجارية والخدماتية والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الزراعية. لكن من المتوقع اعتماد التعريف الوارد في قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عند سنه.

فيما يخص إحصائيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، إن لبنان هو واحد من الاقتصادات المتوسطة القليلة التي لا تتمتع بمصدر رسمي للبيانات. لا تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإجراء تعدادات للمنشآت أو الأعمال، ولا توجد أي مبادرات لاستغلال المصادر الإدارية للمعلومات مثل سجلات الأعمال أو المعلومات الضريبية. أطلقت وزارة الصناعة النظام الإحصائي الصناعي الدائم، وهو استمارة إحصائية سنوية تملؤها المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقدم طلباً للحصول على شهادة صناعية (حوالي 2000 مصنع) من أجل جمع معلومات عامة عن المصانع ومعلومات مالية. الهدف هو إنشاء نظام قاعدة بيانات صناعية داخل وزارة الصناعة لإجراء مسح سنوي¹. كما تقوم وزارة الصناعة بإجراء تعداد يغطي 8200 مصنع (95% منها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)، من بينها 4700 مصنع مسجل في وزارة الصناعة بينما حصلت البقية على ترخيصها قبل إنشاء وزارة الصناعة أو أنها غير مرخصة. سيساهم هذا التعداد في تنظيم القطاع في لبنان².

من هذا المنطلق، ينص مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي ينتظر موافقة البرلمان على أنه يتوجب على وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل وزارة الاقتصاد والتجارة أن تبادر بإنشاء قاعدة بيانات للمشاريع وإجراء جرد وتصنيف للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتدعو استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضاً إلى إنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يُكلف بإدارة ونشر البحوث والإحصائيات وتحليل الأثر على المشاريع والهيئات الداعمة، والحفاظ على قاعدة بيانات شاملة لضمان الرصد المستمر والفعال لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة مع البنك الدولي لإنشاء مثل هذا المرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كجزء من البرنامج الوطني للوظائف.

من حيث الأجنحة الاقتصادية الأوسع، تأثر لبنان بشكل كبير بتدفقات اللاجئين من سوريا والعراق. في هذا السياق، تم عقد مؤتمر دولي (سيدر) في نيسان / أبريل 2018 لدعم لبنان في مواجهة التحديات والأعباء الهامة الناجمة عن التداعيات السلبية للصراعات الإقليمية. خلال المؤتمر، تعهد المجتمع الدولي بتقديم 11 مليار دولار من القروض والمنح لدعم برنامج الاستثمار والإصلاح في لبنان³. كما طرحت الحكومة رؤية لتحقيق الاستقرار والنمو والعمالة، والتي تشمل عدداً من الإصلاحات الهيكلية مثل مراجعة قانون التجارة وتطوير الإطار التنظيمي للحكومة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية وغيرها من الإصلاحات لتحسين

الوصول إلى التمويل والنظام القضائي. قد يحسن جدول الأعمال الإصلاحي هذا مناخ الأعمال ويترك تأثيراً إيجابياً على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال⁴.

فيما يتعلق بالإطار المؤسسي والتنسيق لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تواصل وزارة الاقتصاد والتجارة لعب الدور الرائد في تطوير السياسات والتنسيق بينما تركز وزارة الصناعة على التنمية الصناعية، بما في ذلك التعاون في سياق الشبكة الأوروبية ومتوسطة لخبراء السياسة الصناعية.

وينص مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي لم يوافق عليه البرلمان بعد، على أن أحد أهدافه هو ضمان التنسيق بين جميع الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال تطوير المشاريع لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية اللبنانية ذات الصلة. كما ينص قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أن وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة ستكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ خطة استراتيجية وطنية تتعلق بالمشاريع، وتحديثها على أساس دائم ومستمر، ووضع القواعد والأنظمة اللازمة للتنسيق مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص. ووفقاً للمشاورة الخاصة بهذا التقييم المرحلي، سيتم وضع خطة عمل ملموسة لتفعيل استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند نشر قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة (على الرغم من عدم وجود تفاصيل حول موعد حدوث ذلك).

فيما يتعلق بالحوار بين القطاعين العام والخاص، عند إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، كانت المبادرة الرئيسية لتعزيز الحوار هي المنصة المتعددة الأطراف "تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان" (IBEL). لكن لم تعد هذه المنصة قيد التشغيل ولم تتوصل إلى أهدافها المتمثلة في تحسين العديد من جوانب بيئة الأعمال. علاوة على ذلك، ما من وثائق منشورة حول إنجازاتها ولم يكن العديد من المسؤولين الحكوميين والمسؤولين من القطاع الخاص، الذين تم التشاور معهم في إطار هذا التقييم المرحلي، على علم بوجودها.

تعمل وزارة الصناعة على تطوير خطة عمل بالتعاون مع الخبراء الوطنيين والدوليين وإثر الندوات التي أجريت في إطار مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط (EBESM). والهدف منها هو إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين القطاعين العام والخاص في عملية بلورة السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال قرار وزاري. إضافة إلى ذلك، تشمل استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2020 وخطة عملها أحكاماً لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال اجتماعات مائدة مستديرة منتظمة⁵ وإنشاء بوابة على شبكة الويب⁶ وتطبيق للهاتف المحمول لتسهيل إشراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنتدى سنوي صغير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لجمع أصحاب المصلحة.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: يمكن أن يبذل لبنان المزيد من الجهود لوضع سياسة متكاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الموافقة على مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ استراتيجية مفصلة وعملية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحدد أهدافاً وغايات وأطراف مسؤولة وميزانيات ملموسة، إذ تغيب هذه العناصر عن الاستراتيجية بوضعها الحالي. علاوة على ذلك، يمكن تكييف قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل عن طريق معالجة الاختلافات مثل تعدد التعريف المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يمكن للبنان تحسين الإحصاءات الرسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير المتواجدة في أغلب الأحيان. يمكن للإدارة المركزية للإحصاء مثلاً إطلاق تعداد اقتصادي يمكن استبداله لاحقاً باستخدام المصادر الإدارية للحصول على المعلومات حول المشاريع مثل السجلات الضريبية والضمان الاجتماعي وسجل الأعمال. ويمكن استكمال البيانات الإدارية باستطلاعات لتغطية الاقتصاد غير الرسمي. على هذا الأساس، يمكن للبنان إنشاء مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المخطط له لنشر البيانات حول هذه المشاريع والمعلومات المفيدة لأصحاب المشاريع ومدراء الشركات. يجب على السلطات تمكين وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة أو النظر في إنشاء وكالة رسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتحمل مسؤولية تنسيق السياسات وتنفيذها، على غرار نماذج اقتصادات أخرى في المتوسط أو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما يمكن لوحدة أو وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تعمل بمثابة أمانة لتنفيذ استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فيما يتعلق بالحوار بين القطاعين العام والخاص، يمكن للبنان أن يعيد تنشيط مبادرة "تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان" لتعزيز التعاون متعدد الأطراف في مجالات مثل تحسين بيئة الأعمال وتعزيز سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستهدفة. قد يكون وضع اللبنة الأساسية لسياسة كاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مكلفاً في البداية وسيطلب قدراً كبيراً من بناء القدرات؛ لكن يمكن للمانحين والمجتمعات الدولية دعم لبنان في هذا المسعى الهام، مع الأخذ في عين الاعتبار أهمية استدامة الجهود وإمكانية توسيعها على المدى المتوسط إلى الطويل.

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

منذ إصدار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، يبدو أنه لم تبذل أي جهود شاملة للإصلاح التنظيمي والتبسيط الإداري. أولاً، كما ورد أعلاه، لم تعد مبادرة "تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان" قيد العمل. إضافة إلى ذلك، ما من دليل على بذل جهود ملموسة لتطوير وتنفيذ تحليل الأثر التنظيمي وإدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفقاً للمشاورة الخاصة بهذا التقييم المرحلي، يتم تنفيذ بعض من المبادرات الأربعين لتحسين بيئة الأعمال التي طرحتها استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مشروع يدعمه الاتحاد الأوروبي ويتنسيق من مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري وبالتعاون مع الوزارات المعنية المشاركة في الأنظمة التجارية. ومع ذلك، تشير المعلومات المتوفرة إلى مبادرة

الحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى تسهيل إجراءات العمل (برنامج الحكومة الإلكترونية بقيادة مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري) وليس لإنشاء آلية لتحليل الأثر التنظيمي.⁷

فيما يتعلق بتسهيل إجراءات إنشاء شركات جديدة، أقامت وزارة الاقتصاد منصة إلكترونية للتسجيل عبر الإنترنت تخص العديد من الخدمات⁸ لكن لا يمكن تسجيل مؤسسات جديدة عبر الإنترنت. يتم تسجيل الشركات من خلال السجل التجاري والغرف التجارية عبر ملء الأوراق. لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالمحطات الواحدة للإجراءات التي تقوم بتسجيل الشركات، على الرغم من أنه وفقاً للمشاورة، سيتم تنفيذ مشروع مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري على مرحلتين: (1) تبسيط الأنظمة (2) إنشاء محطات واحدة للإجراءات.

فيما يتعلق بالإفلاس، دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن الحكومة كانت تراجع الإطار القانوني للإعسار وتصوغ قانون الإفلاس الحديث من خلال مبادرة "تحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان" (IBEL). ولم تتم منذ ذلك الحين، أي تغييرات.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: هناك مجال واسع لإقامة المبادرات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة رواد الأعمال. ويمكن لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن يقود مبادرة إدخال تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في لبنان، بالتعاون مع الوزارات والوكالات الحكومية المعنية. وكما ذكرنا في القسم السابق، يمكن أن تقتصر هذه المبادرة بإعادة تنشيط منبر للحوار بين القطاعين العام والخاص. قد يؤدي تطبيق نظام رقم التعريف الواحد للمؤسسات (الذي تغيب الأدلة عنه) إلى تسهيل هذه الجهود من خلال تسهيل تعامل الشركات مع مختلف الوكالات العامة. وقد يساهم رقم التعريف الواحد في تحسين جمع البيانات، كما ورد في القسم السابق. وأخيراً يمكن بذل المزيد من الجهود لتحديث نظام الإفلاس، وهو أحد أصعب الأنظمة في منطقة المتوسط.

تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

فيما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل، أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن سجل الائتمان قيد التشغيل في البنك المركزي. كان السجل آنذاك يغطي حوالي 20% من السكان البالغين (النسبة الآن 22.9%)، وهو أعلى من المتوسط المسجل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ودلت المشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي إلى أن الإعلان العام الصادر عن البنك المركزي (مصرف لبنان) سبيح للأشخاص المعنويين والطبيعيين طلب تقرير حول المعلومات الائتمانية من أي فرع من فروع مصرف لبنان وليس فقط من المقر الرئيسي. تهدف هذه المبادرة إلى جعل توفير المعلومات الائتمانية لامركزياً وأسرع. في المقابل، لا يجد هذا التقييم المرحلي أي تقدم أو خطط لإنشاء مكتب ائتمان.

ذكر مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى العمل الجاري مع مؤسسة التمويل الدولية من أجل وضع إطار قانوني لسجل الأصول المنقولة. تمت الموافقة على مشروع قانون من قبل مجلس الوزراء في 27 آذار / مارس 2018 للسماح باستخدام الأصول المنقولة كضمان، وبعد إقراره، يجب أن يتبعه إنشاء سجل ضمانات.

في المقابل، تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتوافر مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. قام البنك المركزي في عام 2016 بتعديل الإطار التنظيمي لزيادة هامش التمويل الذي يمكن للبنوك تخصيصه لتمويل الشركات في قطاع اقتصاد المعرفة، من خلال السماح لها بالاستثمار، مع ضمان من مصرف لبنان يصل إلى 75%، بنسبة تصل إلى 4% من رأسمالها الخاص مقارنة بـ 3% سابقاً. من شأن هذا الإجراء أن يزيد الأموال المتاحة لهذا الغرض من 400 مليون دولار إلى أكثر من 600 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء حوالي ثمانية صناديق لرأس المال الاستثماري في أعقاب هذا الإصلاح وبفضل الأموال المتاحة في سياق تغيير التشريعات.

فيما يتعلق بالحصول على الائتمان، فقد أعطى مصرف لبنان أيضاً حوافز للبنوك لتمويل الشركات في القطاعات المختلفة ومنحها قروض بأسعار فائدة منخفضة جداً (1% من مصرف لبنان إلى البنوك وما يصل إلى 3% من البنوك إلى الشركات). تم إطلاق هذا التدبير لأول مرة كحزمة تحفيز بقيمة 1.47 مليار دولار أمريكي في عام 2013، وقد تم تجديده للسنة الرابعة على التوالي، بتخصيص حوالي مليار دولار أمريكي سنوياً. تستهدف حزمة التحفيز، من بين أمور أخرى، المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الرغم من غياب الأدلة حول تأثيرها. يهدف هذا التدبير إلى تمويل القروض لأغراض الاستثمار وليس لرأس المال المتداول (إلا إذا كان القرض مصحوباً بضمان من شركة "كفالات"، وهي نظام ضمان الائتمان الرئيسي).

تم إطلاق مبادرات جديدة من قبل "كفالات" منذ عام 2014، ولا سيما برنامج iSME، وهو صندوق بقيمة 30 مليون دولار أمريكي اقترضته الجمهورية اللبنانية من البنك الدولي وأسند إلى "كفالات" لتديره. يقدم البرنامج منح لتطوير المفاهيم (تصل إلى 15000 دولار أمريكي) للمشاريع المبتكرة، والاستثمارات السهمية المشتركة (بين 100,000 دولار أمريكي و1.2 مليون دولار أمريكي)، إلى جنب استثمارات رأسمالية أخرى من قبل صناديق رأس المال الاستثماري وشركات قابضة ومجموعات رعاة الأعمال الرسمية والبنوك الاستثمارية. حتى الآن، قدم البرنامج 70 منحة وأربعة استثمارات في الأسهم.⁹

تعد IM Capital وهي مبادرة أخرى جديدة توفر الاستثمارات في الأسهم ودعم للشركات الناشئة بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من خلال مبادرة الاستثمار في الشرق الأوسط والتي تديرها بيرينتيك، وهي حاضنة أعمال ومزودة لخدمات بدء التشغيل.¹⁰ إن IM Capital هي عبارة عن صندوق استثماري بقيمة 15 مليون دولار أمريكي، توفر رأس المال المطابق وضمانات الأسهم وبرامج الدعم لمجموعة واسعة من الشركات والمستثمرين المؤهلين في أول مراحل العمل في لبنان.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت IM Capital البرنامج التدريبي "Seeders Masterclass Business Angels"، وهو برنامج لمدة عام يهدف إلى تدريب المستثمرين الأفراد من رعاة الأعمال من خلال منهجية "تعلم واكسب" (learn & earn) تتكون من التعليم حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار فيها.¹¹ يهدف البرنامج إلى إنشاء مجتمع مستثمر من المستثمرين. وبالتالي، تم إنشاء مجتمع من المستثمرين من رعاة الأعمال والاستثمار في أربع شركات ناشئة.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: شهد لبنان تقدماً مذهلاً في إدخال مصادر جديدة للحصول على التمويل في السنوات الأخيرة، لا سيما في المبادرات الرامية إلى الاستثمار في رأس المال والشركات الناشئة المبتكرة. تبدو المبادرات مواءمة بشكل جيد وتفكر في أوجه التآزر ويبدو أنها تخضع لرصد جيد. لإحراز المزيد من التقدم في هذا المجال، يمكن أن يعمل لبنان على إنشاء مكتب انتمائي وسجل للأصول المنقولة من أجل تسهيل الوصول إلى الائتمان.

تعزيز نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى تواجد سوق نابض لخدمات تنمية الأعمال في لبنان، مع وجود العديد من الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة وغير الحكومية في جميع أنحاء البلاد لتقديم مجموعة متنوعة من مخططات الدعم. تدعم بشكل رئيسي ثلاث مراكز لتطوير الأعمال (BIAT و Berytech و SouthBIC) المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم إنشاء عدد من مساحات العمل المشتركة والمسرات (ALTCITY و Cloud 5 و Co-working 961). قدم المركز الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي (ELCIM) خدمات أكثر تقدماً مثل تقييم استراتيجيات الأعمال ومساعدة الشركات في تحسين تكنولوجيا الإنتاج وتخطيط الإنتاج. كما تقوم وحدة دعم/ فريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة بوضع استراتيجية دعم جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتوفير إطار استراتيجي (انظر القسم الأول من هذا الفصل).

فضلاً عن هذه المبادرات، التي لا يزال معظمها قيد العمل،¹² قدم البنك الدولي في عام 2016 تسهيلات منح بعنوان "Lebanon MSME TA Facility"، لتشجيع مزودي خدمات تطوير الأعمال. تم دفع التسهيلات في غضون عام واحد وقدمت منحة مناظرة بمقدار 50/50، لمقدمي الخدمات الدائمين والمسجلين في قطاع تطوير الأعمال التجارية من أجل تعزيز قدراتهم في مجالات مؤسسية محددة بما في ذلك ابتكار المنتجات ورصد وتقييم الخدمات. تمت إدارة هذه المنحة التي تبلغ قيمتها 400000 دولار أمريكي من قبل "كفالات" بهدف دعم مشاريع محددة للغاية (غير موجهة للدعم بشكل عام أو لمقدمي خدمات تنمية الأعمال). لذا استفادت من المنحة ثمانية هيئات تقدم خدمات تنمية الأعمال بما في ذلك Business Angels Masterclass وبرنامج نادي رواد الأعمال في طرابلس الذي يهدف إلى إمكانية توظيف مبرمجي الكمبيوتر. ووفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، شكل هذا المرفق برنامجاً تجريبياً يمكن تكراره في بلدان أخرى ومتابعته في لبنان، على الرغم من عدم وجود أي إجراءات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، ولتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة، نشرت وزارة الاقتصاد دليل بعنوان "2017What's in Lebanon for SMEs".¹³ إلى جانب المعلومات المتعلقة بخدمات تطوير الأعمال، يتضمن الدليل وصفاً لبرامج الدعم الخاصة بالابتكار والتمويل والوصول إلى الأسواق. لذا يشكل هذا الدليل ممارسة جيدة لنشر المعلومات بتكلفة معقولة.

دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن نظام المشتريات العامة في لبنان كان مفتوحاً نسبياً لمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كانت المعلومات المتعلقة بالمشتريات العامة مركزية على المستوى الوطني وهي متاحة على الإنترنت وفي الصحف. لكن يجب بذل المزيد من الجهود لتعميم المشتريات الإلكترونية. كما تم العثور على قانون لتنظيم المدفوعات المتأخرة ولكن لم يتم تنفيذ العقوبة بشكل فعال. لذا لا يجد هذا التقييم المرحلي أي تقدم في هذا المجال. لكن الرؤية لتحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل التي قدمها رئيس الوزراء اللبناني في مؤتمر سيدر في باريس / نيسان / أبريل 2018، تشير إلى وجود مشاريع قوانين معروضة على البرلمان لتحديث نظام المشتريات.¹⁴ تهدف القوانين إلى تعزيز شفافية وكفاءة المشتريات العامة، خاصة في ضوء الزيادة الحادة في نشاط الشراء الذي سينتج عن تنفيذ برنامج الاستثمار الرأسمالي (CIP). إن برنامج الاستثمار الرأسمالي هو مخطط طويل الأجل للاستفادة من القروض والتعهدات المقدمة في مؤتمر سيدر (انظر القسم الأول من هذا الفصل).

فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية، ذكر مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 وجود مبادرات مخصصة (على عكس التدابير الاستراتيجية) مثل البعثات التجارية والمعارض التجارية. ساعدت وكالة تنمية الاستثمار (إيدال) في الترويج للمنتجات اللبنانية وتسويقها، لا سيما المنتجات والمواد الزراعية المستخدمة في الصناعة الزراعية. وناقش البرلمان مشروع قانون لإنشاء وكالة لترويج الصادرات، لكن ما من دليل على وضع استراتيجية واضحة لتعزيز الصادرات.

لذا يجد هذا التقييم المرحلي تقدماً طفيفاً في هذا المجال. فقد تم إدخال عدد من المبادرات لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى السنوات القليلة الماضية، لكن من دون إطار شامل وواضح ومتناسك. لكن لم يتم تأسيس وكالة ترويج الصادرات بعد ولا توجد إستراتيجية لترويج الصادرات. تواصل إيدال بلعب دور في الترويج للمنتجات اللبنانية في الأسواق الأجنبية، لكن ما من نتائج منشورة حول تأثير أنشطة الوكالة. علاوة على ذلك، على الرغم من أن إيدال تنشر معلومات قيمة عبر الإنترنت عن فرص الاستثمار والحوافز في الصناعات الرئيسية القابلة للتداول التجاري (الأعمال التجارية الزراعية

وتكنولوجيا المعلومات، إلخ)، فإن الكتيبات المتاحة غير منظمة بطريقة سهلة الاستخدام (حسب الموضوع مثلاً).¹⁵ من حيث الترويج الاستراتيجي للصادرات، تتضمن "الرؤية العامة للقطاع الصناعي اللبناني 2025" قسماً حول زيادة الصادرات الصناعية مع سلسلة من الإجراءات في هذا المجال وتحديد الأطراف المسؤولة.¹⁶ تتضمن الرؤية الأحدث لرؤية تحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل التي تم تقديمها في مؤتمر سيدر ركيزة أساسية لتنوع القطاعات الإنتاجية والخدماتية في لبنان وتحقيق إمكانات البلد التصديرية. لتنفيذ هذه الركيزة، تتوقع الرؤية وضع استراتيجية في هذا المجال بناءً على تقييم أجرته شركة McKinsey الاستشارية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: لقد تم تسجيل بعض التطورات الإيجابية خلال السنوات القليلة الماضية من حيث توافر خدمات تطوير الأعمال، ولكن لم تكن الأمور بنفس الإيجابية من ناحية تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى نحو أقل في المشتريات العامة. لقد اتخذت مبادرات جديدة لتعزيز سوق خدمات تنمية الأعمال المكتمل في لبنان ولتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المعلومات المتعلقة بمختلف برامج الدعم المتاحة. قد يؤدي تطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى زيادة اتساق وتأثير هذه الجهود. ويصح الأمر نفسه لتدابير دعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي ازداد عددها ولكنها لا تزال تفترق إلى نهج استراتيجي. وأخيراً، يمكن أن يزيد لبنان الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشتريات العامة، بما في ذلك عن طريق إنشاء منصة المشتريات الإلكترونية.

الاستثمار في رأس المال البشري الريادي

منذ عام 2014، تم إحراز تقدم ضئيل في مجال تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي. كما أنه ما من رؤية وطنية حول تعلم ريادة الأعمال على مدى الحياة، والتي ينبغي دمجها في المناقشات الجارية حول خطة التعليم الوطنية المستقبلية. في الواقع، أكدت وزارة التربية والتعليم العالي في الأونة الأخيرة أنها تزيد دمج ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية في نظام التعليم الوطني، ما يؤكد على وجود الالتزام السياسي الضروري.

وفي عام 2014، تم إنهاء المشروع التجريبي لتطوير نماذج تعليم ريادة الأعمال للمدارس الثانوية العامة ولمدارس التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، بالإضافة إلى المواد التدريبية للمدرسين.¹⁷ تقوم حالياً اللجنة التوجيهية المنشأة بموجب المشروع التجريبي بمراجعة خطة العمل الخاصة بكيفية دمج الكفاءات الرئيسية في ريادة الأعمال في المناهج الدراسية الوطنية، مع تقدير الميزانية.

هناك عدد من الأمثلة المخصصة للتعاون بين المؤسسات والمدارس تحت إدارة "إنجاز".¹⁸ مع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة التعاون بين المؤسسات والمدارس في التعليم الثانوي العام بهدف تطوير عقلية ريادة الأعمال لدى الشباب. في حالة مدارس التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، يتم التعاون بين المدارس والمؤسسات بشكل رئيسي من خلال التدريب في الشراكة. وبالإضافة إلى تعلم المهارات المهنية من المهم إسداء المجال لتطوير مهارات ريادة الأعمال، بما في ذلك عقلية ريادة الأعمال.

لقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تدريب النساء على ريادة الأعمال. تهدف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021)، التي تقودها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW،¹⁹ إلى ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تنمية المهارات المتعلقة بالأعمال التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تشجع استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 2015-2020 على تنظيم ريادة الأعمال لدى النساء. لكن وفقاً للدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام 2016 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشعر سيدات الأعمال اللبنانيات أنهن لا يتلقين نفس الدعم التجاري الذي يحصل عليه الرجال.

تعتبر الرابطة اللبنانية لسيدات العمل (LLWB) شريكاً نشطاً في تشجيع ريادة الأعمال لدى النساء من خلال توفير منصة للتواصل وتبادل الخبرات وتطوير مهارتهن والوصول إلى التمويل. لدى الرابطة لجنة لتنمية المهارات مسؤولة عن تقديم التدريب، بما في ذلك التوجيه، وتخطيط لتطوير التدريب عبر الإنترنت. في عام 2016، قامت مؤسسة شيري بلير للنساء والجمعية اللبنانية للتنمية "المجموعة" بتنفيذ مشروع تمكين المرأة الاقتصادي في منطقة البقاع، حيث اكتسبت أكثر من 250 امرأة من سيدات الأعمال اللبنانيات الثقة وبنيت القدرات اللازمة لإدارة مشروع تجاري نشط. وقامت وزارة الزراعة بتنسيق عدة مشاريع للتوعية حول ريادة الأعمال لدى النساء في المناطق الريفية.

على الرغم من التزام لبنان السياسي بدعم الشركات المصدرة، لا يتم التركيز بشكل كبير على التدريب الذي يستهدف تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. هناك حوار مستمر بشأن السياسات المتعلقة بكيفية تهيئة الأعمال اللبنانية بشكل أفضل لتحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها، وتوفر استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2015-2020 أساساً جيداً لتعزيز بناء القدرات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا الصدد. تنص استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إنشاء وكالة لترويج الصادرات اللبنانية، والتي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في توفير المواءمة وتحسين التدريب الخاص بتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى جمع البيانات ورصد خدمات الدعم.

قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بنشر دليل حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة (وزارة الاقتصاد والتجارة، 2017) يتضمن نظرة عامة على مخططات الدعم المالي المختلفة ويقدم قائمة بجميع المؤسسات التي تقدم التدريب للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة في التطور (التوسع) والتصدير.

أما الوكالات البارزة التي تقدم التدريب فهي المركز اللبناني للتدريب (LTC) داخل غرفة التجارة، وجمعية تطوير الأعمال في طرابلس (BIAT)، ومؤسسات المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR)، وعدة حاضنات ومعجلات. كما تساعد ايدال، وهي وكالة وطنية لترويج الاستثمار، الشركات اللبنانية في تنمية أعمالها في الأسواق الدولية. لقد تم إنهاء العديد من المشاريع الكبيرة التي دعمت تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التدريب ولم يتم استبدالها بعد بمشاريع أخرى. وستدعم المرحلة القادمة من مشروع الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي (QUALEB) المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الأغذية من خلال التدريب العملي والإرشاد والتوجيه.

لاتخاذ المزيد من الاجراءات: على الحكومة إدخال تعليم ريادة الأعمال في إطار المناقشات الجارية حول خطة التعليم الوطنية من أجل دمج ريادة الأعمال كفاءة رئيسية في المناهج الوطنية للتعليم العام والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. يتطلب ذلك اعتماد مرسوم جديد وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية للتنفيذ، فضلاً عن آلية للرصد. لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان، يجب أن يتضمن التقرير المرحلي القادم لخطة العمل الوطنية فصلاً مخصصاً لرائدات الأعمال، بالإضافة إلى جمع البيانات لتقييم برامج التدريب. وينبغي زيادة التشديد على تدريب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بما في ذلك التوجيه والتدريب) لتهيئتها للأسواق الدولية في مختلف القطاعات مثل الزراعة والأغذية الزراعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة.

سبل المضي قدماً

شهد لبنان إطلاق عدد كبير من المبادرات لتعزيز تنافسية وابتكار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة، بما في ذلك إنشاء وتوسيع آليات الاستثمار في الأسهم وتحسين خدمات تنمية الأعمال. لكن لا يزال هناك متسع من المجال لتحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإجراءات الإفلاس والمشتريات الإلكترونية وغيرها من المجالات. علاوة على ذلك، وكما كان الحال في عام 2014، يمكن للبنان أن يبذل جهوداً أكبر بكثير من أجل تعزيز التنسيق والحوار المتعدد الأطراف. إن التوصية التي قدمها مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 حول إنشاء لجنة استشارية معنية بسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة - وهي لجنة مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الخبراء المستقلين والمانحين وممثلي القطاع الخاص - لا تزال صالحة. من هذا المنطلق، تتمثل الإجراءات الرئيسية التي طرحها هذا التقييم المرحلي فيما يلي:

- الموافقة على مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ استراتيجية مفصلة وعملية المنحى بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحدد الأهداف والغايات والأطراف المسؤولة والميزانيات (تغيب هذه العناصر عن استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة).
- إعادة إنشاء منصة لحوار متعدد الأطراف بين القطاعين العام والخاص لتحسين التنسيق والحصول على إرشادات بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن لوحد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد أن تعمل كأمينة لهذه المنصة. وأخيراً، يمكن للبنان أن ينظر في إنشاء وكالة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بناءً على النماذج الموجودة في اقتصادات متوسطة أو بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- تحسين توافر وتعميم إحصاءات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، أولاً من خلال إقامة تعداد أو أي آلية مماثلة، وفي النهاية من خلال استخدام المصادر الإدارية للمعلومات (بناء على الممارسات الدولية).
- وضع آلية لتحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء "محطة واحدة للإجراءات" لتسهيل إجراءات التسجيل وتحسين الوصول إلى المعلومات.
- إنشاء مكتب ائتمان وسجل للأصول المنقولة لتسهيل الوصول إلى الائتمان.
- الموافقة على قانون المشتريات العامة، إما عن طريق تحديث المسودة الحالية أو بلورة مشروع جديد.
- إنشاء منصة للمشتريات الإلكترونية.
- إدخال تعليم ريادة الأعمال على إطار المناقشات الجارية حول خطة التعليم الوطنية.
- إدخال تدريب رائدات الأعمال في التقرير المرحلي القادم لخطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.
- تعزيز تدريب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتركيز قطاعي لمساعدتها على التحضر للأسواق الدولية.

ملاحظات:

¹ الإحصاءات الصناعية، 2016

www.industry.gov.lb/Arabic/Arabic/Documents/%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA/Questionnaire%20Industrielle%202015.pdf

² <http://www.industry.gov.lb/Arabic/Arabic/Pages/PublicationsAndStudies.aspx>

³ من إجمالي التعهدات، تم التعهد بتقديم قروض بقيمة 10.2 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 9.9 مليار دولار بشروط ميسرة، و0.86 مليار دولار كمنح (بما في ذلك منح لدعم القروض).

⁴ البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات مع القطاع الخاص (6 نيسان / أبريل 2018)، www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/cedre_statement-en_final_ang_cle8179fb.pdf

⁵ <http://www.economy.gov.lb/en/services/-support-to-smes-/roundtables>

⁶ <http://www.economy.gov.lb/en/what-we-provide/support-to-smes/>

⁷ موقع الحكومة اللبنانية، www.e-gov.gov.lb/Cultures/en-us/aboutEgov/Pages/ListSubChannels.aspx and موقع دولتي، www.dawlati.gov.lb/

⁸ البوابة الإلكترونية لوزارة الاقتصاد والتجارة، "مجموعة الطلبات"، <https://portal.economy.gov.lb/MOET/ApplicationTypes>

⁹ برنامج iSME، www.kafalatisme.com.lb

¹⁰ Insurance and Match Capital، www.im-capital.com

¹¹ Seeders، www.seeders.co

¹² لم يعد SouthBIC قيد العمل.

¹³ دليل وزارة الاقتصاد والتجارة (2017)، *What's in Lebanon for SMEs*، <http://www.economy.gov.lb/en/services/support-to-smes/whats-in-lebanon-for-smes>

¹⁴ الرؤية لتحقيق الاستقرار والنمو وفرص العمل www.pcm.gov.lb/arabic/ListingAndPDFWithDropdown.aspx?pageid=11224

¹⁵ المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، المطبوعات

<http://investinlebanon.gov.lb/en/InformationCenter?pageNumber=0>

¹⁶ وزارة الصناعة، المنشورات والدراسات www.industry.gov.lb/Pages/Publicationsandstudies.aspx. Operational plan متوفرة على: <http://www.industry.gov.lb/Pages/Publicationsandstudies.aspx>

¹⁷ مشروع متعدد السنوات (2010-2014) بعنوان "دعم تطوير إطار لتعلم ريادة الأعمال مدى الحياة في لبنان" طورته وزارة التربية والتعليم العالي بدعم من مؤسسة التدريب الأوروبية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

¹⁸ منظمة غير ربحية تركز على الشباب، تأسست في الأردن في عام 1999، وهي ناشطة في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان.

¹⁹ إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية هي مؤسسة رسمية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء.

الفصل 11. المغرب

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات

يتمتع المغرب منذ عدة سنوات بسياسة متطورة نسبياً ومنظمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. منذ عام 2002، يتحلى المغرب بقانون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قيد التنفيذ (*Charte de la petite et moyenne entreprise*) يحدد أهم مبادئ السياسة بما في ذلك إنشاء وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومسؤولياتها؛ والاعتراف بالجمعيات المختصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية؛ وآليات الدعم.¹ إن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي تستخدمه مغرب المقاولات، وهي وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (المعروفة سابقاً بـ"الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة" - ANPME)، لا يزال يشير إلى المعايير المالية فقط، من دون الأخذ بعين الاعتبار عدد الموظفين (الجدول 11.1).

الجدول 11.1. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل مغرب المقاولات

| نوع المشروع | المبيعات |
|--------------|---|
| متناهي الصغر | المردود السنوي ≥ 10 مليون درهم مغربي |
| صغير ومتوسط | المردود السنوي** ≥ 200 مليون درهم مغربي |

المصدر: الإطار التعاقدى بين الدولة ومغرب المقاولات للفترة 2015-2020.

من حيث إحصائيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ينشر مكتب الإحصاء الوطني مؤشرات اقتصادية وديموغرافية واسعة النطاق. علاوة على ذلك، يعتبر إنشاء مرصد للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من أهم المبادرات التي تهدف إلى إصدار وتعميم معلومات وافرة في هذا المجال. وتقوم هذه المبادرة على نهج تعاوني بين إحدى عشر وكالة مؤسسية أبرزها: مغرب المقاولات والبنك المركزي (BAM) ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) ووكالة قرض رأسمال ضمان (CCG) وجمعية البنوك الوطنية ومكتب الإحصاء (HCP) ووزارة الشؤون العامة والحكامة والمديرية العامة للضرائب (DGI).

إن مرصد المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم قيد العمل وقد وقع العديد من اتفاقيات التعاون مع الوكالات الأخرى لتبادل المعلومات حول الشركات.² تهدف الاتفاقيات التي تم توقيعها إلى توفير إطار قانوني لجمع المعلومات مع ضمان سرية البيانات التفصيلية. لكن لم يتم بعد نشر أي معلومات بعد ولم يتم تشغيل موقع الويب الخاص بالمرصد. يكمن الهدف النهائي في الحصول على مصدر للمعلومات موحد باستخدام البيانات الإدارية. تتماشى هذه الجهود مع إطلاق نظام رقم التعريف الواحد المفصل في القسم الخاص بتحسين بيئة الأعمال.

إن أجندة سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المغرب تتبع بشكل كبير أجندة التنمية الاقتصادية الأوسع. في الوقت نفسه، تتولى وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي الإشراف على سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير وتنفيذ استراتيجيتين للتنمية الصناعية: الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2015 و خطة تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، وهي الإطار الاستراتيجي الحالي الذي يقود السياسات الصناعية، بما في ذلك سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.³

في هذا السياق، اعتمدت مغرب المقاولات، وهي وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، "إطاراً تعاقدياً" جديداً للفترة 2015-2020.⁴ تمشيا مع مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، يهدف الإطار التعاقدى إلى زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز ريادة الأعمال بما في ذلك رواد الأعمال ذات التأثير الكبير.

يُعد طرح مجموعة من التدابير والحوافز في إطار نظام "المقاول الذاتي"، الذي أُطلق في عام 2015 من أهم المبادرات التي قام بها المغرب في السنوات الأخيرة. يهدف هذا النظام إلى تعزيز ريادة الأعمال بين المغاربة، لدعم رواد الأعمال الطموحين ولتسهيل العمل الحر ولإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي. أهدافه الرئيسية هي:

1. تشجيع العمل المستقل من خلال سلسلة من تدابير الدعم التي تتيح إمكانية ممارسة أنشطة مهنية بسهولة؛

2. تخفيض التكاليف عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشاريع؛

3. التأكد من إشراك المستفيدين في الضمان الاجتماعي المناسب.

فيما يتعلق بالحوار بين القطاعين العام والخاص، لا تزال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مرجعيةً للممارسات الدولية الجيدة من خلال توفير منصة متعددة الأطراف تضم الجهات الفاعلة العامة والخاصة لقيادة الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال استراتيجية متعددة الأبعاد وخطط العمل السنوية.

في القطاع الخاص، إن أهم مؤسسة تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، حيث تضم حوالي 88 000 عضو من جميع أنحاء البلد ومن مختلف القطاعات. يتألف الاتحاد العام لمقاولات المغرب من لجان، واحدة منها مكرسة لتمثيل مصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

منذ إنشائها في عام 2009، ساهمت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال في المغرب في جهود الإصلاح الرامية إلى إحراز تقدم كبير في مناخ الأعمال في المغرب، كما هو مبين في تصنيف *Doing Business* ومؤشر القدرة التنافسية العالمية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: يقدم مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 والإطار التعاقدى لمغرب المقاولات 2015-2020 منهجاً متماسكاً واستراتيجياً لتطوير المشاريع. فمثلاً، يتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية إجراءات لدعم القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بينما يركز نظام "المقاول الذاتي" على تعزيز التوظيف ومعالجة الطابع غير الرسمي للأعمال. من خلال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، يتمتع المغرب أيضاً بمنصة راسخة ورسمية للحوار. تُستخدم هذه العناصر كوسائل لمواصلة تطبيق جدول أعمال الإصلاح (مثل الوصول إلى التمويل والتنمية الإقليمية، إلخ). يمكن للمغرب أن يستمر على هذا النحو وأن يمضي قدماً بالمبادرات الجارية مثل مرصد المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين مصادر الإحصاءات. نظراً لوفرة المعلومات المتاحة، يمكن للمغرب أن ينضم إلى لوحة نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وإلى برنامج مؤشرات تنظيم المشاريع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي الأوروبي ليتمكن من مقارنة وضعه وأدائه مع نظرائه الدوليين. يمكن للمغرب أيضاً أن يستعرض ما إذا كان تعريفه يستجيب إلى تنوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد يستخدم المزيد من المعايير (ليس فقط المالية) للتمييز بشكل أفضل بينها.

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

لا تزال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال هي المحرك الرئيسي للإصلاح التنظيمي والتبسيط الإداري في المغرب. تعمل هذه اللجنة على أساس رؤية طويلة المدى وخطط عمل سنوية ذات أهداف محددة⁵ وتم تنظيم العديد من هذه الأهداف وفقاً لجوانب محددة من مؤشرات *Doing Business* أدى ذلك إلى تحسين أداء الدولة بشكل بارز في ترتيب *Doing Business* منذ عام 2012 وحتى إصدار 2018⁶. كانت هذه التحسينات نتيجة لإصلاحات مستهدفة للغاية، مثل إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لإنشاء مؤسسة؛ رقمنة عملية الحصول على تصريح عمل ودفع الضرائب؛ إلخ.

لكن اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال ليست مبادرة لتحليل الأثر التنظيمي في نطاق هذا التقرير (أي منهج نظامي لإجراء تقييم نقدي للأثر الإيجابية والسلبية للأنظمة الحالية والمقترحة والبدائل غير التنظيمية). ووفقاً للمادة 19 من قانون أداء الهيئات الحكومية وتمثيل أعضائها، ينبغي أن يقتصر كل اقتراح قانون بتقييم للأثر⁷. توفر هذه المادة إطاراً ملائماً لإدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد خضعت لدراسة جدوى⁸.

من حيث البيئة التشغيلية لخلق الأعمال، وكجزء من إصلاحات *Doing Business*، قام المغرب بتبسيط عملية تأسيس شركة من خلال إلغاء الحد الأدنى لرأس المال وتخفيض تكاليف التسجيل وتبسيط الوثائق المطلوبة⁹. تترك الحكومة أهمية الحكومة الرقمية. في الواقع، تتوقع خطة عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لعام 2017-2018 إطلاق نظام إلكتروني لإنشاء المشاريع. يتم تنفيذ هذا المشروع من قبل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ويتولى المشروع المعروف سابقاً باسم "إنشاء المقاول عبر الإنترنت" (CREOL). تم اتخاذ عدة خطوات لتطوير الإطار القانوني المناسب لتشغيل مثل هذا النظام. وافق البرلمان على مشروع القانون رقم 87-17 بشأن إنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومشروع القانون رقم 88-17 الذي يسمح بإنشاء الشركات عبر الإنترنت، وينفذ مشروع القانون رقم 89-17 القانون التجاري. يتوقع المشروع أن يصبح اتخاذ الإجراءات لإنشاء شركة إلزامياً عبر الإنترنت، مع فترة انتقالية مدتها ستة أشهر للإجراءات المادية منذ تشغيل المنصة.

كما تم إدخال رقم التعريف الواحد للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين¹¹ على الرغم من أن رقم التعريف الواحد لا يحل محل الأرقام الأخرى (رقم التعريف الضريبي ورقم السجل التجاري ورقم الضمان الاجتماعي)، فمن المتوقع أن يحل مكانها في المستقبل. تجعل العديد من الأحكام الضريبية الحصول على رقم التعريف الواحد إلزامياً، بما أن ذلك ضرورياً لقبول السلطات الضريبية الفواتير والاستفادة من الإعفاء الضريبي، ويتم فرض غرامة في حال غياب رقم التعريف الواحد¹².

سيتيح رقم التعريف الواحد للوكالات الحكومية بتبادل المعلومات (على الرغم من أن تبادل المعلومات لم ينتشر بعد). سيكون رقم التعريف الواحد أيضاً أداة لمعالجة مشكلة الاقتصاد غير الرسمي بما أن الوثائق من دون رقم التعريف الواحد لن تكون صالحة (مثلاً لن تكون الفواتير بدون رقم التعريف الواحد صالحة للأغراض الضريبية). وأخيراً، كما لوحظ سابقاً يخدم رقم

التعريف الواحد لأغراض إحصائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تسهيل عمل مرصد المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

تم إصلاح الإطار القانوني للإفلاس مؤخراً من خلال الموافقة على القانون رقم 17-73 في نيسان / أبريل 2018، الذي حل محل القانون رقم 15-95 المتعلق بالكتاب الخامس من قانون التجارة. يدخل الإصلاح تغييرات على إجراءات الوقاية المشاريع من الصعوبات ومعالجتها وفقاً للمبادئ المحددة من قبل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) والبنك الدولي. تنعكس أهداف القانون الجديد في التغيير المقترح للاسم، من "صعوبات المقاول" إلى "مساخر الوقاية والمصالحة والإنفاذ للمقاول".¹³ يكرس القانون عدة فصول لآليات تهدف إلى حل النزاعات عبر الحدود ووضع إطار للتعاون مع الهيئات القضائية الأجنبية.

لاتخاذ المزيد من الاجراءات: يمكن للمغرب أن يستمر في العمل على زيادة جهوده الأولية لتطوير رقم التعريف الواحد والتسجيل عبر الإنترنت ((CREOL)، وتفتيح إطار الإفلاس. بالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن الإصلاحات المستهدفة في مؤشرات *Doing Business* الرئيسية، يمكن للمغرب أن يعمل على تنفيذ آلية شاملة لتحليل الأثر التنظيمي (بناء على القانون الأساسي رقم 065-13) واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز إمكانية الحصول على التمويل

فيما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي للحصول على التمويل، يتمتع المغرب بنظام للمعلومات الائتمانية (Centrale des risques) يخضع للبنك المركزي وتديره شركة خاصة¹⁴ (Experian Maroc) ومكتب ائتمان (Credit Info).¹⁵ منذ ذلك الحين، تم اتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة الوصول إلى المعلومات وشفافية الائتمان. نعد من بين هذه الإجراءات توسيع الخدمات التي يقدمها مكتب الائتمان، بما في ذلك التقييم الائتماني في عام 2016 ورصد الحافظات وأنظمة الإنذار. وقد سمح التقييم الائتماني للمغرب بزيادة علامته إلى سبعة (على مقياس من ثمانية) في مؤشر معلومات الائتمان *Doing Business*.¹⁶ علاوة على ذلك، أدى انفتاح السوق لمكاتب الائتمان الخاصة في عام 2016 إلى افتتاح مكتب ثان من قبل كوانتيك المغرب. وهناك خطط إضافية لتوسيع مصادر المعلومات والتي من الممكن إدماجها في مكاتب الائتمان لتشمل المرافق وموردي الخدمات الآخرين.

أما فيما يتعلق بنظام التسجيل للأصول المنقولة، وهو مجال يتخلف فيه المغرب عن باقي المنطقة، هناك مشروع مقترح لإصلاح قانون الأصول المنقولة. ينبثق هذا الاقتراح عن عدد من المشاورات التي تجري منذ 2015 ويتم تقديمه كأولوية عالية من قبل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، إلى جانب إصلاح الكتاب الخامس من قانون التجارة (الإفلاس) الذي تم اعتماده في نيسان / أبريل 2018. يهدف هذا الاقتراح، الذي تم تطويره بمساعدة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وصندوق النقد العربي، إلى معالجة عدد من الإجراءات المعقدة والمشتتة في هذا المجال.¹⁷ ويسعى الاقتراح إلى توسيع مجموعة السلع التي يمكن التعهد بها عند الحصول على الائتمان.

فيما يتعلق بتوافر مصادر التمويل، لاحظ مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 اتساع سوق ضمان الائتمان الذي يتضمن جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص. ويبدو أن هذا الاتجاه استمر على مدى السنوات القليلة الماضية. في عام 2016، بلغ إجمالي نشاط وكالة قرض رأسمال ضمان (سي سي جي)، لكل من الشركات والأفراد الخواص، 21 مليار درهم مغربي من القروض المعبأة (حوالي 1.9 مليار يورو)، ما يمثل زيادة قدرها 23٪ مقارنة بعام 2015. علاوة على ذلك، أنشأت سي سي جي صندوق ضمان مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم باسم "مواكبة".

بشكل عام، يبدو أن نظام ضمان الائتمان في المغرب يعمل بشكل جيد إذ تدلي حوالي 52٪ من الشركات في مسوحات البنك الدولي للمشاريع أنها تتمتع بقرض مصرفي أو خط ائتمان (بينما ينخفض هذا المعدل إلى 28.6٪ في باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتلجأ حوالي 35٪ من هذه الشركات إلى البنوك لتمويل الاستثمارات، مقارنة بـ 25.9٪ في باقي المنطقة.¹⁸ في المقابل، إن أداء المغرب في مؤشر *Doing Business* للحصول على الائتمان منخفض نسبياً، خاصة مع ضعف مؤشر الحقوق القانونية الذي يقيس درجة حماية قوانين الضمانات والإفلاس لحقوق المقرضين والمقرضين وبالتالي تسهيل الإقراض (يجب العمل على قانون المعاملات المضمونة وقانون الإفلاس).

تم اتخاذ مبادرات جديدة للحصول على الائتمان. قام البنك المركزي ببعض التدابير لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل، بما في ذلك نافذة إعادة التمويل للقروض التي تقدمها المصارف إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تستهدف شركات معينة في قطاع الصناعة والشركات المصدرة.

كما تهتم البنوك التجارية أكثر فأكثر بالعمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فمثلاً أنشأ البنك المغربي للتجارة الخارجية "نادي PME" لتوفير التدريب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حول المنتجات المالية. كما أنشأ هذا البنك عدداً من الصناديق والمنتجات التي تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن هذه الصناديق والمنتجات: "BMCE Business Express" (قروض لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل، تكملها ضمانات من سي سي جي)، "صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة" (وهي آليات تمويل مشتركة تتطلع إلى دعم الشركات التي تمر بصعوبات محددة في التدفق النقدي، وترتكز بشكل خاص على شركات التصدير)، "BMCE Cap Energie" (لتمويل المشاريع في قطاع الطاقة)، و "Energy Lease" (لتمويل استثمارات كفاءة الطاقة). في عام 2013، أنشأ بنك المغرب ومجموعة سي سي جي صندوقاً

لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمر بصعوبات في التدفق النقدي. منذ ذلك الحين، تم دعم 406 شركات بقيمة 2.6 مليون درهم مغربي. كما أنشأ البنك المركزي نافذة إعادة تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأطلقت مغرب المقاولات برنامجي "Imtiaz Croissance" و "Istitmar Croissance" اللذان يهدفان إلى دعم المشاريع الاستثمارية التابعة للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لاتخاذ المزيد من الاجراءات: ليستمر المغرب في إحراز التقدم في الحصول على التمويل، يمكنه مضاعفة جهوده لتبسيط قانون الأصول المنقولة وإنشاء سجل للأصول المنقولة (تمشياً مع الجهود المبذولة في بقية المنطقة المتوسطية). وبناء على الجهود المتعددة التي تبذل في مجال الوصول إلى الائتمان (وعلى النتائج الجيدة وفقاً للمقاييس الدولية)، يمكن للمغرب أن يركز أكثر على تطوير مصادر بديلة للتمويل، بما في ذلك الاستثمارات في الأسهم. لم يجد هذا التقييم المرحلي دليلاً واضحاً على الجهود المبذولة لتطوير مصادر تمويل بديلة مثل رأس المال الاستثماري وملائكة الأعمال وغيرها من المصادر.

مراعاة زيادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

يمتلك المغرب سوقاً متطوراً لخدمات دعم تنمية الأعمال، مع مستوى عالٍ من التنافس الداخلي بين مقدمي الخدمات، بما في ذلك الشركات الخاصة. تتوفر أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة خدمات الدعم من الوكالات الحكومية مثل مغرب المقاولات والجمعيات المتعددة ومقدمي الخدمات الخاص.

طورت مغرب المقاولات برامج دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020. يستهدف برنامجان رئيسيان المشاريع المتناهية الصغر: يدعم "Istitmar Croissance" مشاريع الاستثمار وتطوير التكنولوجيا من خلال أقساط الاستثمار وبدعم "تحفيز" تحديث النظام وتطوير تكنولوجيا المعلومات من خلال التمويل المشترك. يتم تحويل الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال "Imtiaz Croissance"، الذي يقدم أقساط استثمارية تصل إلى 20٪ من إجمالي الاستثمار ومن خلال "مساندة" الذي يمول المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية بين 60-80٪ من المشروع. يتم تقييم تأثير البرامج من قبل مدقق خارجي كل سنتين إلى ثلاث سنوات.

كما ذكر في الجزء الأول من هذا الفصل، يتمثل أحد المجالات الرئيسية للتقدم في إنشاء نظام للحوافز وتدابير الدعم لتعزيز العمالة وزيادة الأعمال من خلال نظام "المقاول الذاتي" (Statut de l'auto-entrepreneur).¹⁹ ومن بين ركائزه الأساسية: إجراء إداري مبسط للاستفادة من هذا النظام والحوافز الضريبية والدعم المخصص، إلخ. تم إنشاء نظام "المقاول الذاتي" في عام 2015 ويهدف إلى تسجيل 20.000 مستفيد في السنة. اعتباراً من آذار / مايو 2018، بلغت نسبة النساء 32٪ من، وبلغ 54٪ أقل من 34 سنة؛ وتمحورت 43٪ من الأعمال حول التجارة و35٪ حول الخدمات و15٪ حول الصناعة و7٪ حول الصناعات اليدوية. كما يعتبر نظام "المقاول الذاتي" مبادرة مبتكرة وشاملة لتحفيز إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد.

من ناحية المشتريات العامة، يتمتع المغرب بمجموعة واسعة من التدابير لدعم مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا السوق الهام. أولاً، يحتفظ نظام المشتريات العامة بنسبة 20٪ من العقود للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الوطنية منذ عام 2013. منذ ذلك الحين، يتعين على جميع الكيانات العامة المعنية أن تحتفظ بنسبة 20٪ من العقود في برامجها السنوية وعليها أن تحدد بوضوح ما إذا كان العقد مخصصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط. علاوة على ذلك، وضعت الخزينة العامة نظاماً لتبسيط تحليل العروض وملفات الشركة، وأنشأت نظاماً إلكترونياً لتقديم المناقصات وقاعدة بيانات للموردين مع معلومات جاهزة عن بعض الشركات. يضيف هذا إلى مرسوم أصدر في عام 2014 بشأن المدفوعات المقدمة للمشتريات لتسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.²⁰ وأخيراً، بين عامي 2015 و2017، أصبحت المشتريات الإلكترونية إلزامية بشكل تدريجي لجميع عطاءات المشتريات، ابتداءً بالمبالغ الأعلى لتغطية جميع العطاءات.²¹

من حيث التواصل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحكومة وتدريبها على المشتريات العامة، يلعب الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، وهو اتحاد الأعمال الرئيسي في البلاد، دوراً رئيسياً. طور الاتحاد العديد من المبادرات التي ساهمت في تعميم المعلومات وتوفير التدريب لنشر استخدام نظام المشتريات الإلكتروني.

وقد بُذلت الجهود لتعزيز تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصةً من خلال رقمنة الإجراءات. واصلت PortNet، وهي منصة افتراضية لتأدية إجراءات التجارة الخارجية في الموانئ، تقدمها وتوفر الآن عدة وثائق بشكل رقمي (تراخيص الاستيراد والتصدير والتعاقبات، إلخ). بلغ عدد مستخدمي PortNet الآن 26000 مستخدم بما في ذلك المصدرين / المستوردين والبنوك وغيرها.

علاوة على ذلك، جعل المرسوم الصادر في 19 آذار / مايو 2015 توفر هذه الوثائق في شكل رقمي إلزامياً.²² وتُبذل جهود أيضاً لتبادل المعلومات الحاسوبية بين PortNet والإدارات الفنية الأخرى، مثل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) والمؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات (EACCE). والهدف الأكبر هو التوصل إلى الرقمنة الكاملة لإجراءات التجارة الخارجية بحلول عام 2020.

بالإضافة إلى رقمنة الإجراءات التجارية، بُذلت جهود متزايدة لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة التكنولوجية والمالية، من وجود مؤسسات متعددة الجنسيات في المغرب. كان التركيز الرئيسي على تطوير برامج الربط. يهدف مخطط تسريع التنمية الصناعية إلى رعاية النظم الصناعية لتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يتضمن خطة مصممة لتلبية احتياجاتها. كما يهدف إلى خلق ديناميكية جديدة بين أصحاب

المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة من خلال التحالفات الاستراتيجية التي تسمح للجميع بالاستفادة وإنتاج سلاسل قيمة أقوى بشكل عام. أطلقت الحكومة برنامجاً بالتعاون مع اتحادات الأعمال لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أنشطتها التصديرية، بهدف إنشاء 200 مصدر رئيسي بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال 4 سنوات.

وتم إطلاق بعض البرامج لتعزيز قدرة منظمات الدعم على تطوير الفرص التسويقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. في كانون الأول / ديسمبر 2017، تم إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDI)، وبالتالي دمجت الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات (AMDI) مع المركز المغربي لترويج الصادرات (Maroc Export) ومكتب معارض الدار البيضاء (OFEC) في وكالة واحدة. وكان الهدف من ذلك تحسين التنسيق مع القطاع الخاص والمستثمرين وتبسيط الموارد البشرية والمالية. كما هدف ذلك إلى توفير دعم متكامل للشركات وبالتالي تطوير فرص الاستثمار وتعزيز الصادرات المغربية.

وأطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، بالشراكة مع شركة Reload Consulting والجمعية المغربية للمصدرين (Asmex)، برنامج التدريب "Pas à Pas Export" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المغربية. الهدف من البرنامج هو تشجيع رواد الأعمال الصغيرة على التدويل من خلال توفير المهارات الاستراتيجية والتشغيلية اللازمة.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: أحرز المغرب تقدماً هاماً في تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، ولا سيما من خلال إنشاء نظام "المقاول الذاتي" والعديد من المبادرات لزيادة إمكانية وصول هذه المشاريع إلى المشتريات العامة والأسواق الدولية. يمكن للمغرب تتبع أثر هذه التدابير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة عن طريق تنفيذ تقنيات المراقبة والتقييم، في سياق برامج تقييم الأثر التي تقوم بها مغرب المقاولات. ونظراً للعدد الكبير من الجهات الفاعلة المعنية، يمكن للمغرب أيضاً أن يتأكد من ألا تكون هذه الإجراءات متباينة وأن تظل منسقة نحو أهدافها الاستراتيجية.

الاستثمار في رأس المال البشري الريادي

فيما يتعلق بتعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي، اعتمد المغرب رؤية إستراتيجية واضحة وعزز توفير التعليم الرسمي والتدريب المهني بالإضافة إلى التعليم غير الرسمي. وتدعو الرؤية الاستراتيجية لإصلاح النظام التعليمي إلى الحاجة إلى التدريب على ريادة الأعمال وتشجيع إشراك الشركات في الدورات التدريبية التقنية والمهنية. لقد تم تبني هذه الرؤية من قبل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وهو الهيئة الدستورية الممثلة لجميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الدولة والشركات والاتحادات والمجتمع المدني وعالم المدارس والمدرسين والمدرّبين والطلاب والآباء). وبالمثل، تسلط الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 التي اعتمدها مجلس الحكومة في عام 2015 الضوء على تعزيز وتطوير ريادة الأعمال والتعليم المالي.

لقد تطور عرض التدريب الذي يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال إلى حد كبير في المغرب خلال السنوات الأخيرة. تشجع العديد من المبادرات المتدربين على أن يكونوا أكثر ريادة للأعمال. يدعم عدد من الشركات والفاعلين الاقتصاديين مبادرات التعليم والتدريب المهنيين. تشجع بورصة الدار البيضاء التعليم المالي. كما أن الهيئات المهنية نشطة في دمج تعليم ريادة الأعمال في البكالوريا المهنية. يعمل المانحون الدوليون مع المدارس ومراكز التدريب لتطوير المهارات الشخصية وفتح المدارس على عالم الأعمال. فمثلاً يقدر "مشروع ALEF" و"PDEE" (برنامج تطوير ريادة الأعمال) مساهمات النظام المحلي. وتشجع عدة مشاريع العمل الحر وريادة الأعمال كإفاق مهنية، بما في ذلك "Pathway to Life" و"Pathways Project" من يونيسيف، وبرنامج "Understanding the Enterprise Program" من منظمة العمل الدولية. ويدعم برنامج "Student Innovative Social"، بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني، إنشاء المشاريع الاجتماعية. تعمل مؤسسة إنجاز²³ المغرب مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لمحاكاة الشركات الناشئة ("CP, Company Program") و"EMC, Entrepreneurship Master Class"، وتروج، جنباً إلى جنب مع رجال الأعمال، لروح ريادة الأعمال ("It's My Business Project" و"Business Leaders").

إن الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية التي تضع إطاراً لسياسات المغرب المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة هي الخطة الحكومية الثانية للمساواة (ICRAM 2) المعتمدة في عام 2017 من قبل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. تدعم العديد من المبادرات ريادة الأعمال لدى النساء. تستهدف عدة شبكات النساء في المناطق المختلفة، ويركز البعض منها على توفير وصول رائدات أعمال من خلفيات منخفضة الدخل إلى التكنولوجيا (Entre Elles، Tatmine - تاتمين، Mobadara - مبادرة) دعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ خطة ICRAM 2 بمبلغ 45 مليون يورو.

تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية وإنعاش الصادرات 2011-2016، دعمت الحكومة المغربية التدريب من أجل تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل "Training days for Export Excellency"، مع طرح آليات تمويل محددة. تبنت الحكومة منهجاً قطاعياً، كما هو مبين في "Les métiers mondiaux du Maroc".

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: بهدف تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لتشمل تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي، يجب وضع خطة عمل لتحديد الأدوار والمسؤوليات بالإضافة إلى النتائج التي يفترض تحقيقها، والتي يتم دمجها من خلال البيئات المراقبة والتقييم بالإضافة إلى التمويل المحدد لضمان شروط جيدة للتنفيذ. كما أنه من المهم أيضاً تأمين تدريب منتظم للمدرسين والمدرّبين على ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية. ويجب على الحكومة تطوير آلية لرصد وتقييم تأثير التدابير المنفذة لدعم ريادة

الأعمال لدى النساء وتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تطوير المزيد من أساليب التدريب المبتكرة، مثل التدريب عبر الإنترنت، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل أفضل في الجهود التي تبذلها للتدويل.

سبل المضي قدماً

من الواضح أن المغرب يشكل مثلاً يمكن للاقتصادات المتوسطة الأخرى أن تستلهم منه لتحسين سياساتها المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكنه من الواضح أيضاً أنه لا يزال المجال واسعاً للتحسن بهدف جعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم محركاً للتنافسية والتنمية. فمثلاً، على الرغم من أن المغرب لديه اقتصاد متنوع نسبياً، فإنه لا يزال يعتمد على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل استخراج الموارد الطبيعية والزراعة المطرية؛ كما ينتشر الاقتصاد غير الرسمي ونقص العمالة والبطالة؛ كما أن مؤشر التنمية البشرية أقل من المستوى العام في الاقتصادات المتوسطة الأخرى، خاصة من حيث الدخل. لذا يمكن للمغرب (وهو يقوم بذلك حالياً) مضاعفة الجهود نحو التنمية الإقليمية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال؛ ومواصلة العمل على الظروف الإطارية اللازمة لازدهار المشاريع والأفراد (البنية التحتية، التعليم، الأسواق المالية، إلخ). فيما يتعلق بمجالات السياسة المحددة التي تم تحليلها في هذا الفصل، فإن الإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها هي كما يلي:

- اعتماد تعريف أكثر اكتمالاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك معايير التوظيف، وتوحيد استخدام هذا التعريف في كافة سياسات وبرامج الدعم.
- المضي قدماً في أجنحة الإحصاءات من خلال استكمال إنشاء مرصد المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والانضمام إلى لوحة نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع وإلى برنامج مؤشرات تنظيم المشاريع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي الأوروبي ليتمكن من مقارنة وضعه وأدائه مع نظرائه الدوليين.
- مواصلة العمل من أجل تحسين بيئة الأعمال من خلال عدم استهداف مؤشرات محددة في *Doing Business* فحسب، بل أيضاً إنشاء نظام رسمي لتحليل الأثر التنظيمي، والأهم من ذلك، اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسيشكل إنجاز نظام رقم التعريف الواحد وإمكانية تحقيق إجراءات بدء العمل عبر الإنترنت خطوة هامة في هذا الصدد.
- تعزيز إطار إنشاء سجل للأصول المنقولة وإنشاء مثل هذه الآلية الهامة للحصول على التمويل في الوقت نفسه، يمكن القيام بذلك المزيد من الجهود لتطوير السوق لتتوفر فيه مصادر التمويل البديلة، بما في ذلك الأسهم.
- بلورة وتنفيذ نظام شامل لرصد وتقييم تدابير دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المشاريع ونموها، في سياق برامج تقييم الأثر التي تقوم بها مغرب المقاولات.
- ويمكن للجنة الوطنية للتطلبيات العمومية (*Commission Nationale de la Commande Publique*) أن تقوم بدور مرصد المشتريات العامة ومشاركة البيانات المتعلقة بالمشتريات العامة والوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- وضع خطة عمل من أجل تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لتشمل تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي. يجب أن تتضمن الخطة آليات المراقبة والتقييم والتمويل المحدد لضمان الظروف الجيدة للتنفيذ.
- تطوير آلية لرصد وتقييم تأثير التدابير المنفذة لدعم ريادة الأعمال لدى النساء.
- تطوير المزيد من أساليب التدريب المبتكرة، مثل التدريب عبر الإنترنت، لدعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ملاحظات:

¹ القانون 00-53، www.droit-afrique.com/upload/doc/maroc/Maroc-Loi-2000-53-charte-PME.pdf.

² تم توقيع اتفاقيات مع المديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان والبنك المركزي والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

³ وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي "مخطط تسريع التنمية الصناعية"، www.mcinet.gov.ma/fr/content/plan-d%E2%80%99acc%C3%A9ration-industrielle-2014-2020.

- 4 مغرب المقاولات. <http://candidature.marocpme.ma>.
- 5 اللجنة الوطنية لمناخ العمال. <http://www.cnea.ma/>.
- 6 مثلاً تقدم المغرب في Starting a business بـ 53 مرتبة؛ وفي Paying taxes - 71 مرتبة؛ وفي Getting electricity بـ 50 مرتبة.
- 7 القانون الأساسي رقم 13-065 بشأن تنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها.
- 8 استفادت هذه الجهود من دعم مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط (EBESM)، الذي ساعد الشركاء المتوسطيين على تنفيذ الإصلاحات المحددة في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014.
- 9 يمكن الآن الحصول على شهادة سلبية لاسم الشركة عبر الإنترنت. تم تخفيض تكاليف التسجيل أولاً من خلال استبدال الرسم بنسبة 1٪ برسم ثابت بقيمة 1000 درهم مغربي، ومنذ كانون الثاني / يناير 2018 تم إلغاء الرسوم بالكامل. كما لم يعد من الضروري إيداع شهادة في وزارة العمل. تم استبدال استخدام أختام الشركة الفعلية من خلال استخدام النظام الضريبي المتكامل.
- 10 تم نشر خطة عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال في تموز / يوليو 2017 وتستمر لمدة 18 شهراً.
- 11 Identifiant commun de l'Entreprise, www.ice.gov.ma/ICE/.
- 12 الأحكام 146، 164 و198 من القانون العام للضرائب.
- 13 El Hourri, A. (9 November 2017), "Difficultés des entreprises: ce que prévoit le projet de réforme", Medias24, www.medias24.com/MAROC/DROIT/178074-Difficultes-des-entreprises-ce-que-prevoit-le-projet-de-reforme.html.
- 14 Experian, www.experian.co.ma/maroc/navigationfdfa.html.
- 15 <https://ma.creditinfo.com/> في عام 2015، اشترت Credit Info شركة Experian Maroc.
- 16 وفقاً لـ Doing Business، يقيس عمق نظام المعلومات الائتمانية القواعد والممارسات التي تؤثر على تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة ونطاقها وإمكانية الوصول إليها من خلال إما سجل انتمان عام أو مكتب انتمان خاص.
- 17 وزارة الاقتصاد والمالية، "Note de presentation du projet de loi portant réforme du droit des sûretés mobilières", www.sgg.gov.ma/portals/0/AvantProjet/122/Avp_loi_18.15_Fr.pdf.
- 18 مسوحات البنك الدولي، المغرب، (2013) www.enterprisesurveys.org/data/exploreeconomies/2013/morocco#finance.
- 19 Auto-entrepreneur, <http://ae.gov.ma/qui-est-l-auto-entrepreneur/>.
- 20 وزارة الاقتصاد والمالية، "Note de presentation du projet décret relative aux avances en matière de marchés publics", http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/lois/Projet_decret_2.14.272_Fr.pdf.
- 21 البوابة المغربية للصفقات المغربية، <http://www.marchespublics.gov.ma/pmmp/>.
- 22 المرسوم رقم 1675-15 في 19 أيار / مايو 2015
- 23 منظمة غير ربحية تركز على الشباب، تأسست في الأردن في عام 1999، وهي ناشطة في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبكستان.

الفصل 12. السلطة الفلسطينية

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعريف والإحصاءات والمؤسسات

لم تضع السلطة الفلسطينية¹ بعد سياسة كاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال. لكن وضعت السلطة الفلسطينية تعريفاً رسمياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قدمته وزارة الاقتصاد الوطني وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في عام 2011 (انظر الجدول 12.1). لكن لا يُستخدم التعريف بشكل مستمر من قبل مختلف الجهات الفاعلة في مجال السياسة. تم الإبلاغ عن التعريف في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 ولم يتغير منذ ذلك الحين؛ لكن تفيد التقارير بأن وزارة الاقتصاد الوطني وهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية (PIPA) وسلطة النقد الفلسطينية (PMA) ومكتب رئيس الوزراء والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجمعية المصرفية ومنظمات القطاع الخاص تعمل على تحديث التعريف لتعتمده كافة الأطراف المعنية.

الجدول 12.1. تعريف الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

| معياري | متناهي الصغر | صغير | متوسط |
|-----------------|---|--|---|
| معياري التوظيف | 1-4 موظف | 5-9 موظف | 10-19 موظف |
| المعياري المالي | المردود السنوي ≥ 20,000 دولار أمريكي | المردود السنوي ≥ 200,000 دولار أمريكي | المردود السنوي ≥ 500,000 دولار أمريكي |
| | رأس المال المدفوع ≥ 5,000 دولار أمريكي | رأس المال المدفوع ≥ 50,000 دولار أمريكي | رأس المال المدفوع ≥ 100,000 دولار أمريكي |

المصدر: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطة الفلسطينية.

تتمتع السلطة الفلسطينية بمصادر رسمية لإحصائيات المشاريع من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لكن البيانات المنشورة غير مجزأة حسب الحجم أو الفئة² ولا تغطي مسوحات "Enterprise Surveys" التي يقوم بها البنك الدولي السلطة الفلسطينية، ما يقلل من توافر المعلومات، باستثناء التغطية التي يوفرها المراقب العالمي لريادة الأعمال (GEM).

يتميز جدول أعمال التنمية الاقتصادية الأوسع في السلطة الفلسطينية بسياق صعب ومتقلب، لا سيما في ظل عدم الاستقرار المنتظم، والأسواق المجزأة والاعتماد الشديد على دعم المانحين. في أعقاب اتفاقية أوسلو عام 1993، تتمتع السلطة الفلسطينية باختصاص مباشر وحصري في عدد من المجالات المتصلة ببيئة الأعمال الواسعة وتنمية المشاريع، بما في ذلك سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأنظمة العمل، والحصول على التمويل، والابتكار، وتعليم ريادة الأعمال والتدريب في هذا المجال. ولكن هذا الاختصاص محدود فيما يتعلق بالتجارة والتنمية الإقليمية والوظائف المدنية الأخرى.

تستند بلورة جدول أعمال التنمية على عدد من وثائق السياسات مثل أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 التي تتضمن سلسلة من الأولويات والأهداف من حيث خلق فرص العمل وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الصناعة الفلسطينية³. لكن لا توجد آليات تنسيق رسمية ولم يتم تطوير أي استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الرغم من مناقشات وزارة الاقتصاد الوطني واتحاد الصناعات الفلسطينية حول هذه المسألة. لا تزال وزارة الاقتصاد الوطني هي السلطة الرئيسية المسؤولة عن تنمية القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال التجارية، على الرغم من أن معظم أنشطة دعم المشاريع تمولها الجهات المانحة وتديرها رابطات الأعمال والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي. ومن بين الوكالات المهمة الأخرى التي تمتلك محافظة اقتصادية هي هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية (PIPA) وهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ومعهد المترولوجيا.

لا يزال الحوار بين القطاعين العام والخاص قوياً في السلطة الفلسطينية. إن المنتدى الرئيسي للحوار بين القطاعين العام والخاص المذكور في مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 هو "المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص" الذي عقد مشاورات منتظمة، على الرغم من أن التقرير أشار إلى إهمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعدم لعب جمعيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً. تشير نتائج هذا التقييم المحلي إلى أن المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص لا يزال قيد العمل وقد وسع نطاق عضويته، على الرغم من أنه لم يعد يجتمع بانتظام مع القطاع العام.

ويتم الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال هيئات أخرى. فمثلاً تم إنشاء المجلس الفلسطيني للصادرات (بقيادة وزارة الاقتصاد الوطني) لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير ويعمل كمجلس استشاري للحوار بين القطاعين العام والخاص. كما تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتنفيذ مشروع تطوير التجمعات لتعزيز خمسة تجمعات أعمال. يستند ذلك إلى آلية قوية للحوار بين القطاعين العام والخاص تمثل منات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (في مجالات الجلود والأحذية والنخيل والتمر والحجر والرخام والسياحة والأثاث).

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: لا تزال السلطة الفلسطينية في المراحل المبكرة جداً من تطوير سياسة متعددة الأبعاد ومتعددة الأطراف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وما زالت العناصر الهامة مثل التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحصائيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير متواجدة. كما أنه من الضروري وضع استراتيجية متعددة السنوات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وحدة تنفيذ. حتى الآن، إن السلطة الفلسطينية هي البلد المتوسطي الوحيد الذي يفتقر إلى وكالة أو وحدة أو قسم خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكن قد توفر الثقافة القوية للحوار بين القطاعين العام والخاص في السلطة الفلسطينية والدور النشط الذي تقوم به جمعيات الأعمال في صنع السياسات أرضية خصبة لتعزيز عملية صنع سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

أفاد مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن إدخال الإصلاح التنظيمي وتبسيطه كان في مراحلها الأولى. وقد أكملت السلطة الفلسطينية مسودة أولى لدليل التشريعات الأولية والثانوية، وعمل فريق فني رئيسي من منظمات القطاعين العام والخاص على التبسيط الإداري مع التركيز على المجالات الواردة في *Doing Business*. وتم تنسيق الفريق الفني من قبل وزارة الاقتصاد الوطني.

لا يجد هذا التقييم المرحلي أي دليل واضح على استمرار عمل الفريق الفني الرئيسي على الرغم من إفادة *Doing Business* عن بعض الإصلاحات، ولا سيما في مجال الحصول على الائتمان، حيث تحتل السلطة الفلسطينية مرتبة عالية في العشرينات (انظر القسم الخاص بالحصول على التمويل). مع ذلك، لا يُطبّق تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من حيث البيئة التشغيلية لإنشاء المشاريع، أفاد مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن عملية تسجيل الشركات في السلطة الفلسطينية كانت معقدة وطويلة. لقد ساعدت الإصلاحات في تبسيط العملية وخفض التكاليف، لكن لا يزال المجال واسعاً للتحسين. كانت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية تعمل على تنفيذ محطة واحدة للإجراءات، وكانت هناك مشاريع قائمة لتبسيط عمليات التسجيل وزيادة اللامركزية، لكن أعاق غياب البنية التحتية تطوير خدمات التسجيل الإلكتروني.

وفقاً لـ *Doing Business*، كان الإصلاح الوحيد خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق ببدء الأعمال هو إزالة الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (2014).⁴ لكن أشارت الأجوبة التي قدمتها ممثلو القطاع الخاص والحاضنات على أسئلة المشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي إلى أنه هناك مجال كبير لتحسين إجراءات التسجيل. فمثلاً على الرغم من إزالة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، لا يزال من الضروري اللجوء إلى محامٍ للتسجيل. وتُعتبر هذه التكلفة عالية. وفقاً للمشاورات، تمت إزالة هذا المطلب من آخر مسودة لقانون الشركات.

لم تؤدي المشاورات إلى توافق حول كيفية عمل المحطات الواحدة للإجراءات وأشار بعض أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم إلى أن المحطات الواحدة للإجراءات التابعة لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية تُعنى بشكل أساسي بالموافقة على المشاريع الاستثمارية والترويج للاستثمار. وأشار آخرون إلى أن إحدى الخدمات المقدمة هي معالجة العقبات التي تعيق تسجيل مشروع تجاري من أي نوع.

دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن إطار إجراءات الإفلاس يستند إلى قانونين: قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966، الساري في الضفة الغربية، وقانون الإفلاس رقم 3 لعام 1936 من الانتداب البريطاني، الساري في قطاع غزة. وكان مشروع قانون جديد لتسوية الديون (الإفلاس) قيد المراجعة. وأخيراً، لم تشهد تقدماً ملموساً في هذا المجال، على الرغم من تضمين قانون الشركات قيد المناقشة في مجلس الوزراء بنوداً تتعلق بالإفلاس.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: أمام السلطة الفلسطينية هامش هام من العمل لتحسين البيئة التنظيمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. لا يتم حالياً تطوير أي من عناصر السياسات التي تم تحليلها في هذا المجال في إطار هذا التقييم المرحلي (أي إدخال تحليل الأثر التنظيمي واختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأرقام التعريف الواحدة، والتسجيل عبر الإنترنت، والمحطات الواحدة للإجراءات لإنشاء المشاريع). علاوة على ذلك، وفقاً لـ *Doing Business*، تُعد السلطة الفلسطينية كافتصاد لا يشهد حالات الإعسار ("no practice economy"). من هذا المنطلق، يمكن للسلطة الفلسطينية تحديد الأولويات وترتيب الإجراءات الهامة مثل سن قانون الشركات وإزالة الأنظمة غير الضرورية أو المكررة وتخفيف الإجراءات لبدء النشاط التجاري. يمكن اتخاذ مثل هذه الإجراءات على أساس الأهمية والجدوى التي تحددهما الجهات الفاعلة العامة والخاصة والنظر في الظروف المحددة للسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأوسع؛ فمثلاً، قد يكون لتأسيس محطات واحدة للإجراءات تأثيراً أكبر من إطلاق التسجيل عبر الإنترنت، ولكنها قد تكون أيضاً أكثر تكلفة وصعوبة في التنفيذ.

تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل

تستمر السلطة الفلسطينية في تحقيق أداء أعلى من المتوسط الإقليمي من حيث الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل. وخلص مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن سلطة النقد الفلسطينية هي من بين سجلات الائتمان الأكثر فعالية في المنطقة، وتشمل جميع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مثل مؤسسات التمويل البالغة الصغر. بموجب القانون، يمكن للأفراد والشركات الوصول إلى بيانات الائتمان الخاصة بهم. لكن كان المكتب يغطي في ذلك الوقت 8.8% فقط من السكان البالغين. وقد توسعت هذه التغطية في السنوات الأخيرة لتصل إلى 19%، وهو أعلى بقليل من متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 18.3%. وفقاً لـ *Doing Business*، بدأ سجل الائتمان بتوزيع بيانات الائتمان من تجار التجزئة وشركات المرافق، ما أدى إلى وفرة المعلومات وبالتالي تقديم تقارير أكثر اكتمالاً.

في حزيران / يونيو 2017 تم إحراز تقدماً هاماً من خلال إطلاق سجل ضمانات عبر الإنترنت للأصول المنقولة التي تستضيفها وزارة الاقتصاد. وفقاً لـ *Doing Business*، إن سجل الضمانات قيد العمل، وهو موحد جغرافياً، يمكن البحث فيه عن طريق المعرف الفريد للمدين، كما أنه حديث وقائم على الإشعار. وفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، فإن صعوبات تسجيل الأراضي وبالتالي الحصول على سجل تشغيلي أو سجل للأصول غير المنقولة قد شجعت على إنشاء سجل الضمانات للأصول المنقولة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار قانون المعاملات المضمونة في نهاية عام 2016 بدعم من البنك الدولي. حسب *Doing Business*، يطبق القانون الجديد نظام معاملات مضمون ووظيفي من خلال السماح بوصف الفئات الفردية للأصول ووصف الديون والالتزامات. ويعطي القانون الجديد الأولوية للدائنين المضمونين خارج إجراءات الإعسار ويتيح الإنفاذ خارج المحاكم، ما يعالج بصورة غير مباشرة بعض أوجه القصور في نظام الإفلاس.

ساهم إنشاء سجل للأصول المنقولة وسن قانون المعاملات المضمونة في ارتفاع السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ في *Doing Business* إلى المركز العشرين، وهو أعلى مستوى بين الاقتصادات المتوسطة ومتوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما وضع السلطة الفلسطينية على مسافة 80 من الحد الأعلى⁵، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي ومتوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

من حيث الوصول إلى مصادر التمويل، أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى وجود نظامين للضمان الائتماني: صندوق ضمان الائتمان الأوروبي الفلسطيني (EPCGF)، المدعوم من الاتحاد الأوروبي (KfW) ومرفق ضمان القروض (المدعوم من قبل Overseas Private Investment Corporation) الذي يضمن حوالي 60-70% من القروض. كما ذكر في التقرير تواجد عدة صناديق رأس المال الاستثماري/ السهمي التي تعمل وتزوّج علق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة.

يخلص هذا التقييم المرحلي إلى أن صندوق ضمان الائتمان الأوروبي الفلسطيني ومرفق ضمان القروض لا يزالان قيد العمل ويشير إلى دخول محركين جديدين إلى السوق: الوكالة السويدية للتنمية الدولية ((SIDA)، التي أطلقت في عام 2015 ويديرها مرفق ضمان القروض؛ ومبادرة الشرق الأوسط للاستثمار، التي تركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقروض الإسكان. كما تم تأسيس صناديق رأس المال الاستثماري الجديدة منذ عام 2014. ومع ذلك، لا تتوفر بيانات أو أرقام حول مدى اتساع هذه التدابير وفعاليتها.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: قامت السلطة الفلسطينية بخطوات كبيرة في مجال الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل وأدخلت مصادر تمويل جديدة. لكن لا يزال التأثير على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال غير معروفاً لذلك سيكون من المفيد إجراء تحليل معمق لظروف التمويل وتأثير التدابير الجارية لتحديد الفجوات ونقاط القوة في السياسات. كما قد يكون من المفيد معرفة ظروف التمويل ووصول مختلف أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال إليها.

تعزيز نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

تتمتع السلطة الفلسطينية بسوق متنوع لخدمات دعم تنمية الأعمال التي توفرها شبكة من المؤسسات العامة والخاصة والتمويل من الجهات المانحة. تهدف بعض خدمات الدعم إلى تحقيق إدماج اقتصادي أفضل للنساء والشباب بينما يستهدف بعضها الآخر الأنشطة مثل التصدير وتكنولوجيا المعلومات. علاوة على ذلك، تدعم 22 حاضنة للأعمال شركات جديدة معظمها في مجال تكنولوجيا المعلومات وأيضاً بسبب عدم سيطرة الحكومة على السياسة التجارية. ومع ذلك، يعتبر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بخدمات تطوير الأعمال مشتمت. قد يسهل إنشاء قسم أو فرع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في وزارة الاقتصاد الوطني الوصول إلى المعلومات المتعلقة بخدمات دعم تنمية الأعمال ومقدمي هذه الخدمات.

فيما يتعلق بالمشتريات العامة، أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى وجود تدابير لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى هذا السوق الهام. تتضمن هذه التدابير إمكانية تقسيم العطاءات إلى فئات ونشر معلومات حول فرص الشراء عبر الإنترنت وفي الصحف مجاناً. لكن لم تتوفر المشتريات الإلكترونية وعلى الرغم من أن القانون ينص على دفع العقوبات على التأخر في السداد، لم يتم تنفيذ ذلك على أرض الواقع.

يشير هذا التقييم المرحلي إلى تقدماً طفيفاً في هذا المجال من خلال الموافقة على قانون المشتريات لعام 2014 الذي تم تطويره بدعم من البنك الدولي. وفقاً للمشاورات الخاصة بهذا التقييم المرحلي، إن القانون مفتوح وشفاف وترد معلومات عنه على موقع إلكتروني (على الرغم من أنه لم يتم العثور على أي معلومات على الإطلاق بشأن هذا الادعاء). وما من دليل على كيف يمكن لهذا القانون الجديد أن يفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

فيما يتعلق بتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دل مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 على عدد هام من المبادرات من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك وضع استراتيجية تصدير لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي (على سبيل المثال مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وتركيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى روسيا وميكوسور)، وإنشاء مجلس متخصص لتنفيذ الاستراتيجية وتدبير الدعم المحددة للمشاريع. فيما يتعلق بتدابير الدعم، كان أحد العاملين الرئيسيين هو لعب القطاع الخاص دور الأمانة للمجلس، وهي مبادرة بين القطاعين العام والخاص لدعم التجارة الدولية.

يشير هذا التقييم المرحلي إلى استمرار التقدم في هذا المجال، بما في ذلك تبني الاستراتيجية الوطنية للتصدير وإنشاء مجلس التصدير المكون من 26 عضواً من القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى الأوساط الأكاديمية وبراؤها وزير الاقتصاد الوطني. لكن كما هو الحال في مجالات السياسات الأخرى، ما من دليل على تأثير هذه المبادرات على وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التجارة الدولية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: شكلياً، تم إحراز بعض التقدم من حيث رعاية نمو الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السلطة الفلسطينية. تتمثل المبادرات الرئيسية في تقديم خدمات جديدة لتطوير الأعمال واعتماد قانون المشتريات الجديد وإنشاء مجلس التصدير المسؤول عن تنفيذ استراتيجية التصدير. لكن ما من دليل حول النتائج التي تدل على كيف تساعد هذه المبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمار في رأس المال البشري الريادي

تعهدت السلطة الفلسطينية بتعزيز تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي من خلال الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2014-2019. هناك خطط لتطوير التعليم الذي يركز على التلميز وتحديث المناهج الدراسية وتدريب المعلمين مع روابط أكثر تطوراً بين التعليم المهني والتدريب والأعمال التجارية. وقد أدخلت وزارة التعليم دراسات ريادة الأعمال في التعليم الثانوي، لكن لا تزال ريادة الأعمال كفاءة رئيسية غير مفهومة تماماً. مع ذلك، يتم تعزيز كفاءات ريادة الأعمال الأساسية عن طريق التعلم غير الرسمي. فمثلاً توفر "إنجاز فلسطين"⁶ الدعم للمدارس ويشمل جوانب من الكفاءات الرئيسية في ريادة الأعمال، مثل محو الأمية المالية والقيادة والتفكير النقدي. علاوة على ذلك، فإن جهود Start-up Boot Camp لتطوير فهم ريادة الأعمال بين الشباب من خلال التعاون مع المدارس هي ممارسة جيدة وتضمن ارتباط المدارس بنظام ريادة الأعمال الأوسع.

يجب أن تتضمن المبادرات المستقبلية التي تدعمها الجهات المانحة لتطوير التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين الكفاءات الرئيسية في ريادة الأعمال بالإضافة إلى تعزيز المهارات التجارية. تعد الخبرة والتجارب من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على برامج تهيئة العمالة والقدرة على التوظيف، مثل المؤسسة الفلسطينية للتعليم من أجل التوظيف (PEFE)، مرجعاً جيداً لتحسين القدرة على ريادة الأعمال.

سيكون من المهم لتطورات المرحلة القادمة ضمان حصول جميع الطلاب على فرصة اكتساب خبرة في ريادة الأعمال. يمكن أن يعتمد هذا على التلمذة المهنية الأوسع في الشركات التي يتم تطويرها في مدارس التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين، ولكنها تتضمن المزيد من المهارات المتعلقة بإدارة الأعمال.

إن بيئة السياسات الداعمة لريادة الأعمال لدى النساء غير متطورة بما فيه الكفاية. لكن توفر أجندة السياسة الوطنية 2017-2022 وفرقة العمل المؤلفة من أصحاب المصلحة المتعددين والمختصة بريادة الأعمال لدى النساء، بقيادة منتدى سيدات الأعمال (BWF)، أساساً لمواصلة الحوار بشأن السياسات. ينبغي أن تنتظر الجهود المبذولة في مجال السياسات لتمكين المرأة اقتصادياً في ريادة الأعمال لدى النساء وإدماج المرأة في سوق العمل. سيتطلب ذلك ربط السياسات الرئيسية للعمالة والاقتصاد وريادة الأعمال لضمان التعزيز المتبادل. بالمثل، ينبغي الجمع بين الحصول على التمويل والتدريب كحزمة لرائدات الأعمال، كما هو الحال في مبادرة "Start-up Palestine".

ويمكن تكرار بعض المبادرات الناجحة وتوسيع نطاقها لتوفير تدريب إضافي لرائدات الأعمال. يمكن توسيع مرفق الإرشاد "عبر الزملاء" ("buddy mentoring") لبنك فلسطين، الذي يساعد النساء على تطوير أعمالهن ليشمل الشركات الناشئة في مراحلها الأولى. إن التدريب الذي يقدمه البنك عبر الإنترنت لرائدات الأعمال لمعالجة قيود التنقل بين غزة والضفة الغربية يبرز كيف يمكن استخدام التكنولوجيا المتاحة لتوسيع فرص التدريب.

البيانات المتعلقة بريادة الأعمال لدى النساء ضعيفة وتقوض صنع السياسات وترتيب أولويات الدعم. في ظل ضيق المالية العامة، يصعب التأكد من أن الميزانية الوطنية تغطي تدريب النساء على ريادة الأعمال المحدد في خطة عمل معينة، لكن يمكن النظر في خيارات للجمع بين التمويل الوطني وتمويل المانحين لتعزيز الالتزام واستدامة مسارات العمل.

فيما يتعلق بالتدريب على تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تولى الاستراتيجية الوطنية للتصدير اهتماماً خاصاً لأهمية المهارات المهنية والإدارية داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالمثل، تؤكد استراتيجيات التصدير الخاصة بكل قطاع

أن ضعف المهارات يشكل رادعاً لبناء إمكانات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشمل هذه الاستراتيجيات خطة عمل لتطوير المهارات في هذه القطاعات.

يجب تطوير الصلة بين التعليم والمشاريع بشكل أكثر استراتيجي، لا سيما من حيث المهارات لدعم الشركات في زيادة الصادرات، بهدف تلبية المعايير على طول سلاسل القيمة الصناعية. يحتاج أصحاب العمل والمدراء إلى مزيد من الدراية في مجالات ضمان الجودة والتخطيط وإدارة دورة التصدير الكاملة. في هذا الصدد، يتميّز التعاون بين مجلس الشاخصين الفلسطيني وجامعة بيرزيت في مجال التدريب على إدارة التصدير. قد تتمثل الخطوة التالية في ترقية هذه الدورة التدريبية لأغراض التعلم عبر الإنترنت.

في جميع القطاعات، سيكون من المهم تحديد كيفية تطور الإنتاج ذي القيمة المضافة المنخفضة، خاصة في التصنيع، نحو قيمة مضافة أعلى. وهذا أمر مهم في تطوير قاعدة الابتكار في الاقتصاد والسماح بالوصول إلى أسواق جديدة وتوليد وظائف جديدة وذي مهارات أعلى.

إن النهج القائم على التكتلات لتدريب أصحاب / مدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على إدارة التصدير من قبل اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية هو ممارسة جيدة. يتوفر التدريب في عدد من المجالات (مثل تحديد أسواق التصدير والتجارة الإلكترونية) وفي مجموعة من القطاعات. يركز التدريب الجديد في عام 2018 على ضمان الجودة في تكتلات الجلود والأثاث، التي تعتبر ضرورية لترويج الصادرات. بينما يتمتع أعضاء المجموعة بإمكانية الوصول إلى مواد التدريب عبر الإنترنت، قد تقوم الخطوة التالية على توفير دروس عبر الإنترنت تتجاوز التغطية الجغرافية للتكتلات الحالية.

ويمكن اعتبار الشراكات في المهارات القطاعية التي تشمل التعليم المهني (الثانوي والعالي) فضلاً عن منظمات التدريب الأخرى ورابطات الصناعة والغرف والسلطات الوطنية (مثل PALTRADE) وسيلة لسد الفجوة بين التعليم والأعمال. وبدلاً من ذلك، يمكن دمج أجندة تنمية المهارات ضمن الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات (مثل قطاع الحجر والرخام). كما يمكن لشراكات أو اتحادات المهارات القطاعية بناء وتبادل المعلومات حول الدورات التدريبية المتاحة. ولضمان إعطاء البعد الاستراتيجي لتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اهتماماً استراتيجياً، ينبغي أن يراقب المجلس الوطني للتصدير استراتيجيات المهارات القطاعية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: من الضروري تعزيز فهم ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية من خلال إجراءات التوعية وبناء القدرات. يمكن دعم ريادة الأعمال لدى النساء من خلال توسيع نطاق المبادرات المحلية الناجحة، لكن سيكون تطوير بيانات دقيقة ضرورياً لصنع السياسات القائمة على الأدلة. مع تغطية المهارات في الاستراتيجيات القطاعية بشكل جيد، يجب إشراك مجتمع التدريب المهني بما في ذلك الجامعات لتلبية متطلبات الشركات في القطاعات ذات الإمكانات التصديرية.

سبل المضي قدماً

يشير هذا التقييم المرحلي إلى التقدم المتواصل في سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السلطة الفلسطينية، لا سيما الإصلاحات الهامة من حيث الإطار القانوني والتنظيمي للوصول إلى التمويل. مع ذلك، لا تزال السلطة الفلسطينية متأخرة عن بقية دول المنطقة من حيث وضع الركائز الأساسية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تطوير استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعيين هيئة رسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME unit أو SME agency) تكون مسؤولة عن تنسيق المبادرات القائمة. فيما يتعلق بمجالات السياسة المحددة التي تم تحليلها في هذا الفصل، فإن الإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها هي كما يلي:

- تحسين تنسيق سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تنفيذ استراتيجية متعددة السنوات، بناء على الحوار الصلب بين القطاعين العام والخاص وبدعم من الشركاء الدوليين.
- زيادة الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال بشكل ملحوظ، بما في ذلك (1) عن طريق إدخال إطار للإعسار وتحليل الأثر التنظيمي وآلية اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم و(2) عن طريق تبسيط إنشاء المشاريع.
- تتبع تأثير التدابير المحددة على أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بشكل أفضل. فمثلاً معرفة إلى أي مدى أدت الإصلاحات المتعلقة بالوصول إلى التمويل إلى خلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونموها؟ ما هو تأثير استراتيجية التصدير في تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ ما هي نتائج خدمات تطوير الأعمال المتاحة؟ قد يكون تنفيذ استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وآلية الرصد والتقييم ذات الصلة أساسياً في هذا الصدد.
- التوعية وزيادة فهم ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية في مجالي التعليم والتدريب مع وضع نموذج كأساس لمزيد من التطورات.
- تطوير بيانات حول ريادة الأعمال لدى النساء لضمان التركيز بشكل أفضل على هذا الموضوع في السياسات.
- الحصول على درجة أعلى من الاعتراف بالمهارات لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل الأبعاد الرأسمالية البشرية لاستراتيجيات تصدير القطاع.

ملاحظات:

¹ بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يعود الاختصار "PA" للسلطة الفلسطينية ويعرف إما الأراضي في الضفة الغربية وغزة تحت السلطة الفلسطينية أو إدارتها، وفقاً للسياق. بالنسبة للمفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي المساهمة في التقرير، يعود الاختصار "PA" لفلسطين ومؤسساتها. لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يمس بالمواقف الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

² انظر النتائج الأولية لتعداد السكان والمسكن والمنشآت لعام 2017 - www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2364-1.pdf.

³ دولة فلسطين (2016)، أجندة السياسة الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً https://ec.europa.eu/sites/eeas/files/npa_english_final_approved_20_2_2017_printed.pdf.

⁴ The World Bank Group Doing Business (2018), "Business Reforms in West Bank and Gaza", www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/west-bank-and-gaza.

⁵ يمكن تقييم المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. تساعد المسافة من الحد الأعلى للأداء على تقييم المستوى المطلق للأداء التنظيمي مع مرور الوقت. فهي تقيس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى"، الذي يمثل أفضل أداء لوحظ في كل مؤشر من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة Doing Business منذ عام 2005.

⁶ منظمة غير ربحية تركز على الشباب، تأسست في الأردن في عام 1999، وهي ناشطة في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان.

الفصل 13. تونس

أسس سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: التعاريف والإحصاءات والمؤسسات

لقد تم تحقيق تقدم هام وإصلاحات بارزة تتعلق بالأجندة الاقتصادية الأوسع على مدى السنوات القليلة الماضية. لكن فيما يتعلق بسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، لا تزال تونس تضع الركائز الأساسية. أولاً، منذ عام 2016، هناك تعريف جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سياق قانون الاستثمار الجديد؛ لكن يستند هذا التعريف بشكل أساسي على المعايير المالية (يجب أن تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأصول لا تتعدى قيمتها 15 مليون دينار تونسي أي ما يقارب 5 مليون يورو)، دون أي تمييز بين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (انظر الجدول 13.1). بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII - وهي إحدى المؤسسات المسؤولة عن سياسة المشاريع) تستخدم هذا التعريف لتحديد مجال عملها، تعتمد جهات فاعلة أخرى (مثل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإحصائيات تونس) تعاريف متنوعة.

الجدول 13.1. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المعهد الوطني للإحصاء وقانون الاستثمار

| نوع المشروع | عدد الموظفين | مجموع الأصول |
|--------------|--------------|------------------------|
| متناهي الصغر | > 6 موظف | رأس المال المدفوع |
| صغير | > 49 موظف | > 15 مليون دينار تونسي |
| متوسط | > 199 موظف | (> 5 مليون يورو) |

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وقانون الاستثمار.

ينشر المعهد الوطني للإحصاء تقريراً سنوياً عن إحصاءات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من السجل الإحصائي للمؤسسات باستخدام تعريف يستند إلى عدد الموظفين¹. يعد المرجع واحد من أكثر مصادر المعلومات اكتمالاً في المنطقة ويتضمن المؤشرات الهيكلية والديمغرافية والدينامية (دخول وخروج الشركات). ووفقاً للمشاورات، تعمل وزارة الصناعة على إنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل إصدار إحصاءات رسمية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن إطار السياسة الاقتصادية الأوسع نطاقاً في تونس يحددها مخطط التنمية الوطني 2016-2020²، الذي يهدف إلى تحقيق معدل نمو يبلغ 4٪ سنوياً وتخفيض معدل الفقر إلى 2٪ من إجمالي السكان وخلق 400 ألف وظيفة وتخفيض الطابع غير الرسمي إلى 20 ٪ من الاقتصاد وتخفيض البطالة إلى 12 ٪. يتوقع المخطط تحقيق هذه الأهداف من خلال تطوير رأس المال البشري وتحسين البنية التحتية التي تربط المناطق الداخلية بشكل أفضل. كما ذكر آنفاً، اعتمدت الحكومة أيضاً قانون استثمار جديد في عام 2016 مصمم لجذب الاستثمار من خلال زيادة حرية الاستثمار وحماية المستثمرين³.

فيما يتعلق بإطار سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى غرار ما تم التوصل إليه في عام 2014، لا يزال تنسيق وتنفيذ الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مجزأ. إن وزارة الصناعة هي السلطة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وريادة الأعمال، لا سيما من خلال المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DGPME) ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII). كما ذكر آنفاً، تمت الموافقة على قانون جديد للاستثمار في أيلول/سبتمبر 2016 ويتضمن بعض الأحكام التي تطال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى الرغم من أن قانون الاستثمار قد أوجد هيكل للحكومة محدد لنظام الاستثمار، إلا أنه ليس أداة أو استراتيجية محددة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لذا من المعلومات التي تم جمعتها في تونس، هناك مشكلة لم يتم حلها فيما يتعلق بتنسيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكل وزارة أو مؤسسة بعض الصلاحيات للعمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عادة حسب القطاع. فمثلاً، تدعم وزارة الزراعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأعمال الزراعية وتتركز وكالة النهوض بالصناعة والتجديد على القطاع الصناعي وما إلى ذلك، لكن لا توجد أي آلية قوية للتنسيق.

فيما يتعلق بآليات رصد وتقييم سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد أطلقت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الإصدار الأول من "البارومتر" لقياس أثر السياسات العامة والإصلاحات حسب تصور المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تم إجراء هذا العمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية أو المتصلة بالصناعة.

لكن الحوار بين القطاعين العام والخاص كان قوياً. وقد استند هذا إلى العملية المعقدة للتحوّل السياسي والاقتصادي والحوار بين العديد من الجهات الفاعلة خلال السنوات القليلة الماضية. وانعكس أيضاً في الإصلاحات الاقتصادية الهامة مثل اعتماد قانون

الاستثمار الجديد. فيما يتعلق بالحالة المحددة لسياسة تنمية المشاريع، تم تطوير في عام 2014، أجندة الأعمال الوطنية (NBA) من أجل إنشاء منصة حوار بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالإصلاحات التي تعمل على تحسين مناخ الأعمال. تشمل أجندة الأعمال الوطنية الحكومة والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (UTAP) والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE). بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير الأجندة الإقليمية كمرحلة ثانية من أجندة العمال الوطنية لتقييم التحديات والعقبات على المستوى الإقليمي. يمثل ذلك تقدماً هاماً في تنفيذ الإصلاحات التي حددها مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: كما أوصى مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014، يمكن أن تبدأ تونس في وضع سياسة أكثر اتساقاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال من خلال تطوير وتنفيذ إستراتيجية متعددة السنوات لهذه المشاريع. قد تحدد هذه الاستراتيجية الآلية المحددة للتنسيق بين الجهات الفاعلة العديدة المشاركة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما قد تساعد الاستراتيجية على استهداف أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المختلفة وحاجاتها بشكل أفضل (تعيل نفسها وذات إنتاجية منخفضة أو تتمتع بفرص، وذات إمكانات عالية؛ والمشاريع المتناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة، في قطاع الخدمات أو التصنيع أو الزراعة، إلخ). ويجب أن تشكل استراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزءاً لا يتجزأ من إنجازات أهداف إطار السياسة الأوسع نطاقاً. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تستند الإستراتيجية على أجندة الأعمال الوطنية وقد تساهم في وضع إطار رسمي لمنصة حوار بين القطاعين العام والخاص. ويمكن أن تنشئ تونس أيضاً وكالة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تكون مسؤولة عن تنسيق السياسات ورصد وتقييم أثرها على صحة المشاريع وتكييف السياسات مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أن بلورة استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سيوفر أساساً هاماً لنظام شامل للرصد والتقييم لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال

تقع مسؤولية تحسين الإطار التنظيمي والتبسيط الإداري للشركات تحت مسؤولية الإدارة العامة للإصلاحات الإدارية (DGRA)، داخل مكتب رئيس الحكومة. منذ عام 2014، يوجد مرسوم لتنفيذ تحليل الأثر التنظيمي من خلال مقصلة تنظيمية منذ عام 2014، وكانت الإدارة العامة للإصلاحات الإدارية تعمل آنذاك على نموذج لاستراتيجية الإصلاح التنظيمي. أجرت الإدارة العامة للإصلاحات الإدارية جرد لأكثر من 1000 قانون ونظام تجاري لإنشاء المقصلة التنظيمية بعد ذلك.

منذ ذلك الحين، سجلت تونس تقدماً كبيراً في هذا المجال. وفقاً للإدارة العامة للإصلاحات الإدارية وضعت الاستراتيجية من خلال عملية تشاورية بين الحكومة (سبع وزارات) والمنظمات المهنية والشركات والمنظمات الإقليمية. نتيجة لذلك، تمت إزالة سبع إجراءات وتبسيط 147 منها وإبقاء 86 على حالها. ثم تم توسيع هذا التمرين إلى خمس وزارات أخرى (مرسوم في أيلول / سبتمبر 2014). علاوة على ذلك، رافق مشروع المقصلة التنظيمية أنشطة بناء القدرات بما في ذلك التدريب وحملات التوعية على المستويين الوطني والمحلي. تم تنظيم العديد من ورش العمل للمسؤولين الحكوميين والجهات التنظيمية في بداية المشروع وفي نهايته لنشر النتائج. نُظمت ورش العمل في ثلاث مناطق مختلفة (تونس وسوسة وصفاقس) من أجل زيادة الوعي بين مسؤولي الحكومة الإقليميين حول أهمية المشروع وعملية التبسيط.

تشكل قاعدة الخدمات الجديدة "أس أو أس إجراءات" إحدى المبادرات الجديدة التي شهدت الضوء بفضل أجندة الأعمال الوطنية في عام 2016 لتقديم معلومات عن الإجراءات الإدارية للشركات التي تواجه عقبات إدارية. من خلال هذا الخط الساخن، يجب أن تكون الشركات قادرة على إبلاغ الإدارة عن المشاكل، ويجب تفعيل آلية لمعالجتها.

من حيث البيئة التشغيلية لإنشاء المشاريع، أفاد مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 أن عملية تسجيل الشركات كانت من بين العمليات الأكثر فعالية في المنطقة. يتمتع البلد برقم تعريف واحد لثلاث إدارات متصلة بوزارة المالية ولم يكن هناك حد أدنى لمتطلبات رأس المال للشركات الناشئة، كما لوحظ تواجد شبكة من المحطات الواحدة للإجراءات في 19 منطقة ونظام تسجيل عبر الإنترنت لكنه يغطي مدينة تونس فقط وهو مخصص لإعلان المشاريع الاستثمارية.

في الأونة الأخيرة، تم تقديم مشروع قانون المؤسسات الناشئة (2018)، وهو يركز في المقام الأول على الشركات الناشئة المبتكرة (كجزء من استراتيجية تونس الرقمية 2020). يهدف قانون المؤسسات الناشئة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وإلى تسهيل الوصول إلى التمويل والأعمال التجارية الدولية.⁴ وينص على إنشاء نقطة اتصال واحدة لرواد الأعمال للحصول على المعلومات وإتمام الإجراءات المطلوبة للتسجيل والتشغيل.

فيما يتعلق بإجراءات الإفلاس، تم سن قانون إجراءات الإعسار الجماعي (القانون رقم 2016-36 بتاريخ 29 نيسان / أبريل 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية) في نيسان / أبريل 2016. لكن وفقاً للمشاروات التي أجريت لهذا التقييم المرحلي، إن وجهات النظر حول آثار القانون متناقضة. فمثلاً، يرى البعض أن القانون يهتم بتصفية الشركات أكثر من إعادة الهيكلة لتصحيح الوضع. ويشير آخرون إلى جوانبه الإيجابية مثل: (1) أنظمة الإنذار لمراجعي حسابات المشاريع التي تواجه صعوبات أو (2) قواعد السلوك الجديدة التي يجب مراعاتها من قبل المحاكم والخبراء القضائيين والشركاء المختلفين خلال مراحل التسوية الودية والتسوية القضائية وفي نهاية المطاف، الإفلاس.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: يمكن تقوية آلية تحليل الأثر التنظيمي لدمج ليس فقط المقصلة التنظيمية (جرد الأنظمة القائمة) بل أيضاً نظاماً استشارياً لتقييم جدارة وفعالية أنظمة الشركات الجديدة مقارنةً بأشكال التدخل الأخرى. يمكن تطبيق اختبار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للنظر بشكل خاص في الأنظمة والمتطلبات الإدارية التي يمكن أن تؤثر بشكل غير

متناسب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن يصبح جدول الأعمال الوطني منصة قوية لدفع أجندة الإصلاح في هذا المجال.

تعزيز إمكانية الحصول على التمويل

سجلت تونس تقدماً من حيث البيئة القانونية والتنظيمية للحصول على التمويل. وتحسنت آليات المعلومات الائتمانية في السنوات الأخيرة، وهناك عدد من الإصلاحات القانونية الجارية. أولاً، طُوّر سجل الائتمان خدماته من خلال إتاحة المعلومات السابقة حول لأفراد، في حين كان يقتصر ذلك على المشاريع فقط. ويغطي سجل الائتمان الآن حوالي 27٪ من السكان البالغين، ما يغطي متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 18٪.

علاوة على ذلك، تم إنشاء سجل ائتماني للتمويل بالغ الصغر في عام 2016 لتسهيل التقييمات الائتمانية. من خلال هذه الآلية، من المتوقع أن توسع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر عملياتها الائتمانية وتقلل من الخسائر وتعزز استقرارها المؤسسي. لا تتوفر أي أرقام حول تأثير ذلك على قطاع التمويل المتناهي الصغر، على الرغم من ارتفاع عدد المستخدمين من 280 في آذار/مارس 2016 إلى 478 بنهاية ذلك العام.

ثانياً، قامت الحكومة بوضع قانون جديد لمكاتب الائتمان الخاصة وعرضته على المجلس الوطني.¹ يسعى القانون، من بين أمور أخرى، إلى وضع إطار قانوني يسمح بتقاسم المعلومات السلبية والإيجابية عن الائتمان؛ تحديد حقوق والتزامات جميع الأطراف المعنية (مكتب الائتمان والمستخدمون والمستهلكون، إلخ)؛ وحماية حق المستخدمين والمشاريع في سرية معلوماتهم. من المتوقع أن يمهد إقرار القانون الطريق لإنشاء أول مكتب ائتماني (خاص) في تونس: Mitigan Credit & Insurance Bureau (Mitigan CIB).

فضلاً عن ذلك، يجري إصلاح سجل الأصول المنقولة حالياً من أجل توسيع مجموعة الأصول التي يبرهن التعهد بها كضمان، وذلك لإتاحة الضمان غير الحيادي على الأصول المنقولة والحقوق، وإنشاء سجل عام للأصول المنقولة. الهدف هو إبلاغ الدائنين بأي تعهدات متعلقة بأصل معين وتحديد المستفيدين من حق في أصل معين. لم تُقدم أي معلومات من حيث النتائج المتوقعة للإصلاح ومتى يبدأ نفاذه. ولا تتوفر أي معلومات حول تحسين سجلات الأصول غير المنقولة (الوثائق المساحية).

كما تم نشر أمر إداري من قبل البنك المركزي يحدد القواعد لتطوير نظام التصنيف الائتماني من قبل المؤسسات المالية.⁵

لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أسواق رأس المال، أطلقت السلطات التونسية مشروعاً في عام 2016 لإصلاح الأنظمة المتعلقة بأنشطة الأسهم الخاصة والموافقة على قانون الاستثمار الجماعي. إن مشروع القانون قيد المراجعة في المجلس الوطني. تم إطلاق مبادرات أخرى بين عامي 2016 و2017 لتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. أطلقت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد مبادرة تهدف إلى تقديم التمويل الجماعي عن طريق إشراك الجهات الفاعلة العامة والخاصة المشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم إعداد مشروع قانون حول التمويل الجماعي في تونس في شباط / فبراير 2018 وينتظر الموافقة.⁶ من ناحية أخرى، يهدف قانون المؤسسات الناشئة (القانون الجديد رقم 20-2018 بتاريخ 2018/04/17) إلى إنشاء صندوق ضمان للشركات الناشئة وتم إنشاء مصادر تمويل أخرى بين عامي 2016 و2017 لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

وأخيراً، تمت بلورة مشروع قانون لهيئات الاستثمار الجماعية لتحسين الإطار التنظيمي لرأس المال الاستثماري وتشجيع مصادر التمويل هذه (ينظر حالياً البرلمان في مشروع القانون هذا).

فيما يتعلق بتوافر مصادر التمويل، أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى أن الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال هي الوكالات العامة مثل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME) المختص بالائتمان والشركة التونسية للضمان (SOTUGAR) المختصة بالضمانات الائتمانية وبنك التضامن (BTS) المختص بالائتمان البالغ الصغر. ولا تزال صناديق عامة أخرى مخصصة لتعزيز القاعدة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل صندوق التطور واللامركزية الصناعية (FOPRODI)، الذي تديره وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. بموجب قانون الاستثمار الجديد، سيتم دمج هذا الصندوق في صندوق واحد يسمى الصندوق التونسي للاستثمار (FTI).

لم تتوفر، في إطار هذا التقييم المرحلي، أية أدلة على زيادة دور القطاع الخاص في توفير التمويل. إضافة إلى ذلك، أنشأ بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFMPE) صناديق جديدة بالتعاون مع البرامج الدولية المختلفة والوزارات الأخرى.⁷ مع ذلك، يجب أن يوفر التنفيذ الكامل للقوانين والإصلاحات والتعليمات الإدارية المذكورة أعلاه بيئة أفضل لرفع مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة في توفير الوصول إلى التمويل.

تقوم السلطات التونسية بتطوير برنامج جديد، هو "Investir PME"، الذي يهدف إلى تسهيل إدخال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق البديلة من خلال سوق الأوراق المالية. وبما أن تكلفة دخول هذه السوق عادةً ما تكون عالية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، سيركز البرنامج الجديد على تخفيض حواجز الدخول ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تنويع مصادر تمويلها.

وأخيراً، تم إنشاء العديد من المواقع الإلكترونية لتوفير معلومات عن برامج الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.⁸ لمن تقتصر هذه المواقع على إدراج المؤسسات المختلفة التي توفر التمويل، لذا يمكن تنظيم المعلومات بشكل أفضل لتوجيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو الأدوات المناسبة لاحتياجاتها.

لاتخاذ المزيد من الاجراءات: تقوم تونس بعدد كبير من المبادرات لتعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل، ولكن معظم الإصلاحات القانونية لا تزال بانتظار الموافقة النهائية. وبالتالي فإن الأولوية هي قيام الحكومة بسن وتنفيذ هذه الإصلاحات. كما أشار مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 إلى الحاجة إلى خلق حوافز لتوسيع توفير التمويل من قبل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. تشير عدة إصلاحات وقوانين معلقة في هذا الاتجاه؛ ومع ذلك، لا تتوفر حتى اليوم الكثير من الأدلة حول زيادة دور موردي القطاع الخاص خلال السنوات القليلة الماضية.

مراعاة ريادة الأعمال ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

يبدو أن توفير خدمات دعم تنمية الأعمال مستمرة في التطور. كما توسعت شبكة مراكز الأعمال والحاضنات في تونس على مدى السنوات القليلة الماضية.⁹ تدير وكالة النهوض بالصناعة والتجديد شبكة حاضنات الأعمال وتقدم خدمات في المحافظات الـ 24. تدير وزارة الصناعة الشبكة الإقليمية لمراكز الأعمال التي تعمل على تطوير الخدمات غير المالية بالتعاون مع المؤسسات المالية. أطلق بنك تونس العربي الدولي (BIAT) حاضنة باسم "B @ labs" تقدم خدمات تمتد على 4 إلى 16 شهراً للشركات الناشئة المبتكرة.¹⁰ كما فتحت مسرعات دولية مثل "Founder Institute" و"Flat6Labs"¹¹ و"Boost" مكاتب في تونس وتقدم خدمات التدريب والإرشاد.

تقدم العديد من المواقع معلومات حول دعم ريادة الأعمال الحالية ومرافق خدمات دعم تنمية الأعمال. فمثلاً تم إنشاء منصة "وجّهني" لتوفير المعلومات لرواد الأعمال في حين أن مؤسسة "بيات" طورت خريطة تفاعلية لتحديد مواقع خدمات الدعم في جميع أنحاء البلاد.¹³ إضافة إلى ذلك، تتمتع كل مؤسسة مشاركة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بموقع إلكتروني يحتوي على معلومات ذات صلة، ولكن لا تتوفر منصة واحدة.

وقد نفذت عدة مبادرات في السنوات القليلة الماضية لتشجيع ريادة الأعمال لدى النساء. اعتمدت وزارة المرأة والأسرة والطفولة في عام 2017 برنامج لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية باسم "رائدة". أنشأت شركة HP، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، برنامج تدريب ودعم لريادة الأعمال يسمى "HP-LIFE" لدعم الطلاب ورواد الأعمال الطامحين للحصول على مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.¹⁴ وتم إنشاء "ملتقى رائدات الأعمال" لتوجيه رائدات الأعمال اللواتي يطورن مشاريع صغيرة، بما في ذلك في المناطق الريفية.

تنص الأنظمة الخاصة بالمشتريات العامة على الالتزام بتخصيص حصة للمشاريع الصغيرة¹⁵ تصل إلى 20٪ من عقود الأشغال والسلع والخدمات والدراسات.¹⁶ إذا استحال حجز هذه النسبة من العقود، يجب على المشتري العام أن يبين الأسباب في تقرير يتم إرساله إلى لجنة مراقبة العقود المعنية (وفقاً للمادة 169 من المرسوم رقم 1039-2014) التي تعطي رأيها في الأسباب المذكورة.

إن المعلومات المتعلقة بتوقعات الشراء السنوية والنصوص التي تنظم المشتريات العامة وإشعارات العطاءات ونتائج طلبات المناقصات تكون مركزية ومتاحة للمشتريين العموميين المسجلين ومقدمي العطاءات المحتملين. إن منظومة الشراء العمومية على الخط بتونس (TUNEPS) والمرصد الوطني للصفقات العمومية هما اللجنتان اللتان تشكلان جزءاً من الهيئة العليا المعنية بالرقابة ومراجعة العقود العامة والتي تم إنشاؤها في إطار تأسيس نظام للحكومة الجيدة للمشتريات العامة.

تشكل تونس واحدة من الاقتصادات القليلة في المنطقة حيث يتعين على الوكالات المشتريّة دفع الفوائد على المدفوعات المتأخرة إلى صاحب العقد في حالة التأخر في سداد الدفعات المقدمة أو المبلغ المتبقي. لا يُطلب من مقدمي العروض التسجيل في سجل للموردين الحكوميين، وهناك فترة قانونية لا تقل عن 30 يوماً لتقديم المناقصات، ابتداءً من تاريخ نشر إشعار العقد. لكن يمكن لبعض الجوانب المتعلقة بالتكلفة أن تشكل حاجزاً أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تواجه قيوداً على الموارد. فمثلاً لا يمكن دائماً الوصول إلى مستندات المناقصة مجاناً وتخضع التكلفة لتقدير الجهة المشتريّة. كما يطلب من مقدمي العروض دفع ضمان مؤقت،¹⁷ يقوم المشتري العمومي بتحديد قيمته من خلال تطبيق نسبة تتراوح بين 0.5٪ و 1.5٪ من المبلغ المقدّر للطلبات الواردة في العقد. يتم إرجاع هذا المبلغ إلى المشاركين في السوق والذين لم تُقبل عروضهم بعد نشر النتائج. يتم استبدال المبلغ بسند ضمان حسن الأداء ويدفعه صاحب العقد بعد الإخطار والتوقيع على العقد (وتتم إعادته بعد تنفيذ العقد).

يتضمن المرسوم رقم 1039-2014 أيضاً أحكاماً محددة للمشتريات الإلكترونية من خلال منظومة الشراء العمومية على الخط بتونس، وهي منصة تدير نظام الشراء العام عبر الإنترنت (في سياق الأسواق أو الاستحوادات خارج السوق). وتتوفر دورات تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستخدام المنصة بالإضافة إلى دليل عملي لمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المشتريات. يقدم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ومنظومة الشراء العمومية على الخط بتونس والمؤسسات العامة دورات تدريبية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إجراءات المشتريات العامة لتسهيل وصولها إلى عقود المشتريات العامة. ينص مرسوم صادر في عام 2018 على الالتزام بإصدار الأوامر العامة فقط عبر منظومة الشراء العمومية على الخط بتونس اعتباراً من 1 أيلول / سبتمبر 2018.¹⁸

فيما يتعلق بتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل دعم روابط المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الأجنبية المشاركة في سلاسل التوريد العالمية، وقعت الحكومة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير اتفاقية قرض بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لزيادة وتنويع صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تم إنشاء العديد من الصناديق، بما في ذلك صندوق "Primo-Export" الذي رافق 30 مشروع صغير ومتوسط الحجم تم تأسيسها على مدار العامين الماضيين لتصدير منتجاتها وأنشطتها. أطلق البنك الدولي سلسلة من المشاريع لدعم سلاسل القيمة العالمية.

تم تنفيذ العديد من الإصلاحات والمبادرات لتوسيع خدمات التصدير. في عام 2016، أطلقت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد مشروعاً بالتعاون مع خمس مؤسسات أخرى، بما في ذلك جمعيات الأعمال لتسهيل تدويل المؤسسات في قطاع التكنولوجيا من خلال تحسين الوصول إلى بيانات السوق. وشاركت الوكالة في العديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية من أجل ربط الشركات التونسية بالأسواق العالمية. انضمت تونس إلى شبكة المشاريع الأوروبية في عام 2016 من خلال إنشاء كونسورتيوم "شبكة المشاريع الأوروبية لتونس" (EEN Tunisia) المكون من خمس منظمات وطنية: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، كمنسق لكونسورتيوم، ومركز ترويج الصادرات ((CEPEX)، والغرفة التجارية والصناعية في تونس، وتكنوبارك الغزالة وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية (CONNECT).

تقدم وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، من خلال خدمات وأنشطة شبكة المشاريع الأوروبية، خدمات إلى الشركات مثل تحديد بعض الشركاء والمشاركة في اجتماعات الأعمال بين الشركات وتعميم المعلومات حول التشريعات الأوروبية.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: تتمتع تونس بسوق متطور جداً لخدمات دعم تنمية الأعمال التجارية التي يقدمها القطاعين العام والخاص. وقد يؤدي إنشاء نظام معلومات شامل لنشر المعلومات على المؤسسات المستهدفة إلى زيادة اتساق جميع هذه الجهود. وقد يتخذ هذا شكل مبادرة أوسع نطاقاً مثل إنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (أداة مفيدة لنشر الإحصاءات والدراسات والمعلومات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) على غرار تلك التي يجري تطويرها في العديد من الاقتصادات الأخرى. ويمكن أن تشمل المعلومات أيضاً العديد من المبادرات القائمة لتعزيز تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

الاستثمار في رأس المال البشري الريادي

كانت تونس تتمتع، في إطار التقييم السابق، بإطار واضح للسياسات لتعزيز تعلم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي العالي، كما هو مبين في القانون رقم 2008/10 بشأن التكوين المهني. منذ ذلك الحين، أصدرت الحكومة ميثاقاً جديداً لتعزيز روح ريادة الأعمال واستراتيجية وطنية لريادة الأعمال. في عام 2016، عينت وزارة التكوين المهني والتشغيل كاتبة الدولة للتكوين المهني والمبادرة الخاصة، ما يعكس الالتزام السياسي في هذا الموضوع.

تم تطوير العديد من المبادرات مؤخراً بالتعاون بين مراكز التدريب والشركات. يعتمد معظمها على الدعم الخارجي، مثل مؤسسة التدريب الأوروبية (لتعزيز ريادة الأعمال ككفاءة رئيسية) و"إنجاز"¹⁹ (لمحاكاة إنشاء الشركات "CP Company Program" و"EMC Entrepreneurship Master Class"). إن مشروع "المهارات الشخصية" الجديد (للقدرة على التكيف والإحساس بالفعالية والإبداع والعمل الجماعي والمبادرة) مع وزارة التكوين المهني هو نهج مبتكر وينبغي تعزيزه.

قدمت تونس دعماً نشطاً لريادة الأعمال النسائية في السنوات القليلة الماضية من خلال البرنامج "رائدة" لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية 2016-2020 والذي قدم العديد من مبادرات الدعم التي تركز على الشركات الناشئة والمتنوعة جغرافياً. تمت هذه الأنشطة في سياق حوار اجتماعي ديناميكي يضم المجتمع المدني والماتحين الدوليين والحكومة.

هناك عرض غني لبرامج التدريب التي تدعم النساء والتي تتناسب مع احتياجاتهن. من بينها برامج التدريب التي يتم تقديمها من خلال شبكة "Entrepreneuriat Pluri'elles"، فضلاً عن المبادرات التي تضطلع بها "Women's Enterprise for Sustainability" والجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMMS). كما أن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) نشط بشكل خاص.

في سياق برنامج تنمية الصادرات 2016-2020 (PDE-III)، تعترف خطة المهارات 2017-2020 بأهمية التدريب لدعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تقدم المؤسسات المختلفة هذا النوع من التدريب، مثل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد التي تعمل مع شبكة المشاريع الأوروبية - تونس التابعة للاتحاد الأوروبي، وكذلك مركز ترويج الصادرات (CEPEX) وغرف التجارة والجهات الفاعلة الأخرى بما في ذلك الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. ومن المخطط إنشاء أكاديمية للتصدير. من ناحية أخرى، هناك القليل من التنسيق بين مختلف الفاعلين النشطين في هذا المجال.

اعتمدت تونس أيضاً نهجاً قطاعياً، فوضعت برامج تدريبية مصممة خصيصاً من خلال قنوات مختلفة. إن مشروع "مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي" (STED) هو مثال مثير للاهتمام في هذا الصدد. من بين القطاعات الأخرى النشطة نعد صناعة النسيج، بما في ذلك الملابس الداخلية وملابس الجينز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لاتخاذ المزيد من الإجراءات: نوصي الحكومة بوضع خطط عمل لتنفيذ إطار السياسة الذي من المفترض أن يشمل آليات الرصد والتقييم والتمويل الكافي. يمكن تطوير هذه الخطط مع المؤسسات الوطنية مثل "المرصد الوطني للتشغيل والمهارات"

(ONEQ). كما ينبغي التأكد من أن آلية التدريب للمدرسين والمدربين فيما يتعلق بريادة الأعمال كفاءة رئيسية منظمة بشكل جيد ومن الممكن أن يكون الإطار الأوروبي EntreComp أداة مفيدة لها.

على الحكومة والجهات الفاعلة المحلية تطوير بيانات أفضل وإنشاء آليات لرصد وتقييم تنفيذ المبادرات التي تدعم ريادة الأعمال لدى النساء وكذلك تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تطوير مبادرات جمع البيانات مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص مثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ويمكن تحسين التنسيق بين المؤسسات المختلفة التي تقدم دورات تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حول التصدير. كما يمكن استخدام التدريب عبر الإنترنت لزيادة العرض وإمكانية الوصول إلى برامج التدريب.

سبل المضي قدماً

تم إجراء تقييم لمؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2014 في سياق شهدت فيه تونس تحولاً سياسياً هاماً وكانت تمهد الطريق للتغييرات الاقتصادية. لا تزال هذه التغييرات مستمرة وركزت على مجالات السياسة الاقتصادية العامة مثل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الأمن وإعادة تنشيط الاستثمار والنشاط الاقتصادي. للحفاظ على هذا التقدم، يمكن أن تزيد تونس جهودها لتطوير بيئة أعمال أفضل وسياسة أكثر استدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. الإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها هي كما يلي:

- وضع وتنفيذ استراتيجية متعددة السنوات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع آليات التنسيق والحوار المؤسسي الموجهة نحو مختلف جوانب واحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورواد الأعمال.
- اعتماد آلية كاملة لتحليل الأثر التنظيمي وإدخال اختبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتسهيل إنشاء شركات جديدة من خلال الآليات الفنية (مثل الإجراءات عبر الإنترنت والمحطات الواحدة للإجراءات، إلخ) والحوافز المصممة بشكل جيد.
- تنفيذ الإصلاحات والمبادرات للوصول إلى التمويل التي تنتظر الموافقة وتقييم ما إذا كانت مصادر التمويل الحالية تلبى احتياجات مختلف الشركات ورواد الأعمال.
- تعميم المعلومات حول خدمات دعم تنمية الأعمال وإمكانيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى المشتريات العامة بشكل أفضل.
- بلورة خطط عمل لتنفيذ إطار السياسة الاستراتيجية لتعزيز تعليم ريادة الأعمال، والذي ينبغي أن يشمل آليات الرصد والتقييم والتمويل الكافي.
- تطوير بيانات أفضل وإنشاء آليات لرصد وتقييم تنفيذ المبادرات التي تدعم ريادة الأعمال لدى النساء وكذلك تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يمكن للقطاع الخاص قيادة هذه الجهود من خلال هيئات تمثيلية مثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.
- يمكن تحسين التنسيق بين المؤسسات المختلفة التي تقدم دورات تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للتصدير.

ملاحظات:

¹ إحصائيات تونس. www.ins.tn/en/themes/entreprises#sub-318

² "Plan stratégique de développement économique 2016-2020".

³ القانون رقم 71-2016 بتاريخ 30 أيلول / سبتمبر 2016 الذي دخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني / يناير 2017.

⁴ http://www.huffpostmaghreb.com/2017/04/13/startup-act-tunisie_n_15986206.html Consulted 24 Oct 2017. Also see Bouguerra, B. (25 April 2017), "Tunisia's #Startup Act catching the wave of Innovation", *Voices and Views: Middle East and North Africa Blog*, The World Bank, <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/tunisia-startup-wave-innovation>.

⁵ الأمر الإداري رقم 06-2016.

⁶ تم تطوير مشروع القانون بدعم من مشروع تحسين بيئة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط. انظر <http://www.ebsm.eu/posts/developing-a-legal-framework-for-crowdfunding-for-tunisia>.

⁷ مثل الصندوق السويسري وصندوق الصداقة القطري وبرنامج إنطلاق 2 (بالتعاون مع وزارة التنمية والتعاون الدولي) وصندوق بادر (بالتعاون مع وزارة المالية) وصندوق المسؤولية الاجتماعية للشركات (بالتعاون مع الشركة التونسية للأنشطة البترولية وشركة فسفاط قفصة).

⁸ من بينها "وجّهني" <http://wajjahni.com/fr/categories/financement> وEntrepreneurs of Tunisia www.eot.tn.

⁹ وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، بوابة الصناعة التونسية www.tunisieindustrie.nat.tn/en/doc.asp?mcat=16&mrub=138.

¹⁰ B@labs, www.biatlabs.com.

¹¹ The Founder Institute, <https://fi.co/about?target=tunis>.

¹² Flat6labs Tunis, www.flat6labs.com/location-offering/?l=2653#top.

¹³ "وجّهني" <http://wajjahni.com/fr>.

¹⁴ **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**

¹⁵ الشركات العاملة أو التي تم تشكيلها أو ضمها مؤخراً بموجب الفقرة 2 من المادة 20 من المرسوم رقم 1039-2014.

¹⁶ المادة 20 من المرسوم 1039-2014 على وجه الخصوص، الذي حل محل المرسوم 3158-2002.

¹⁷ للمشاركة باستثناء عقود الدراسات التي لا تتطلب دفع إيداع مؤقت للمشاركة.

¹⁸ المرسوم رقم 416-2018 بتاريخ 11/5/2018 الذي يعدل المرسوم رقم 1039-2014 بشأن تنظيم الأسواق العامة.

¹⁹ منظمة غير ربحية تركز على الشباب، تأسست في الأردن في عام 1999، وهي ناشطة في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان.

